الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

الشعبة:

التخصص: مالية وصيرفة إسلامية

موضوع المذكرة

واقع التمويل الإسلامي في ظل الإصلاحات الجديدة في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

من إعداد:

- نايلي عقيلة

تحت إشراف

- الأستاذ زهار وليد.

اسم ولقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
بوعيطة عبد الرزاق	استاذمحاضر–أ–	جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج	رئيسًا
زهار وليد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج	مشرفًا ومقررًا
حريزي ياسين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج	عضو مناقشًا

السنة الجامعية: 1446/1445هـ – 2025/2024م

الإهداء

إلى أمي... نبع الحنان الذي لا ينضب، وقلبك الذي يحتويني مهما كبرت،

إلى أبي... سندي الأول، وظهري الذي لم ينحنِ، وأماني في كل خطواتي،

إلى إخوتي وأخواتي، عائلتي... جذوري، ودفئي، والأرض التي أنتمي إليها،

لكم جميعًا... أنتم النور الذي أستنير به في طريقي، والبركة التي أحمد الله عليها كل يوم

عقيلة.

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تحقق هذا العمل بعد رحلة من السعي والاجتهاد.

أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من كان له دور في إنجاز هذا المشروع، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف الدكتور زهار وليد، الذي أولاني من وقته وجهده الكثير، فكان خير مرشد وداعم، لم يبخل عليّ بتوجيهاته العلمية، ولا بملاحظاته الدقيقة التي أسهمت بشكل كبير في تطوير العمل وتجويده. فله مني كل التقدير والاحترام، وأسأل الله أن يبارك له في علمه وعطائه.

كما لا يسعني إلا أن أتوجّه بالشكر العميق إلى والديّ العزيزين، اللذين كانا سندي الدائم، بدعواتهما التي لا تنقطع، وبصبرهما ودعمهما اللامحدود.

إلى كل من وقف بجانبي، ولو بكلمة، أو بدعوة في الغيب... جزاكم الله عني خير الجزاء، وجعل ذلك في موازين حسناتكم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة التي باشرتها الدولة، حيث أصبح هذا النوع من التمويل يحظى باهتمام متزايد كخيار بديل يلبي تطلعات شريحة واسعة من المواطنين، لاسيما في ظل الحاجة إلى منتجات مالية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتتناول عبر ثلاثة فصول رئيسية الجوانب النظرية للتمويل الإسلامي، الإصلاحات البنكية التي شهدتها الجزائر، ومدى تأثيرها على تطور الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى تشخيص واقع التمويل الإسلامي وتحديد العراقيل التي تعترض سبيله مثل ضعف الإطار القانوني، محدودية التكوين المتخصص، وقصور البنية التحتية المالية.

وتخلص الدراسة إلى أن الإصلاحات التي أُقرت فتحت المجال أمام البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية، غير أن التطبيق العملي لا يزال محدودًا، ويستلزم إجراءات إضافية لتعزيز البيئة القانونية، تأهيل الموارد البشرية، وبناء الثقة المجتمعية في هذا النمط التمويلي. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تطوير هذا القطاع الحيوي ليكون أداة فاعلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية :التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، الإصلاحات المصرفية، الجزائر، البيئة القانونية، التنمية الاقتصادية، الشمول المالي.

Abstract :

This study aims to highlight the state of Islamic finance in Algeria under the impact of recent banking reforms initiated by the government. Islamic finance is increasingly viewed as a viable alternative that aligns with the religious and ethical preferences of a large segment of the population, especially in a context where the demand for Sharia-compliant financial products is rising.

Using a descriptive-analytical approach, the study is structured into three main chapters covering:

(1) the theoretical foundations of Islamic finance;

(2) a review of the major banking reforms in Algeria and their implications;

and (3) a diagnostic of the current situation of Islamic finance, identifying key challenges such as the lack of a comprehensive legal framework, shortage of skilled professionals, and weak financial infrastructure.

The findings reveal that although Algeria has taken significant steps by allowing the creation of Islamic banks and windows within conventional banks, actual implementation remains limited. The study underscores the need for further legal adjustments, increased training programs in Islamic finance, and the development of public trust. It proposes several recommendations to strengthen the Islamic finance sector and enhance its contribution to national economic and social development.

Keywords: Islamic finance, Islamic banks, banking reforms, Algeria, regulatory framework, economic development, financial inclusion.

•

قائمة المحتويات

المقدمة.....أ
إشكالية البحث ..... ب
تساؤلات البحث ..... ب
فرضيات البحث.....ج
أهداف البحث .....ج
أهمية البحث .....ج
منهج البحث .....د
أسباب اختيار الموضوع .....د
الدراسات السابقة .....ز
تقسيمات الدراسة .....ط
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي 1
تمهيد 2
المبحث الأول: أصول التمويل الإسلامي ومؤسساته 3
المبحث الثاني: التمويل الإسلامي وتحدياته 22
خاتمة الفصل 29
الفصل الثاني: الإصلاحات المصرفية في الجزائر وأثرها على التمويل الإسلامي 30
تمهيد 34
المبحث الأول: الإصلاحات المصرفية في الجزائر 35
المبحث الثاني: تأثير الإصلاحات على التمويل الإسلامي في الجزائر 48
خاتمة الفصل 61
الفصل الثالث: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر وآفاق تطويره 62
تمهيد 63

المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر بعد الإصلاحات 64
المبحث الثاني: آفاق تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر 78
خاتمة الفصل 93
الخاتمة..... 95

قائمة الجداول

جدول رقم 1: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي.....10

المقدمة

المقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية ومالية متسارعة، دفعت بالعديد من الدول إلى مراجعة أنظمتها المصرفية والمالية، في سبيل البحث عن نماذج أكثر عدالة واستقرارًا واستجابةً لمتطلبات التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، برز التمويل الإسلامي كبديل واعد، يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والانضباط الأخلاقي، من خلال اعتماده على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرّم الربا والمضاربة غير المشروعة، وتشجع على الاستثمار التشاركي والعدالة في توزيع الثروة.

الجزائر، باعتبارها دولة ذات طابع ديني إسلامي، لم تكن بمنأى عن هذه التحولات، فقد بدأت في السنوات الأخيرة خطوات فعلية نحو إدماج التمويل الإسلامي ضمن منظومتها المالية، وذلك من خلال حزمة من الإصلاحات المصرفية والتشريعية التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وتوسيع قاعدة التعاملات البنكية، وكسب ثقة شريحة واسعة من المجتمع كانت تتفادى التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب شرعية. وقد تمثلت هذه الإصلاحات في إصدار تعليمات من بنك الجزائر تُرخص بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية، مع وضع أطر تنظيمية خاصة بها، فضلًا عن الجهود الحكومية الرامية إلى إصدار منتجات مالية تتماشى مع الشريعة الإسلامية، مثل المرابحة، والإجارة، والمضاربة، وغيرها. كما بدأت بعض المؤسسات البنكية في تطوير هياكلها التنظيمية لتضم لجان شرعية رقابية، بما يعزز مصداقيتها لدى الجمهور.

ورغم أهمية هذه الخطوات، إلا أن واقع التمويل الإسلامي في الجزائر لا يزال يواجه جملة من التحديات، على رأسها غياب إطار قانوني شامل، ونقص الكفاءات المتخصصة، والضعف في البنية التحتية المالية، مما يجعل تقييم هذه الإصلاحات ضرورة علمية وميدانية، للوقوف على مدى فاعليتها، واستكشاف آفاق تطوير هذا القطاع الحيوي بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. من هنا، جاءت هذه الدراسة لتحليل واقع التمويل الإسلامي في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة، من خلال رصد الإطار التنظيمي والمؤسساتي المعتمد، وتحديد أهم العوائق والفرص التي تميز المرحلة الراهنة.

إشكالية البحث

بالرغم من تبنّي الجزائر لعدة إصلاحات مصرفية وتشريعية تهدف إلى تفعيل التمويل الإسلامي وتوسيع دوره ضمن المنظومة المالية، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات لا يزال يواجه تحديات متعددة، سواء على مستوى الإطار القانوني والتنظيمي، أو من حيث توفر البنية التحتية والمؤسساتية الملائمة، أو حتى من حيث مدى تجاوب السوق المالي مع هذه التوجهات. ومن هنا، تتجلى إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: **إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات المصرفية والتشريعية الحديثة في الجزائر في دعم وتفعيل التمويل الإسلامي ؟**

تساؤلات البحث

انطلاقًا من الإشكالية المطروحة، يمكن تفريع البحث إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، على النحو الآتي:

1. كيف أثر الإطار القانوني والمؤسساتي الجديد على واقع البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية؟
2. ما هي أبرز التحديات التنظيمية، الاقتصادية، والبنيوية التي تواجه التمويل الإسلامي في الجزائر؟
3. ما هي الفرص المتاحة لتطوير هذا القطاع في ظل التوجهات الحكومية الجديدة؟

فرضيات البحث

بناءً على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. الإصلاحات المصرفية في الجزائر ساهمت في فتح المجال امام التمويل الإسلامي لكنها لم تصل بعد الى مستوى التطبيق الشامل و الفعال
2. غياب الإطار القانوني المتكامل، ونقص الكفاءات المؤهلة، يشكلان عائقًا أمام تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
3. التمويل الإسلامي يُعد بديلًا واعدًا يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذا ما تم توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مناسبة له.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال تحليل أثر الإصلاحات المصرفية والتشريعية التي تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة. وتسعى إلى تحديد مدى مساهمة هذه الإصلاحات في تفعيل وتنشيط دور الصيرفة الإسلامية، خاصة من حيث التوسع في تقديم المنتجات المالية المطابقة لأحكام الشريعة، واستقطاب شريحة جديدة من المتعاملين. كما تهدف الدراسة إلى تشخيص أهم التحديات التي تعيق تطور هذا القطاع، سواء كانت تنظيمية أو اقتصادية أو متعلقة بالبنية التحتية، إلى جانب استكشاف الفرص الممكنة لتوسيع نطاق التمويل الإسلامي داخل السوق المالية الجزائرية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا حيويًا يتماشى مع طبيعة المجتمع الجزائري الذي يغلب عليه الطابع الديني، ويبحث عن بدائل مصرفية ومالية تتوافق مع معتقداته الإسلامية. ويكتسي الموضوع أهمية إضافية في ظل التوجهات الرسمية للدولة نحو تنويع أدوات التمويل والانفتاح على الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي لتحقيق الشمول المالي. كما تبرز أهمية البحث من الناحية العلمية في مساهمته في إثراء الدراسات

الأكاديمية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، من خلال تحليل الواقع الحالي وتقييم فعالية الإصلاحات الجديدة، وهي نقطة لا تزال بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة.

منهج البحث

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالإصلاحات المصرفية والتشريعية في الجزائر، بهدف دراسة تأثيرها على واقع التمويل الإسلامي. يتم جمع البيانات من خلال المصادر الثانوية مثل الكتب، المقالات العلمية، الدراسات السابقة، والتقارير الحكومية المتعلقة بالقطاع المصرفي والتمويل الإسلامي. كما يتم تحليل هذه البيانات وتفسيرها من خلال المنهج التحليلي، الذي يتيح تفسير تأثير الإصلاحات على البنوك الإسلامية، وتقييم أبعاد التحديات التي يواجهها هذا القطاع.

أسباب اختيار الموضوع

أولاً: الأسباب الموضوعية

1. الأهمية الاقتصادية المتزايدة للتمويل الإسلامي :يُعد التمويل الإسلامي من الآليات المالية البديلة التي تكتسب اهتمامًا متزايدًا في الجزائر نظرًا لدوره في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة.
2. تزايد الاهتمام بالإصلاحات المصرفية :شهد القطاع المالي في الجزائر في السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الهيكلية، شملت السماح بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية وتعديل الأطر التنظيمية، وهو ما يفرض ضرورة البحث في مدى نجاعة هذه الإصلاحات على واقع التمويل الإسلامي.
3. قلة الدراسات الميدانية الحديثة :رغم تنامي الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، إلا أن الدراسات الأكاديمية التي توثق وتحلل واقع التمويل الإسلامي في الجزائر في سياق الإصلاحات المصرفية لا تزال محدودة، ما يبرز الحاجة إلى مساهمات علمية تسد هذا الفراغ المعرفي.

4. البعد المجتمعي والديني للتمويل الإسلامي :يُعد التمويل الإسلامي أحد الحلول المقترحة لتحقيق الشمول المالي، من خلال استقطاب فئات من المجتمع الجزائري التي تعزف عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية، مما يتيح إمكانية توسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المالي الرسمي.

ثانياً: الأسباب الذاتية

1. الاهتمام الشخصي بمجال الاقتصاد الإسلامي :ينبع اختيار الموضوع من اهتمام الباحث المتزايد بقضايا الاقتصاد الإسلامي والصيرفة البديلة، وحرصه على تعميق معارفه بهذا المجال الحيوي.

2. الرغبة في الإسهام في تطوير هذا القطاع :يطمح الباحث إلى تقديم دراسة علمية قد تُسهم في تطوير الخطاب الأكاديمي حول التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على التحديات والفرص المتاحة في ضوء المتغيرات التنظيمية الأخيرة.

3. الربط بين التكوين الأكاديمي وواقع السوق :يتماشى موضوع البحث مع التكوين الجامعي للباحث، كما يسمح له بملامسة واقع سوق العمل المالي في الجزائر، واستكشاف آفاق مهنية مستقبلية في مجال المالية الإسلامية.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية

تتناول هذه الدراسة موضوع **التمويل الإسلامي في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، من خلال التركيز على الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي الذي يحكم عمل البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية ضمن النظام المالي الجزائري.

ويشمل المجال الموضوعي تحليل مدى فعالية هذه الإصلاحات في تفعيل دور التمويل الإسلامي، وتشخيص التحديات التي تواجهه، مثل القصور التشريعي، نقص الكفاءات، وضعف البنية التحتية، إلى جانب دراسة الفرص المتاحة لتوسيع نطاق هذا القطاع. كما تهتم الدراسة برصد علاقة التمويل الإسلامي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشمول المالي في الجزائر.

الحدود الزمانية

تمت هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من شهر جانفي 2025 الى شهر ماي 2025

الدراسات السابقة

لقد شهد مجال التمويل الإسلامي في الجزائر والعالم العربي اهتمامًا متزايدًا من قبل الباحثين الأكاديميين والممارسين في السنوات الأخيرة، نظرًا لأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك استجابة لمتطلبات الشريعة الإسلامية. تناولت العديد من الدراسات السابقة مختلف جوانب التمويل الإسلامي، بدءًا من الجوانب الشرعية والاقتصادية وصولًا إلى التحديات التي تواجهه في الدول الإسلامية.

من بين الدراسات التي تناولت التمويل الإسلامي في الجزائر، يمكن الإشارة إلى :

1.دراسة بن عيسى(2018)

عنوان الدراسة :تحليل مقارن بين البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر من حيث الكفاءة المالية والتنافسية.

أهم النتائج:

- حققت البنوك الإسلامية نجاحًا نسبيًا في **جذب عملاء جدد** بفضل توافقها مع الشريعة.
- تواجه هذه البنوك **صعوبات في التوسع** خارج النوافذ الإسلامية بسبب **القيود التشريعية**.
- أظهرت الدراسة أن **الكفاءة التشغيلية** للبنوك الإسلامية لا تزال دون نظيرتها التقليدية.

2.دراسة المحفوظي (2019)

عنوان الدراسة :الإصلاحات البنكية في الدول العربية وتأثيرها على تطور الصيرفة الإسلامية.

أهم النتائج:

- عرضت نماذج ناجحة لتحول النظام المالي التقليدي إلى إسلامي في **ماليزيا وتركيا**.

- أوصت بإمكانية **استفادة الجزائر** من هذه التجارب من خلال استيراد الخبرات وتكييفها مع الخصوصية المحلية.
- شددت على أهمية **الاستقرار التشريعي والرقابي** كشرط أساسي لتطور هذا القطاع.

.3دراسة عبد الله(2020)

عنوان الدراسة :أثر الإصلاحات المصرفية في الجزائر على توسيع نطاق البنوك الإسلامية.

أهم النتائج:

- أبرزت **نقص التشريعات والأنظمة المحاسبية** الخاصة بالصيرفة الإسلامية.
- أكدت على ضرورة **تفعيل دور الهيئات الرقابية الشرعية.**
- بيّنت أن **الإصلاحات التشريعية لم تنعكس بفعالية** على أرض الواقع المصرفي.

4.دراسة الزهار(2021)

عنوان الدراسة :تحليل المنتجات المالية الإسلامية في ضوء الإصلاحات المصرفية الأخيرة في الجزائر.

أهم النتائج:

- الإصلاحات ساعدت على **زيادة الاهتمام بالصكوك الإسلامية** كأداة تمويل.
- لا تزال هناك **فجوة كبيرة في البنية التحتية المؤسسية** لدعم منتجات الصيرفة الإسلامية.
- الحاجة إلى **بناء كفاءات بشرية متخصصة** في تصميم وتسويق المنتجات الإسلامية.

ثانيًا: التعقيب على الدراسات السابقة

رغم الجهود البحثية المقدّرة التي بذلتها الدراسات السابقة في تسليط الضوء على **جوانب متعددة من التمويل الإسلامي في الجزائر**، إلا أنها تعاني من بعض النقائص التي تبرر أهمية الدراسة الحالية:

1. **تفاوت المنهجيات** :استخدمت بعض الدراسات منهجًا مقارنًا أو نظريًا فقط، دون تقديم تحليل ميداني شامل يربط الواقع التشريعي والتطبيقي للبنوك الإسلامية.
2. **قِصَر النطاق الزمني أو المؤسسي** :ركزت أغلب الدراسات على فترة ما قبل 2020، في حين أن **الإصلاحات الجوهرية** بدأت فعليًا في الجزائر بعد 2020، مما يحد من قدرتها على تقييم الوضع الراهن بدقة.
3. **قلة الدراسات التطبيقية الحديثة** :هناك **ندرة في الدراسات الميدانية** التي ترصد آراء الفاعلين في السوق (البنوك، الزبائن، الهيئات التنظيمية) بشأن آثار الإصلاحات.
4. **غياب الرؤية التكاملية** :لم تجمع أي دراسة سابقة بشكل كلي بين **الجانب القانوني، التنظيمي، البنكي، والاقتصادي** في تقييم تطور الصيرفة الإسلامية بعد الإصلاحات.

تقسيمات الدراسة

نبدأ دراستنا هذه بتقسيم يتكون من ثلاثة فصول رئيسية، تهدف إلى دراسة واقع التمويل الإسلامي في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية الأخيرة.

في الفصل الأول، نعرض الإطار النظري للتمويل الإسلامي، حيث نتناول فيه المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، ونستعرض المبادئ الأساسية التي يقوم عليها. كما سنتناول أصول التمويل الإسلامي ومؤسساته، مع التركيز على دور الشريعة الإسلامية في تنظيم المعاملات المالية، إلى جانب التحديات التي يواجهها التمويل الإسلامي من الجوانب القانونية والبنية التحتية والوعي المجتمعي.

أما في الفصل الثاني، الذي يتناول الإصلاحات المصرفية في الجزائر وأثرها على التمويل الإسلامي، فسوف نبدأ بمراجعة الإصلاحات المصرفية في الجزائر (المبحث الأول)، كما سنحلل تأثير الإصلاحات على البنوك الإسلامية الجزائرية (المبحث الثاني).

في الفصل الثالث، سنستعرض واقع التمويل الإسلامي في الجزائر (المبحث الأول)، كما سنتناول آفاق تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر (المبحث الثاني).

وفي الأخير، نختتم دراستنا بالخاتمة العامة حيث نقدم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، ونتابع بتقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز وتطوير التمويل الإسلامي في الجزائر، إلى جانب اقتراحات للبحوث المستقبلية في هذا المجال.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتمويل الإسلامي

تمهيد

شهد التمويل الإسلامي تطورًا ملحوظًا في العقود الأخيرة، سواء من حيث انتشاره الجغرافي أو تنوع المؤسسات المالية والصيغ التمويلية، وذلك نتيجة لعدة عوامل أبرزها الحاجة إلى نظام مالي عادل ومستقر. وقد جذب هذا النوع من التمويل اهتمام الحكومات والمستثمرين الذين يبحثون عن أدوات مالية شفافة تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

في الجزائر، جاء هذا التطور ضمن سياق الإصلاحات المصرفية التي تهدف إلى تحديث النظام البنكي وتعزيز الشمول المالي. تم إدماج المنتجات والخدمات المالية الإسلامية لجذب شريحة واسعة من المجتمع وتوفير أدوات ادخار واستثمار وفقًا لمبادئ الشريعة.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل للتمويل الإسلامي من خلال استعراض مفاهيمه، أصوله، ومبادئه، بالإضافة إلى المؤسسات التي تؤطره والتحديات التي يواجهها، مما سيساعد في تحليل الواقع الميداني للتمويل الإسلامي في الجزائر وتقييم تأثير الإصلاحات الحديثة على أدائه.

المبحث الأول: أصول التمويل الإسلامي ومؤسساته

يُعتبر التمويل الإسلامي جزءًا أساسيًا من المنظومة الاقتصادية الإسلامية، حيث يقوم على مبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية تهدف إلى تحقيق العدالة، ومنع الاستغلال، وتعزيز الشراكة في المخاطر. ويتميّز هذا النظام بخصائص تجعله مختلفًا عن التمويل التقليدي، سواء من حيث المفهوم أو آليات العمل.

في هذا المبحث، نستعرض المفهوم العام للتمويل الإسلامي، والمبادئ التي يقوم عليها، والأصول الشرعية التي يستند إليها، إضافة إلى المؤسسات التي تساهم في تفعيله على الصعيدين المحلي والدولي. ويُعد هذا التأسيس النظري مدخلًا لفهم طبيعة التمويل الإسلامي تمهيدًا لتحليل واقعه وتحدياته في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

يُعدّ فهم مفهوم التمويل الإسلامي خطوة أساسية لفهم بنيته وآلياته، كونه يشكّل الإطار المرجعي الذي تنبثق منه مختلف الصيغ والأدوات المالية المعتمدة في هذا النظام. وقد تباينت التعريفات باختلاف الباحثين والهيئات، لكنها تلتقي جميعها حول مبادئ أساسية مستمدة من الشريعة الإسلامية، تميز التمويل الإسلامي عن نظيره التقليدي من حيث الأهداف والوسائل والممارسات. وفي هذا المطلب، نتناول تعريف التمويل الإسلامي، المبادئ التي يقوم عليها، وأوجه الاختلاف بينه وبين التمويل التقليدي.

الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي

إن الانطلاق من التعريف يُعدّ خطوة ضرورية لتأصيل أي مفهوم علمي، وخاصة إذا كان يتعلق بمجال تطبيقي كالمعاملات المالية. ويتميز التمويل الإسلامي بخصوصيته التي تنبع من مرجعيته الدينية، ما يجعل من الضروري التطرق إلى معناه في اللغة والاصطلاح، إضافة إلى إبراز تصورات العلماء والهيئات المتخصصة في الشريعة الإسلامية حوله، باعتباره نشاطًا اقتصاديًا ذا أبعاد دينية وأخلاقية.

أولا: التعريف اللغوي

يتكوّن مصطلح "التمويل الإسلامي" من كلمتين رئيسيتين: "التمويل" و"الإسلامي"، ولكل منهما دلالة لغوية تسهم في توضيح المفهوم المركّب.

أ. التمويل

من الناحية اللغوية، تُشتق كلمة "تمويل" من الجذر الثلاثي "م و ل"، والذي يحمل معاني تتعلّق بالمال والتزويد به، أو الإمداد به عند الحاجة. وقد ورد في لسان العرب لابن منظور: "المَالُ ما مَلَكْتَهُ من جميع الأشياء، وجمعه أَمْوَالٌ، وقد تَمالَّ الناسُ: كثر مالُهم"[1].

كما ورد في معجم مقاييس اللغة لابن فارس: "الميم والواو واللام أصلٌ واحد يدلُّ على أصلٍ يُقاس عليه، وهو التمليك، أو ما يُملك"[2]، وهو ما يعزز المعنى العام للتمويل بوصفه إمدادًا بالمال وتمليكًا له.

أما الفعل "موّل" فيُقال "موّله تمويلاً": أي زوّده بالمال، أو أعانه به. فالتمويل في اللغة هو "توفير المال أو إعطاؤه لشخص أو جهة بهدف تحقيق غرض معين"، سواء كان هذا الغرض استهلاكياً أو استثمارياً[3].

ب. الإسلامي

أما لفظ "الإسلامي"، فهو نسبة إلى الإسلام، أي ما كان منسوبًا إلى الدين الإسلامي وموافقًا لأحكامه وتشريعاته. وفي اللغة، الإسلام مشتق من الجذر "س ل م"، والذي يدل على الخضوع والانقياد، ويعني التزام العبد لأوامر الله تعالى ونواهيه[4].

فبالتالي، "الإسلامي" هو كل ما يتّصل بالشريعة الإسلامية ويخضع لمبادئها في التطبيق والمضمون، بما يشمل الالتزام بالأوامر والنواهي الشرعية، ومنع المعاملات المحرّمة كالرّبا، والغَرَر، والميسر.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الجزء 11، ص 634.

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر – بيروت، 1991، ج 5، ص 396.

[3] ابن فارس، المرجع نفسه، ص 396.

[4] الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم – دمشق، 2005، ص 236.

انطلاقًا مما سبق، فإن "التمويل الإسلامي" في اللغة يعني :تزويد أو توفير المال وفقًا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وهو تعريف أولي يمهّد لفهم أبعاده الاصطلاحية والتطبيقية في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

اختلفت التعريفات الاصطلاحية للتمويل باختلاف السياقات التي يُستخدم فيها، خاصة بين الأدبيات الاقتصادية التقليدية ونظيرتها الإسلامية. غير أن القاسم المشترك بين جميع التعريفات هو أن التمويل يشير إلى توفير أو تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدولة.

في الاقتصاد التقليدي، يُعرّف التمويل بأنه: "العملية التي يتم من خلالها جمع الأموال من مصادر متعددة وتوجيهها نحو استخدامات مختلفة، لتحقيق أقصى ربح ممكن مع تقليل المخاطر"[1].

أما التمويل الإسلامي، فقد تم تطوير تعريفاته بما يتماشى مع القيم والمبادئ التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، حيث يشترط أن تكون جميع العمليات التمويلية خالية من الربا (الفائدة)، والمقامرة، والغرر (الجهالة)، وأن تتم وفق صيغ تمويلية مشروعة كالمشاركة، والمضاربة، والمرابحة، والإجارة، والسلم.

وقد عرّف مجمع الفقه الإسلامي الدولي التمويل الإسلامي بأنه: "عملية تعبئة الموارد وتوجيهها ضمن إطار شرعي، بما يحقق تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية، مع تجنب المعاملات الربوية وكل ما يتعارض مع أحكام الشريعة"[2].

كما يُعرفه البنك الإسلامي للتنمية بأنه: "مجموعة من الأنشطة والاستثمارات والوسائل التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة من خلال أدوات تمويلية مشروعة"[3].

---

[1] فؤاد مرسي، الاقتصاد الحديث وقضاياه المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001، ص 145.

[2] مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة عشرة، القرار رقم 133 (7/14)، جدة، 2003.

[3] البنك الإسلامي للتنمية، تقرير التنمية في العالم الإسلامي، إدارة البحوث، جدة، 2018، ص 57.

ويشير بعض الباحثين إلى أنه: "كل عملية تمويلية يتم فيها تقديم رأس المال أو المال اللازم لاحتياجات مشروعة، ضمن صيغ ومعايير حددتها الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق الربح أو العائد، مع الالتزام بعدم التعامل بالربا أو الغرر أو الميسر"[1].

يتضح من التعريفات السابقة أن التمويل الإسلامي ليس مجرد بديل شكلي للتمويل التقليدي، بل هو نموذج متكامل ذو بعد أخلاقي وتشريعي، يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية في إطار العدالة والتكافل، ويهدف إلى توزيع الثروة بطريقة تحقق المصلحة العامة دون الإخلال بمبادئ الشريعة.

ثالثا :التعريف الاجرائي

يقصد بالتمويل الإسلامي، في سياق هذه الدراسة، **مجموعة من العمليات والأنشطة المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الجزائرية، والتي تهدف إلى تمويل الأفراد والمشاريع الاقتصادية، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال أدوات وصيغ تمويلية خالية من الربا والغرر والمقامرة، مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، والإجارة.**

ويتمثل هذا التمويل في الممارسات الفعلية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، في ظل التشريعات والإصلاحات المصرفية الحديثة المعتمدة في الجزائر بعد سنة 2020، مع التركيز على مدى تفعيلها، وتوسعها، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا : تعريف التمويل الإسلامي في مجال الشريعة

من منظور الشريعة الإسلامية، يُعتبر التمويل عملية تُمكّن الأفراد والمؤسسات من تلبية احتياجاتهم المالية باستخدام آليات مشروعة تتفق مع المبادئ الأخلاقية والشرعية. يهدف التمويل الإسلامي، في جوهره، إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التعاون

[1] محمد عبد الحليم عمر، التمويل الإسلامي: المفاهيم والصيغ والتطبيقات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 33.

بين أفراد المجتمع وفقًا للمبادئ القرآنية والسُنَّة النبوية، بعيدًا عن كل ما يُعتبر غير مشروع، مثل الربا (الفائدة) أو الغرر (الجهالة) أو الميسر (القمار)[1].

في تعريفه الشرعي، يُنظر إلى التمويل الإسلامي كأداة لتنظيم المعاملات المالية في إطار يضمن احترام الحقوق المالية للأفراد وتحقيق مصالحهم المادية بطرق عادلة ومشروعة[2]. وقد عرّف الفقهاء التمويل الإسلامي من زاويتين رئيسيتين:

أ. التعريف العام:

يُعرَّف التمويل الإسلامي من منظور الفقه الإسلامي بأنه: "كل معاملة مالية أو نشاط اقتصادي يتم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مع الالتزام بتجنب المعاملات المحرمة مثل الربا، والغَرَر، والميسر، واستخدام صيغ التمويل المشروعة مثل المشاركة، المضاربة، المرابحة، والسلم.[3]"

ب. التعريف المحدد:

عرّفه بعض الفقهاء بأنه: "وسيلة لإدارة رأس المال والموارد المالية بما يتوافق مع المقاصد الشرعية، ويُحَقق تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة دون مخالفة لأحكام الشريعة التي تمنع التعامل بالربا، أو التدخلات الاقتصادية التي تضر بالفقراء والمحتاجين[4]."

هناك عدد من الأسس التي يستند إليها التمويل الإسلامي في الشريعة:

- تحقيق العدالة: يشترط التمويل الإسلامي أن تكون جميع المعاملات المالية عادلة بين الأطراف، مع ضمان حقوق الأطراف في المشاركة في الربح والخسارة. وهذا يُبرز أهمية مبدأ المشاركة في المخاطر باعتباره أساسًا رئيسيًا في التمويل الإسلامي[5].

---

[1] القرضاوي يوسف، فقه المعاملات المالية في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 55.

[2] القرضاوي يوسف، المرجع نفسه، ص 55.

[3] ابن عباس عبد الله، تفسير القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت، 1985، ج 1، ص 112.

[4] البدر، عبد الله بن سعيد، التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق، مكتبة دار المنهل، الرياض، 2009، ص 27.

[5] البدر عبد الله بن سعيد، المرجع السابق، ص 28.

- تحريم الربا: يعتبر الربا (الفائدة) من أفظع الممارسات المحرمة في الشريعة، حيث قال تعالى في القرآن الكريم: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ" (البقرة: 275). وبالتالي، لا يُسمح بتمويل أي عملية مالية تؤدي إلى دفع أو استلام فائدة ثابتة[1].
- تحقيق الشفافية: يُشترط في التمويل الإسلامي أن يكون كل عقد أو اتفاق تمويلي شفافًا وواضحًا لجميع الأطراف، مع تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات لتجنب النزاعات.
- عدم استغلال الحاجة: يُشترط ألا تكون المعاملات المالية قاصرة على استغلال الطرف الآخر، سواء كان ذلك من خلال القروض التي تُفرض عليها فوائد، أو من خلال بيع أشياء لا تمتلكها الأطراف المتبادلة، وذلك لحماية الفقراء والمحتاجين[2].
- التوافق مع القيم الأخلاقية: يؤكد التمويل الإسلامي على ضرورة توافق المعاملات المالية مع الأخلاقيات الإسلامية، من خلال تحفيز مشاريع تهدف إلى التنمية المستدامة وتوفير منافع اجتماعية، مثل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المشاريع التي تحقق منفعة للمجتمع[3].

إذن، التمويل الإسلامي من منظور الشريعة هو نظام مالي يهدف إلى تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات باستخدام آليات مشروعة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويقوم على مبادئ العدالة، والتعاون، والمشاركة، والشفافية، مع تجنب الممارسات المحرمة مثل الربا والميسر. يُعد التمويل الإسلامي إطارًا متكاملًا يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ممارسات مالية تحترم حقوق الإنسان وتدعم قيم الخير العام.

الفرع الثاني: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

يُعتبر التعرف على الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي خطوة أساسية لفهم خصوصية النظام المالي الإسلامي، حيث لا يقتصر الاختلاف بينهما على طريقة العمل،

[1] ابن عباس عبد الله، المرجع السابق، ص 115.

[2] الزرقاء أحمد، المصارف الإسلامية: المفهوم والتطبيق، دار الفكر، عمان، 1995، ص 40.

[3] الزرقاء أحمد، المرجع السابق، ص 41.

بل يمتد إلى المبادئ الفكرية والأخلاقية التي تحكم كلًّا منهما. فالتمويل التقليدي يعتمد في جوهره على مبدأ الفائدة وتحقيق الربح المادي، في حين يقوم التمويل الإسلامي على التزام شرعي وأخلاقي يُراعي العدالة، ويمنع المعاملات المحرّمة كالربا والغرر والميسر.

أولا: المرجعية القانونية والفكرية

التمويل الإسلامي يستند إلى مصادر التشريع الإسلامي :القرآن الكريم، السنّة النبوية، والإجماع والقياس، ويهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق العدالة. بينما يعتمد التمويل التقليدي على النظام الرأسمالي وقوانين السوق، ويضع الربح في مركز العملية الاقتصادية دون ارتباط بقيم دينية أو تشريعية[1].

ثانيًا: موقف كل نظام من الفائدة

التمويل الإسلامي يحرم الربا (الفائدة) تحريمًا قطعيًا، إذ يعدّ أخذ الفائدة أو دفعها ظلمًا ماليًا واستغلالًا صريحًا للمحتاجين. أما التمويل التقليدي فيعتبر الفائدة أداة طبيعية لتعويض المُقرض عن التخلي المؤقت عن ماله، وهي أساس كل المعاملات البنكية[2].

ثالثًا: طبيعة العلاقة بين المموِّل والممولَّ

في التمويل الإسلامي، تقوم العلاقة غالبًا على أساس الشراكة والمخاطرة المشتركة، مثل عقود المضاربة والمشاركة، حيث يتقاسم الطرفان الربح والخسارة. أما في التمويل التقليدي، فالعلاقة تقوم غالبًا على الدَّين بفائدة، حيث يتحمل العميل كامل الخطر المالي[3].

رابعًا: الأدوات التمويلية

يعتمد التمويل الإسلامي على صيغ مشروعة مثل :المرابحة، الإجارة، السلم، المشاركة، والمضاربة، وتكون مبنية على أصول فقهية ومعايير شرعية. بينما يعتمد التمويل التقليدي على :القروض بفائدة، السندات، الائتمان التجاري، وأسواق المال، دون ضوابط شرعية[4].

---

[1] وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص 399.

[2] عبد الستار أبو غدة، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2001، ص 112.

[3] علي القره داغي، المدخل إلى التمويل الإسلامي، دار البشائر، بيروت، 2004، ص 59.

[4] محمد تقي العثماني، مقدمة في الصيرفة والتمويل الإسلامي، دار الميمان، الرياض، 2010، ص 76.

خامسًا: الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية

يُولي التمويل الإسلامي أهمية كبيرة للأخلاق، فلا يسمح بتمويل مشاريع محرّمة شرعًا (مثل تجارة الخمور أو المقامرة)، ويُشجّع على التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. في المقابل، التمويل التقليدي لا يُراعي عادةً هذه الجوانب، ما دام النشاط المالي يُحقق ربحًا ولا يخالف القانون المدني[1].

جدول 2: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

المعيار	التمويل الإسلامي	التمويل التقليدي
المرجعية	الشريعة الإسلامية	قوانين وضعية
التعامل بالفائدة	محرم	أساسي
العلاقة	شراكة ومخاطرة	قرض بفائدة
أدوات التمويل	صيغ شرعية (مرابحة، مشاركة...)	قروض، سندات
الاعتبارات الأخلاقية	ضرورية	غير ملزمة

المصدر : سامي السويلم، المرجع السابق، ص 45

المطلب الثاني: أصول التمويل الإسلامي

تُعدّ الأصول التي يقوم عليها التمويل الإسلامي بمثابة الركائز النظرية والشرعية التي تميز هذا النظام المالي عن غيره من النظم التقليدية. فبينما يعتمد التمويل التقليدي على آليات السوق الرأسمالية وعلى مبدأ تعظيم الربح بغض النظر عن الوسائل، فإن التمويل الإسلامي ينطلق من منظومة قيمية مستمدة من الشريعة الإسلامية، تؤطر المعاملات المالية ضمن قواعد تراعي العدل، والشفافية، والمشاركة، وتحقيق المنفعة العامة[2].

وتعكس أصول التمويل الإسلامي التزامه بتحقيق مقاصد الشريعة في المجال المالي، من خلال ضبط حركة المال ضمن قواعد تحظر الربا والغرر والميسر، وتُشجّع على العمل

[1] سامي السويلم، المرجع السابق، ص 45.

[2] فاطمة زوام، المالية الإسلامية كبديل للمالية التقليدية، أطروحة دكتوراه، جامعة تور – فرنسا، 2019، ص 62.

والإنتاج والمخاطرة المشروعة. ومن هذا المنطلق، يُعد فهم هذه الأصول أمرًا ضروريًا لتقييم مدى مشروعية العمليات التمويلية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية[1].

في هذا المطلب، نتناول أبرز هذه الأصول من خلال التركيز على المبادئ الجوهرية التي توجه المعاملات، وأساسيات تحريم الفائدة والمخاطر الظالمة، إلى جانب دور الشريعة الإسلامية كمرجعية في تنظيم العلاقات المالية.

الفرع الأول: مبادئ المشاركة والعدالة

تُعتبر المشاركة والعدالة من أبرز الأصول التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، حيث تعكس هذه المبادئ التوجه الأخلاقي والاجتماعي للشريعة الإسلامية في تنظيم العلاقات الاقتصادية. فالتمويل الإسلامي لا يهدف فقط إلى تحقيق الربح، بل يسعى إلى ضمان التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، من خلال توزيع المخاطر والأرباح بعدالة، وتحقيق نوع من التكافل المالي الذي يحدّ من الاستغلال والاحتكار.

أولا: مبدأ المشاركة

المشاركة في التمويل الإسلامي تعني تعاون طرفين أو أكثر في إنشاء مشروع معين من خلال المساهمة بالمال أو الجهد، وتقاسم الربح أو الخسارة وفقًا لنسبة يتم الاتفاق عليها مسبقًا .وتُعد عقود المشاركة والمضاربة من أبرز الأدوات التي تُجسد هذا المبدأ، حيث يتحمل كل طرف قسطًا من المخاطر، ما يُعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة والعدالة في توزيع العوائد[2].

ومن الناحية الفقهية، ترتكز المشاركة على قاعدة: "الغُنم بالغُرم" أي: من يستحق الربح يجب أن يتحمل الخسارة، وهو ما يُحقق توازنًا أخلاقيًا بين الجهد والمكافأة. وقد أقرّ الفقهاء

[1] فاطمة زوام، نفس المرجع، ص 63.

[2] أسيتان عبد اللاوي وآخرون، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الإشكالية والآفاق، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2020، ص 45.

هذا النوع من التمويل ضمن ما يُعرف بـ"عقود المعاوضات العادلة"، باعتبار أن كل طرف يدخل برضاه في المعاملة، ويتحمل تبعاتها بشكل متوازن[1].

ثانيًا: مبدأ العدالة

العدالة من المقاصد الكبرى للشريعة، وهي مبدأ أصيل في جميع المعاملات المالية الإسلامية. فكل علاقة تعاقدية في الإسلام يجب أن تكون عادلة، واضحة، خالية من الغرر (الجهالة)، ومن أي استغلال أو ظلم .وتُعد العدالة في التمويل الإسلامي أداة لضبط السوق وتوجيهه نحو العمل المنتج والتداول الحقيقي للثروة، بما يحدّ من التركز المالي ويعزز النمو المستدام[2].

وقد نصّ القرآن الكريم على هذا المبدأ في أكثر من موضع، منها قوله تعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ ﴾[النحل: 90].

وتظهر العدالة في التمويل الإسلامي في عدّة صور، منها:

- تقاسم الأرباح والخسائر بين الأطراف.
- منع استغلال المحتاج عن طريق القروض الربوية.
- الالتزام بشروط التعاقد العادل والواضح.

وتُسهم هذه العدالة في حماية جميع أطراف العملية التمويلية، وخاصة العملاء من الأفراد والمؤسسات الصغيرة، وهو ما يعزز البعد التنموي للتمويل الإسلامي.

الفرع الثاني: حظر الفائدة والمخاطر المالية

من أبرز ما يميز النظام المالي الإسلامي عن غيره من الأنظمة التقليدية هو موقفه الصارم من الفائدة (الربا) وتحريمه التام لأي شكل من أشكال المعاملات القائمة على

[1] رنيدة أحفير وحنان علاوة وإبراهيم قانة، المالية الإسلامية مقابل المالية التقليدية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية، 2020، ص 37.

[2] آنياء مغربي وكاميليا حساني، أنماط التمويل في البنوك الإسلامية: حالة وكالة BNA رقم 583، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2022، ص 51.

الاستغلال المالي أو المخاطر غير العادلة. فهذا الحظر ليس مجرد تنظيم اقتصادي، بل هو حكم شرعي يرتكز على نصوص قطعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، ويهدف إلى منع الظلم والاستغلال وحماية الأطراف الضعيفة في المعاملات المالية[1].

يرتبط هذا الحظر أيضًا بمنع المخاطر المالية غير المشروعة (الغرر والميسر)، والتي تؤدي إلى عدم استقرار السوق وتعميق الفجوة الاجتماعية، وهو ما يُخالف مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق العدالة والاستقرار الاقتصادي.

أولًا: تحريم الفائدة (الربا)

يُعد الربا من أكبر المحرمات في الإسلام، وقد ورد تحريمه في نصوص صريحة، منها قوله تعالى:

- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾[آل عمران: 130]
- ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾[البقرة: 275]

وقد أجمع العلماء على أن الفائدة الثابتة أو المتغيرة على القروض تُعد من الربا المحرّم، سواء أكانت قليلة أو كثيرة. ولذلك، يُبنى التمويل الإسلامي على بدائل مشروعة كالمرابحة، والمضاربة، والإجارة، والتي تضمن تحقيق الربح بطريقة مشروعة ومنضبطة شرعًا[2].

والحكمة من هذا التحريم تتمثل في[3]:

- حماية الطرف الضعيف من الاستغلال.
- منع التراكم غير العادل للثروة.
- دفع الاقتصاد نحو الإنتاج بدل الاعتماد على العائد المالي الساكن.

ثانيًا: حظر المخاطر غير المشروعة

[1] وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص 396.

[2] القره داغي، علي، المدخل إلى التمويل الإسلامي، دار البشائر، بيروت، 2004، ص 93.

[3] أبو غدة، عبد الستار، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2001، ص 105.

من المبادئ الأساسية في التمويل الإسلامي أيضًا منع الغرر والميسر، وهما شكلان من أشكال المخاطرة التي تؤدي إلى الظلم وانعدام الشفافية. كما "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر" – رواه مسلم.

- الغرر هو الجهالة أو الخداع في العقد، كأن يُباع شيء غير معلوم الصفات أو غير مضمون التسليم.
- الميسر يشير إلى المعاملات القائمة على الحظ والمقامرة، كأن يربح أحد الطرفين على حساب خسارة الطرف الآخر دون بذل جهد حقيقي[1].

وقد حظرت الشريعة هذه الأنواع من المخاطر لأنها تؤدي إلى:

- الإضرار بأحد المتعاقدين.
- زعزعة الثقة في المعاملات.
- تضخيم المضاربات المالية غير المنتجة.

وبذلك، يُطالب النظام المالي الإسلامي بأن تكون جميع العقود واضحة، عادلة، قائمة على أصول حقيقية أو خدمات ملموسة، مما يُعزز الاستقرار ويمنع الفقاعات المالية.

ثالثًا: البدائل الشرعية لتجاوز الربا والمخاطر

بدلًا من الاعتماد على القروض بفائدة أو العقود الغامضة، يوفر التمويل الإسلامي صيغًا بديلة تضمن تحقيق الربح بطريقة مشروعة، مثل[2]:

- المرابحة: بيع بربح معلوم وشفاف.
- المشاركة والمضاربة: تقاسم للربح والخسارة على أساس الجهد أو المال.
- الإجارة: تمويل الأصول عبر تأجيرها ضمن عقود واضحة.

[1] العثماني، محمد تقي، مقدمة في الصيرفة والتمويل الإسلامي، دار الميمان، الرياض، 2010، ص 78.

[2] العثماني محمد تقي، المرجع السابق، ص 81.

هذه الصيغ تُحقق التمويل دون الوقوع في الربا أو الغرر، وتُشجع في الوقت ذاته على المخاطرة المسؤولة والإنتاج الحقيقي.

إن حظر الفائدة والمخاطر المالية في التمويل الإسلامي ليس مجرد توجه اقتصادي بديل، بل هو نظام أخلاقي وتشريعي متكامل، يسعى إلى بناء سوق مالي عادل، مستقر، وخالٍ من الاستغلال. وهذا يُعطي التمويل الإسلامي ميزة تنافسية قوية خصوصًا في الأوقات التي تشهد فيها الأسواق التقليدية أزمات بسبب المضاربات والمخاطر الزائدة.

الفرع الثالث: دور الشريعة في تنظيم المعاملات المالية

تلعب الشريعة الإسلامية دورًا محوريًا في تنظيم المعاملات المالية، إذ تُعدّ المصدر الأساسي الذي تستند إليه مختلف الأنشطة الاقتصادية والتمويلية في النظام الإسلامي. فبعكس النظم الوضعية التي قد تستمد قوانينها من مبادئ علمانية أو اعتبارات اقتصادية بحتة، فإن التمويل الإسلامي يستمد مشروعيته من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس، ومقاصد الشريعة، مما يُضفي عليه طابعًا دينيًا وأخلاقيًا في آنٍ واحد.

أولًا: مرجعية الشريعة في العقود والمعاملات

تُعَدّ العقود المالية في الإسلام خاضعةً لمجموعة من الضوابط الشرعية التي تهدف إلى حماية المتعاقدين، وتحقيق العدالة، ومنع الظلم أو الغرر أو الربا .وقد وضع الفقهاء أبوابًا كاملة ضمن "الفقه المعاملاتي" (فقه المعاوضات) تُنظم كيفية التملك، البيع، الشراء، الإيجار، والشراكة، وفق ضوابط دقيقة. ومن أهم خصائص هذه الضوابط:

- ضرورة وجود التراضي بين الأطراف دون إكراه.
- وضوح محل العقد (المال أو المنفعة أو الخدمة).
- خلو العقد من المحظورات الشرعية مثل الربا والميسر والغرر[1].

وهذا ما يجعل الشريعة تمارس دورًا تشريعيًا وتنظيميًا ورقابيًا على كل ما يصدر من المؤسسات المالية الإسلامية.

[1] وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص 394.

ثانيًا: تحقيق مقاصد الشريعة في المال

لا تقتصر وظيفة الشريعة على ضبط العقود من الناحية الشكلية، بل تسعى كذلك إلى تحقيق مقاصد عليا في المجال المالي، ومنها:

- حفظ المال من الضياع أو الاستغلال.
- تحقيق العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع.
- تحفيز التداول النشط للثروة ومنع اكتنازها.
- تعزيز الإنتاجية عبر تشجيع الاستثمار والمخاطرة المشروعة.

وهذه المقاصد تُبرز كيف أن الشريعة لا تُعارض النشاط الاقتصادي، بل تدعمه ضمن ضوابط تحقق المصلحة العامة وتحمي حقوق الأفراد[1].

ثالثًا: المرجعية الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

في التطبيق العملي، تخضع المؤسسات المالية الإسلامية لرقابة هيئات شرعية متخصصة، تُعرف بهيئات الرقابة الشرعية، وهي تتكوّن من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات والاقتصاد الإسلامي، وتقوم بعدة مهام، منها:

- الرقابة على العقود والمنتجات قبل طرحها في السوق.
- التدقيق في مدى توافق الأنشطة الاستثمارية مع الشريعة.
- إصدار الفتاوى بشأن المستجدات المالية (الاجتهاد المعاصر).

ويُعطي وجود هذه الهيئات مصداقية ومشروعية لهذه المؤسسات، ويُطمئن العملاء بأن تعاملاتهم المالية لا تتعارض مع معتقداتهم الدينية[2].

من خلال هذا العرض، يتضح أن الشريعة الإسلامية ليست مجرد مرجعية دينية رمزية، بل هي نظام متكامل لتنظيم المعاملات المالية، يهدف إلى إقامة العدل، ومنع الظلم،

[1] الطاهر بن عاشور، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2001، ص 212.

[2] القره داغي، علي، المدخل إلى التمويل الإسلامي، دار البشائر، بيروت، 2004، ص 101.

وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبرز أهميتها في ضبط سلوك المؤسسات المالية الإسلامية، وتوجيهها نحو الاستثمار المسؤول والمشروع.

المطلب الثالث: مبادئ التمويل الإسلامي

يقوم التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، تهدف إلى تحقيق العدالة، والاستقرار المالي، والتوازن بين الربح والمخاطرة. هذه المبادئ ليست مجرد قواعد فنية، بل تُعبّر عن رؤية متكاملة للمال والنشاط الاقتصادي، تتماشى مع مقاصد الشريعة في حفظ المال ومنع الاستغلال وتحقيق التنمية. وقد أسهمت هذه المبادئ في تمييز التمويل الإسلامي عن نظيره التقليدي من حيث الأهداف والوسائل والضوابط.

الفرع الأول: مبدأ تحريم الربا

تحريم الربا هو أحد أهم ركائز التمويل الإسلامي. ويُقصد به كل زيادة في المال مشروطة في القرض مقابل الزمن، دون أن تُقابل بعمل أو إنتاج. وقد جاء التحريم في قوله تعالى:﴿ وأحلّ الله البيع وحرّم الربا ﴾[البقرة: 275]. ويرتكز هذا المبدأ على منع الاستغلال المالي، وتحقيق العدالة بين الأطراف، كما يدفع نحو إيجاد بدائل شرعية مثل المرابحة، والمشاركة، والإجارة التي تقوم على الربح المشروع مقابل مخاطرة أو جهد مشروع[1].

الفرع الثاني: مبدا تقاسم الربح والخسارة

يُعتبر مبدأ تقاسم الربح والخسارة من الأسس الجوهرية في التمويل الإسلامي، حيث يُجسد العدالة والمشاركة الفعّالة بين الأطراف المتعاملة .يستند هذا المبدأ إلى قاعدة فقهية مفادها أن من يسعى لتحقيق الربح يجب أن يتحمل نصيبه من الخسارة، مما يُميز التمويل الإسلامي عن النظام المالي التقليدي القائم على الفائدة الثابتة[2].

تظهر أهمية هذا المبدأ بوضوح في صيغ التمويل الإسلامي مثل:

---

[1] بوسعادي ياسين، بن صغير عبد العزيز، سعيدي فاطمة الزهراء، أسس ومبادئ التمويل الإسلامي وإمكانية تطبيقه في السوق المالية: دراسة حالة بورصة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة المدية، 2024، ص 54.

[2] لقليطي الأخضر، عبيد محمد، مبادئ التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات: الأزمة المالية العالمية أنموذجًا، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2019، ص 66.

- المضاربة :شراكة بين طرف يملك المال وآخر يملك الخبرة، حيث يتم تقاسم الأرباح بنسبة متفق عليها، ويتحمل صاحب المال الخسارة إلا في حالة التقصير من المضارب.
- المشاركة :شراكة بين طرفين أو أكثر في رأس المال، حيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر وفقًا لنسبة المساهمة أو اتفاق مسبق[1].

يُساهم هذا المبدأ في توجيه الأموال نحو استثمارات حقيقية، مما يعزز من استقرار النظام المالي ويحد من المضاربات غير المشروعة.

الفرع الثالث: مبدأ تحريم الغرر والميسر

يُعد تحريم الغرر (الجهالة الفاحشة) والميسر (القمار) من المبادئ الأساسية في التمويل الإسلامي، لما فيهما من مخاطرة عالية وعدم يقين يؤديان إلى الظلم بين أطراف العقد. فقد نهت الشريعة الإسلامية عن المعاملات التي تتضمن عدم وضوح في النتائج أو استغلال ظروف أحد الأطراف[2]، كما في قوله ﷺ: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر" (رواه مسلم).

الغرر يشمل العقود التي تفتقد إلى الشفافية أو المعرفة الدقيقة بمحل العقد، مثل بيع المجهول أو غير الموجود. أما الميسر، فهو كل معاملة تقوم على الحظ أو المغامرة، ويُشبه في جوهره القمار المحرم، لأنه يفضي إلى أكل أموال الناس بالباطل[3].

لذلك، يشترط في التمويل الإسلامي الوضوح الكامل في العقود، وتحديد الحقوق والواجبات بدقة، وهو ما يساهم في الحد من النزاعات المالية، ويعزز الثقة والعدالة في المعاملات.

الفرع الرابع: مبدأ ارتباط المال بالنشاط الحقيقي

[1] لقليطي الأخضر، نفس المرجع، ص 68.

[2] القره داغي علي، المرجع السابق، ص 108.

[3] الشاذلي، منير، التمويل الإسلامي والبدائل الشرعية للربا، دار السلام، القاهرة، 2010، ص 74.

يرتكز التمويل الإسلامي على مبدأ أساسي يتمثل في ارتباط المال بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، أي أن المال لا يُنتج ربحًا بذاته، وإنما من خلال استثماره في نشاط منتج كالتجارة أو الصناعة أو الخدمات. فالشريعة الإسلامية تُحرم المعاملات المالية التي تنفصل عن الاقتصاد الحقيقي، مثل المضاربات الوهمية أو بيع الديون بفائدة[1].

هذا المبدأ يُساهم في توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، ويحدّ من التضخم والمخاطر الناتجة عن المضاربات، مما يعزز من الاستقرار المالي ويخدم أهداف التنمية المستدامة.

ويُطبق هذا المبدأ من خلال صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على أصول حقيقية، مثل المرابحة (بيع السلعة بهامش ربح معلوم)، والإجارة (تأجير الأصول)، والاستصناع (تصنيع السلع بطلب مسبق)، وغيرها[2].

الفرع الخامس: مبدأ الالتزام بالأخلاق ومقاصد الشريعة

يتميز التمويل الإسلامي عن غيره من النظم المالية بارتكازه على مبدأ الالتزام بالأخلاق ومقاصد الشريعة، حيث لا يُنظر إلى المعاملة المالية على أنها مجرد علاقة ربحية، بل هي جزء من منظومة أخلاقية تُراعي القيم الإسلامية مثل الصدق، الأمانة، العدالة، والشفافية[3].

كما يسعى التمويل الإسلامي إلى تحقيق مقاصد الشريعة، خصوصًا في حفظ المال، منع الظلم والاستغلال، وتحقيق التنمية العادلة .فالمعاملات يجب أن تكون خالية من الربا، والغرر، والاحتكار، وأن تحقق منفعة متبادلة، لا مضرة لطرف على حساب الآخر[4].

---

[1] عتيقة، خالد، التمويل الإسلامي وأثره على الاستقرار المالي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص 129.

[2] بلقاسم، ليندة، دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الحقيقي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 38.

[3] يوسف محمد أحمد، مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في الاقتصاد الإسلامي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2013، ص88.

[4] بن عبد الله نوال، أخلاقيات التمويل الإسلامي ودورها في الاستقرار المالي، مذكرة ماستر، جامعة سطيف، 2020، ص 45.

هذا المبدأ يُعزز من ثقة المتعاملين، ويجعل من النظام المالي الإسلامي أداة فعالة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بخلاف النظم التقليدية التي تفصل بين الأخلاق والمعاملات المالية.

إن مبادئ التمويل الإسلامي تُعدّ الأساس الذي يُبنى عليه النظام المالي الإسلامي، وهي تُشكّل نموذجًا متوازنًا يجمع بين الربح المشروع والمسؤولية الاجتماعية، مما يُعزز الاستقرار المالي ويخدم التنمية الشاملة في المجتمعات الإسلامية[1].

المطلب الرابع: مؤسسات التمويل الإسلامي

تُعد مؤسسات التمويل الإسلامي الأداة العملية لتطبيق مبادئ وأهداف النظام المالي الإسلامي، وهي تشمل مجموعة متنوعة من الهيئات المالية التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتُوفر بدائل عن الأدوات الربوية التقليدية[2].

تشمل هذه المؤسسات[3]:

- البنوك الإسلامية :وهي الأكثر شيوعًا، وتُقدم خدمات مصرفية متكاملة تقوم على صيغ تمويل مشروعة كالمشاركة، والمرابحة، والإجارة.
- شركات التأمين التكافلي :تعتمد على مبدأ التعاون والتكافل بدلًا من التأمين التجاري القائم على الغرر والميسر.
- بيوت الاستثمار الإسلامية :تُعنى بإدارة الأصول والاستثمار في المشاريع المتوافقة مع الشريعة، سواء في العقار، أو الأسهم، أو الصكوك.
- صناديق الزكاة والوقف :وهي مؤسسات غير ربحية تلعب دورًا اجتماعيًا وتنمويًا مهمًا في دعم الفئات المحتاجة، وتعزيز روح التكافل الاجتماعي.

[1] عيساوي نصيرة، مخاطر التمويل الإسلامي وآليات الحد منها، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2022، ص 47.

[2] أبو غدة، نزيه حماد، موسوعة فقه المعاملات المالية الإسلامية، بيت التمويل الكويتي، 2012، ج 2، ص 312.

[3] بن عبد الله عبد الرزاق، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2021، ص 89.

تخضع هذه المؤسسات لرقابة هيئات شرعية تُراقب مدى التزامها بأحكام الشريعة، بالإضافة إلى الجهات التنظيمية الرسمية في الدولة، مما يمنحها مصداقية وشرعية في السوق المالي.

المبحث الثاني: التمويل الإسلامي وتحدياته

رغم ما يقدمه التمويل الإسلامي من مزايا تتوافق مع الشريعة وتساهم في تحقيق العدالة المالية، فإنه يواجه مجموعة من التحديات التي تعيق تطوره وانتشاره. تتمثل هذه التحديات في الصعوبات العملية المتعلقة بتطبيق الصيغ التمويلية مثل البيع والمشاركة والإجارة، بالإضافة إلى العوائق القانونية والبنية التحتية غير المتكاملة. كما أن الوعي المجتمعي لا يزال ضعيفًا في العديد من البلدان، مما يستدعي تطوير بيئة تشريعية وتعليمية تدعم هذا النظام المالي وتساعد على تجاوز هذه التحديات.

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي

تعد الصيغ التمويلية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي، حيث تهدف إلى توفير أدوات تمويلية تتماشى مع الشريعة الإسلامية. وتتميز هذه الصيغ بارتباطها بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية، مما يسهم في تحقيق العدالة والتوازن بين الأطراف المشاركة في المعاملات المالية. تشمل هذه الصيغ عدة أنواع، منها الصيغ القائمة على البيع، والمشاركة، والأجرة، والتي تهدف إلى تلبية احتياجات التمويل في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن كل صيغة من هذه الصيغ تواجه تحديات عملية وتحتاج إلى بيئة تشريعية وبنية تحتية داعمة لتحقيق نجاحها في الأسواق المالية.

الفرع الأول: الصيغ القائمة على البيع

تُعد الصيغ القائمة على البيع من أكثر أدوات التمويل الإسلامي استخدامًا في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وتقوم على أساس نقل ملكية سلعة أو أصل معين مقابل ثمن يتفق عليه الطرفان. وتتميز هذه الصيغ بأنها تقوم على أصول حقيقية، وتبتعد عن الفائدة الربوية المحرمة[1].

أبرز هذه الصيغ[2]:

[1] بوزيدي أسماء، صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة البليدة 2، 2020، ص 56.

[2] بوزيدي أسماء، نفس المرجع، ص 58.

- المرابحة :وهي أشهر صيغة بيع في المصارف الإسلامية، حيث يشتري البنك سلعة بناءً على طلب العميل، ثم يبيعها له بهامش ربح معلوم. وتُعد المرابحة صيغة مناسبة للتمويل قصير ومتوسط الأجل.
- السلم :وهو بيع سلعة موصوفة في الذمة تُسلم لاحقًا، مقابل دفع الثمن حالًا، ويُستخدم عادة في تمويل المزارعين والصناعات التحويلية.
- الاستصناع :عقد يتم فيه طلب تصنيع شيء معين بمواصفات محددة، ويُستخدم في تمويل المشروعات الإنتاجية والإنشائية.

تُساهم هذه الصيغ في دعم النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتحقيق التداول المشروع للثروات، لكنها تواجه تحديات في التطبيق العملي، منها مخاطر السوق، والتقلبات في الأسعار، وتعقيد إجراءات التوثيق والرقابة الشرعية.

الفرع الثاني: الصيغ القائمة على المشاركة

تُعد الصيغ القائمة على المشاركة من أبرز الأدوات التمويلية في النظام المالي الإسلامي، حيث تعتمد على المشاركة الفعلية بين الأطراف في رأس المال والمخاطرة. يهدف هذا النوع من التمويل إلى تحقيق العدالة بين الأطراف من خلال توزيع الأرباح والخسائر بناءً على نسبة المشاركة في المشروع[1].

أشهر هذه الصيغ تشمل[2]:

- المشاركة (المضاربة) :وهي عقد بين طرفين، حيث يقدم أحد الأطراف المال (رب المال) ويقوم الآخر بإدارة المشروع (المضارب). يتم تقسيم الأرباح وفقًا للاتفاق بين الطرفين، بينما يتحمل رب المال الخسارة، ما لم يكن ناتجًا عن إهمال أو تقصير من قبل المضارب.

[1] بوزيدي أسماء، المرجع السابق، ص 58.

[2] بن عيسى سليمان، صيغ التمويل الإسلامي وتطبيقاتها في البنوك الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة وهران، 2019، ص 62.

- المشاركة المتناقصة :وهي صيغة يتم فيها تمويل الأصول من خلال مشاركة الأطراف في الملكية، على أن يتنازل أحد الأطراف تدريجيًا عن حصته للطرف الآخر حتى يصبح هو المالك الوحيد. تُستخدم هذه الصيغة في تمويل شراء العقارات أو الأصول الثابتة.

تتميز هذه الصيغ بأنها تشجع على استثمار الأموال في المشاريع الإنتاجية، وتعزز من التعاون بين الأطراف، لكنها قد تواجه بعض التحديات مثل الرقابة على الشروط المتفق عليها لضمان عدم استغلال أحد الأطراف.

الفرع الثالث: الصيغ القائمة على الأجرة

تعتبر الصيغ القائمة على الأجرة من الأدوات التمويلية المهمة في النظام المالي الإسلامي، حيث يقوم التمويل على فكرة تأجير الأصل أو الخدمة مقابل عائد محدد، دون أن يمتلك المؤجر الأصل بشكل دائم. تعتمد هذه الصيغ على توفير تمويل مرن يتناسب مع احتياجات الأفراد والشركات، وتُعد وسيلة مثالية لتوفير الأصول بدون الحاجة إلى شرائها بشكل كامل[1].

أبرز الصيغ القائمة على الأجرة تشمل[2]:

- الإجارة :وهي عقد يُستأجر فيه الأصل أو الخدمة مقابل أجر مُتفق عليه، مع إمكانية شراء الأصل المستأجر في نهاية العقد إذا كان هذا الخيار متاحًا. تُستخدم في تمويل الأصول الثابتة مثل السيارات والمعدات.
- الإجارة المنتهية بالتمليك :هي نوع من الإيجار الذي ينتهي بانتقال ملكية الأصل إلى المستأجر بعد فترة معينة، ويعتبر هذا النوع من التمويل شائعًا في تمويل العقارات والمعدات.
- الاستئجار التمويلي (الليزينغ) :يشبه الإيجار التقليدي، لكنه يرتبط أحيانًا بحق شراء الأصل في نهاية فترة الإيجار.

[1] بن حسين طاهر، أدوات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، 2018، ص 74.

[2] بن عيسى سليمان، المرجع السابق، ص 63.

تُعد هذه الصيغ مثالية في تمويل المشاريع التي تتطلب استخدام أصول معينة لفترة محدودة، لكنها قد تواجه تحديات في تحديد الأجور بشكل عادل، وضمان استدامة العقود دون حدوث مشاكل قانونية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي

رغم النجاح الذي حققه التمويل الإسلامي في العديد من الدول، إلا أنه لا يزال يواجه عددًا من التحديات التي تعوق تطوره وانتشاره بشكل كامل. تشمل هذه التحديات الجوانب القانونية، والبنية التحتية، والوعي المجتمعي، التي تؤثر جميعها في فعالية النظام المالي الإسلامي. وفيما يلي استعراض لهذه التحديات بشكل مفصل:

الفرع الأول: التحديات القانونية

تعد التحديات القانونية من أبرز العوامل التي تؤثر على تطور التمويل الإسلامي، حيث تواجه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العديد من العراقيل القانونية المرتبطة بتطبيق الشريعة الإسلامية. في الكثير من الدول، لا يزال النظام المالي يعتمد على القوانين التي تروج للتمويل التقليدي القائم على الفائدة، ما يعوق قدرة البنوك الإسلامية على ممارسة نشاطاتها بشكل كامل[1].

من أبرز هذه التحديات[2]:

- غياب التشريعات المتوافقة مع الشريعة :حيث تفتقر العديد من البلدان إلى قوانين مصرفية متكاملة تنظم عمل البنوك الإسلامية وتضع معايير واضحة للصيرفة الإسلامية.
- الازدواجية في الأنظمة القانونية :حيث تعمل البنوك الإسلامية في إطار تشريعات عامة لا تتناسب مع خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي، مما يؤدي إلى وجود تضارب بين القوانين المالية التقليدية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

[1] القره داغي علي، المرجع السابق، ص 205.

[2] العبد الله، عمر، التحديات القانونية أمام الصيرفة الإسلامية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 28، 2016، ص 112.

- نقص القوانين المتعلقة بالرقابة الشرعية :تعتبر الرقابة الشرعية أساسية في ضمان توافق العمليات المصرفية مع أحكام الشريعة، لكن العديد من الدول تفتقر إلى قوانين ملزمة تتعلق بتعيين هيئات رقابة شرعية مستقلة ومتخصصة.

هذه العوامل تؤدي إلى تحديات تنظيمية تجعل من الصعب على المؤسسات المالية الإسلامية تحقيق استقلاليتها وتنفيذ مشروعاتها التمويلية بكفاءة. كما أن تطور القوانين المساندة للتمويل الإسلامي يعد شرطًا أساسيًا لتحفيز هذا القطاع في المستقبل.

الفرع الثاني: التحديات المتعلقة بالبنية التحتية

تُعد البنية التحتية من أبرز التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي، حيث يفتقر العديد من البلدان إلى الأنظمة والأدوات الضرورية لدعم هذا القطاع. وتتمثل هذه التحديات في عدم توافر البيئة القانونية والفنية المتكاملة التي تتيح للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العمل بكفاءة[1].

من أبرز هذه التحديات[2]:

- نقص الأنظمة التقنية المتخصصة :في كثير من الدول، لا توجد أنظمة محاسبية وإلكترونية مخصصة لدعم التمويل الإسلامي، مما يعيق قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تقديم خدماتها بشكل سهل وفعال. على سبيل المثال، يفتقر بعض البنوك الإسلامية إلى برامج محاسبية تدير العمليات المالية الإسلامية مثل المرابحة أو المشاركة بطريقة دقيقة ومتوافقة مع الشريعة.
- ضعف التدريب الفني والتأهيل المهني :هناك نقص في التدريب المهني المتخصص للمصرفيين والعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، ما يؤثر على قدرة هذه المؤسسات على تقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية فعّالة ومنافسة.
- عدم وجود أدوات تمويلية متطورة :لا تزال بعض الأسواق المالية تفتقر إلى أدوات مالية إسلامية متقدمة مثل الصكوك أو الصناديق الاستثمارية الإسلامية، التي تساهم في

[1] سعيد أحمد، البنية التحتية المالية في الدول الإسلامية، دراسات مالية ومصرفية، 2017، ص 56.

[2] بوزيدي محمد، التحديات القانونية أمام التمويل الإسلامي في الجزائر، دراسة منشورة، 2021، ص 47.

جذب الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد الإسلامي. كما أن البنية التحتية المالية مثل أسواق المال الإسلامية لا تزال في مراحل تطور أولية في بعض الدول.

تتطلب مواجهة هذه التحديات تطوير بنية تحتية متكاملة تشمل تحسين الأنظمة التقنية، وتوسيع أدوات التمويل الإسلامي، وتوفير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع. كما يتعين على الدول تبني تشريعات ملائمة لتسهيل تفعيل هذا النظام بشكل فعّال[1].

الفرع الثالث: التحديات المتعلقة بالوعي المجتمعي

يُعد الوعي المجتمعي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التمويل الإسلامي، حيث يعاني العديد من الأفراد والشركات من نقص الفهم حول كيفية عمل النظام المالي الإسلامي وأدواته المختلفة. هذا الوعي المحدود يؤثر بشكل كبير على انتشار البنوك الإسلامية واستخدام المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق[2].

من أبرز هذه التحديات[3]:

- التصورات الخاطئة :لا يزال الكثير من الناس يعتقدون أن التمويل الإسلامي يعتمد فقط على المفاهيم الدينية المعقدة، ما يؤدي إلى عدم الثقة في التعامل مع هذه المؤسسات. كما أن هناك اعتقادًا خاطئًا بأن التمويل الإسلامي يُعد مكلفًا أو أقل مرونة مقارنة بالتمويل التقليدي.
- ضعف التعليم والتوعية :يعاني الكثير من الأفراد في المجتمعات الإسلامية من ضعف التعليم المالي حول التمويل الإسلامي. هذا يشمل فهم أساسيات المعاملات المالية الشرعية، مثل المرابحة، المشاركة، والإجارة .وبالتالي، فإن الفهم المحدود لهذه الصيغ يؤدي إلى تردد الناس في الاستفادة من هذه الخدمات.

[1] بوزيدي محمد، المرجع السابق، ص 50.

[2] القره داغي علي، المرجع السابق، ص 215.

[3] بن عيسى سليمان، المرجع السابق، ص 132.

- نقص الثقافة المؤسسية :لا تقتصر المشكلة على الأفراد فقط، بل أيضًا على المؤسسات المالية التي تفتقر إلى استراتيجية تثقيفية تستهدف رفع مستوى الوعي حول التمويل الإسلامي، مما يساهم في بطء نمو القطاع.

تتطلب مواجهة هذه التحديات حملات توعية موسعة، وبرامج تعليمية تُعنى بتفسير أسس التمويل الإسلامي وفوائده، وتوعية الأفراد والمجتمعات بفوائد التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي. علاوة على ذلك، يتعين أن تشارك المؤسسات التعليمية والإعلامية في نشر هذا الوعي[1].

[1] سعيد أحمد، التحديات المجتمعية أمام التمويل الإسلامي، دراسات مالية، 2019، ص 68.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل، تمكّنا من تسليط الضوء على الأسس النظرية والشرعية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، مبينين كيف أن هذا النظام يمثل بديلًا أخلاقيًا وواقعيًا للتمويل التقليدي، إذ يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق العدالة، وتحقيق التوازن بين أطراف المعاملات، وربط التمويل بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية.

في المبحث الأول، قمنا بتوضيح مزايا التمويل الإسلامي ومكانته في تحقيق التنمية، بعيدًا عن المفاهيم الربوية التي تُعدّ من أبرز الإشكالات في النظام المالي التقليدي. أما في المبحث الثاني، فقد تناولنا بالتفصيل صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة، مثل صيغ البيع والمشاركة والإجارة، مستعرضين أهم خصائصها ودورها في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلى جانب التحديات التي تعيق تطبيقها بالشكل الأمثل.

كما ناقشنا أبرز العقبات التي تواجه تطور التمويل الإسلامي، والتي تتمثل في التحديات القانونية، وضعف البنية التحتية، وقلة الوعي المجتمعي. وأدركنا من خلال ذلك أن النهوض بهذا القطاع يتطلب جهودًا تكاملية تشمل تطوير الأطر التشريعية، وتعزيز البنية التحتية الفنية والمؤسسية، إلى جانب نشر الوعي وتعزيز الثقافة المالية الإسلامية لدى الأفراد والمؤسسات.

وبناءً على ما توصلنا إليه، نرى أن التغلب على هذه التحديات سيسهم في ترسيخ التمويل الإسلامي كنموذج فعّال لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز الاستقرار المالي، ودعم الشمول المالي في مختلف المجتمعات.

الفصل الثاني:

الإصلاحات المصرفية في الجزائر وأثرها على التمويل الإسلامي

تمهيد

في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، عرف القطاع المصرفي سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تحديث المنظومة المالية وتعزيز فعاليتها. وقد جاءت هذه الإصلاحات لتستجيب لحاجة ملحّة في تنويع أدوات التمويل، وتحقيق شمول مالي أوسع. ومن بين أبرز ملامح هذه التحولات، بروز التمويل الإسلامي كخيار استراتيجي لتلبية تطلعات شريحة واسعة من المواطنين، خاصة بعد فتح المجال أمام البنوك لاعتماد الصيرفة الإسلامية بشكل رسمي.

في هذا الفصل، نسلّط الضوء على واقع الإصلاحات المصرفية في الجزائر، ونتتبع أثرها على تطور التمويل الإسلامي من خلال استعراض الأطر التنظيمية والمؤسساتية، وتحليل دور البنوك والهيئات الشرعية، بالإضافة إلى دراسة الفرص والتحديات التي رافقت هذه الإصلاحات.

المبحث الأول: الإصلاحات المصرفية في الجزائر

أصبحت الإصلاحات المصرفية في الجزائر ضرورة فرضتها التحديات الاقتصادية والمالية، سواء الداخلية أو المرتبطة بالتغيرات العالمية. وقد شملت هذه الإصلاحات تعديل الأطر القانونية، تطوير البنية المؤسساتية، وتعزيز الشفافية والرقابة، مع فتح المجال أمام أنماط تمويل بديلة كالصيرفة الإسلامية. في هذا المبحث، نتناول لمحة عامة عن تطور هذه الإصلاحات من حيث خلفيتها التاريخية ودوافعها، ثم ننتقل لدراسة الإطار المؤسسي الذي ينظم التمويل الإسلامي في الجزائر، متوقفين عند دور بنك الجزائر، مساهمة البنوك، والهيئات الشرعية. كما نخصص مطلبًا لعرض البنية التحتية المالية والتقنية التي تدعم التمويل الإسلامي، من محاسبة ورقابة إلى التكنولوجيا والصكوك.

المطلب الأول: لمحة عن الإصلاحات المصرفية الجزائرية

عرف القطاع المصرفي الجزائري تحولات متسارعة منذ بداية التسعينيات، حيث بدأت الدولة في تطبيق إصلاحات هيكلية استهدفت تحرير النشاط المصرفي، وتحسين كفاءة المؤسسات المالية. هذه الإصلاحات جاءت استجابة لجملة من التحديات، كضعف أداء البنوك العمومية، محدودية التمويل، والحاجة إلى دعم القطاع الخاص. ضمن هذا السياق، نعرض في هذا المطلب لمحة عن تطور هذه الإصلاحات عبر الزمن، ونحلل أهم الدوافع التي وقفت وراءها، إضافة إلى التوجهات العامة التي رسمتها الدولة لتحديث النظام المصرفي وتعزيز تنوعه، بما في ذلك الانفتاح على الصيرفة الإسلامية.

الفرع الأول: تاريخ الإصلاحات المصرفية في الجزائر

بعد استقلال الجزائر عام 1962، سعت السلطات إلى بناء نظام مصرفي ومالي وطني يعكس السيادة الاقتصادية للبلاد .بدأت هذه المرحلة بتأسيس بنك الجزائر بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، ليكون المسؤول عن إصدار النقود والإشراف على المؤسسات المالية الأخرى .كما تم إنشاء الخزينة العمومية في 29 أغسطس

1962، والتي تولت تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، والصندوق الجزائري للتنمية في 7 مايو 1963، لدعم الاستثمارات الإنتاجية[1].

مع بداية السبعينيات، ومع تزايد التحديات الاقتصادية، بدأت الجزائر في التفكير في إصلاحات هيكلية للنظام المصرفي .في عام 1986، صدر القانون رقم 86-12 الذي أعاد تنظيم النظام المصرفي، مما منح بنك الجزائر صلاحيات أوسع في تحديد وتطبيق السياسة النقدية، وأدى إلى مراجعة علاقاته مع الخزينة العمومية .لكن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مما استدعى المزيد من التعديلات[2].

في عام 1990، صدر القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي شكل تحولًا مهمًا في الإصلاحات المصرفية الجزائرية .هذا القانون عرف بنك الجزائر والنظام المصرفي بشكل كامل، ومنح البنك المركزي استقلالية أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية[3].

لاحقًا، في عام 2003، صدر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الذي ألغى القانون السابق، ومنح بنك الجزائر استقلالية أوسع، وأعطى صلاحيات أكبر لمجلس الإدارة في توجيه وإدارة ومراقبة البنك .ثم جاء الأمر رقم 10-04 في عام 2010، ليعدل ويكمل الأمر السابق، معززًا استقلالية البنك المركزي ومؤسسات الرقابة المصرفية[4].

أحدث القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، الذي ألغى الأمر رقم 03-11، نقلة نوعية في الإصلاحات المصرفية الجزائرية .هذا القانون يهدف إلى تكييف النظام القانوني والتنظيمي للاستجابة للتغيرات الاقتصادية والمالية العميقة والتحديات التقنية

---

[1] عبد العزيز خليفي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، جامعة ورقلة، مذكرة ماجستير، 2008، ص. 32.

[2] عبد القادر بن حليمة، تحليل السياسة النقدية في الجزائر بعد الإصلاحات المصرفية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 6، 2015، ص. 44.

[3] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، سنة 1990.

[4] الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، سنة 2003.

والتكنولوجية، ويسمح بالانفتاح على جهات فاعلة اقتصادية جديدة .كما يعزز حوكمة بنك الجزائر من خلال إنشاء المجلس النقدي والمصرفي واللجنة البنكية، مما يعكس التزام الجزائر بتطوير نظام مصرفي حديث وفعال.[1]

الفرع الثاني: دوافع الإصلاح المصرفي وتوجهاته العامة

تعددت دوافع الإصلاح المصرفي في الجزائر، وجاءت استجابةً لتحديات اقتصادية ومالية داخلية وخارجية.

أولًا: دوافع الإصلاح المصرفي

1. **تحرير النظام المصرفي:** في إطار سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق، سعت الجزائر إلى تقليص دور الدولة في النشاط المصرفي، مما استدعى منح استقلالية أكبر للبنك المركزي وتوسيع صلاحياته[2].
2. **تحسين فعالية السياسة النقدية:** أدى ضعف أداء البنوك العمومية إلى صعوبة تنفيذ السياسة النقدية بفعالية، مما دفع إلى ضرورة إصلاح النظام المصرفي لضمان التحكم في عرض النقود وتحقيق استقرار الأسعار[3].
3. **مواكبة التحولات التكنولوجية:** شهدت الجزائر تطورًا في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما استوجب تحديث النظام المصرفي ليتماشى مع هذه التحولات، خاصة في مجالات الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية[4].

---

[1] القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، سنة 2023.

[2] فايد، لعزيز" .عصرنة النظام المصرفي لتوفير مناخ ملائم للمتعاملين الاقتصاديين." الإذاعة الجزائرية، 3 أبريل 2023. https://news.radioalgerie.dz/ar/node/24180

[3] موساوي، أسية" .تحليل وتقييم مرونة النظام المصرفي الجزائري في ظل المتغيرات الدولية الراهنة." المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 1، 2024، ص 172.

[4] الأيام نيوز" .اجتماع عربي بالجزائر يكشف.. هذه وصفة الاستقرار المالي والصمود المصرفي." الأيام نيوز، 22 أكتوبر 2024. https://elayem.news/

4. **الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية العالمية:** تأثرت الجزائر بالأزمات المالية العالمية، مما دفعها إلى ضرورة تعزيز مرونة النظام المصرفي لمواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية.

ثانيًا: توجهات الإصلاح المصرفي

1. تعزيز استقلالية البنك المركزي :تم منح بنك الجزائر استقلالية أكبر من خلال تعديل القوانين المنظمة لعمله، مما مكنه من اتخاذ قرارات نقدية أكثر فعالية[1].
2. تنويع أدوات التمويل :سعت الجزائر إلى تطوير أدوات تمويل جديدة، مثل الصيرفة الإسلامية، لتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع وتعزيز الشمول المالي.
3. تطوير البنية التحتية المالية :تم العمل على تحديث وتطوير البنية التحتية المالية، بما في ذلك أنظمة الدفع والتسوية، لتسهيل العمليات المصرفية وتعزيز الثقة في النظام المالي.
4. تعزيز الرقابة والحوكمة :تم إنشاء هيئات رقابية جديدة، مثل لجنة الاستقرار المالي، لتعزيز الرقابة على النظام المصرفي وضمان استقراره.

المطلب الثاني: تطور الإطار المؤسسي للتمويل الإسلامي في الجزائر

يعد التمويل الإسلامي من المجالات التي شهدت اهتمامًا متزايدًا في الجزائر خلال العقود الأخيرة، وذلك في إطار الإصلاحات المصرفية التي استهدفت تحديث النظام المالي الوطني وتوسيع أدوات التمويل المتاحة. ولقد مهدت الإصلاحات المصرفية التي تمت خلال السنوات الماضية الطريق أمام إدخال وتطوير الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائرية، مما يتطلب إطارًا مؤسسيًا قويًا وقادرًا على تلبية احتياجات هذا القطاع. في هذا المطلب، سنستعرض تطور هذا الإطار المؤسسي بشكل مفصل، بدءًا من دور بنك الجزائر في تنظيم الصيرفة الإسلامية، مرورًا بمساهمة البنوك العمومية والخاصة في تبني هذا النوع من التمويل، وصولًا إلى دور الهيئات الشرعية في مراقبة وضبط المنتجات المالية الإسلامية.

[1] الوكالة الجزائرية للأنباء 2024" .سنة الإصلاح البنكي: نحو عصرنة النظام المصرفي واستقطاب الأموال المتواجدة خارجه." الوكالة الجزائرية للأنباء، 27 نوفمبر 2023.

كما سنتناول الجهود المبذولة لتأسيس بنية تحتية تنظيمية تدعم نمو التمويل الإسلامي بشكل فعال، بما يعكس التوجه الرسمي نحو تعزيز هذا القطاع.

الفرع الأول: دور بنك الجزائر في تنظيم الصيرفة الإسلامي

يُعتبر بنك الجزائر أحد الركائز الأساسية في تنظيم وتوجيه السياسة المصرفية في البلاد، بما في ذلك تطوير قطاع التمويل الإسلامي. وقد بدأت الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية بشكل تدريجي منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خاصة بعد أن أثبت هذا النوع من التمويل قدرته على تلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع، وتعزيز الاستقرار المالي.

أولًا :التنظيم التشريعي للصيرفة الإسلامية

قام بنك الجزائر بوضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم عمل البنوك الإسلامية في الجزائر، وبدأت هذه العملية بتطوير التشريعات المتعلقة بالنقد والقرض التي سمحت بفتح مجال للبنوك الإسلامية للعمل في السوق الجزائرية. في عام 2010، وُضعت القوانين التي سهلت للبنوك العاملة في الجزائر تقديم منتجات مالية إسلامية، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة، ووضعت إجراءات واضحة لضمان توافق هذه المنتجات مع الشريعة الإسلامية[1].

كما عمل بنك الجزائر على تكييف القوانين لتشمل منتجات التمويل الإسلامي في إطار النظام المصرفي الوطني، من خلال إصدار التوجيهات اللازمة للبنوك العاملة في البلاد، بما يضمن أن جميع الأنشطة المالية التي تُنفذ تتماشى مع الأحكام الشرعية.

ثانيًا :إشراف ومراقبة المنتجات الإسلامية

بنك الجزائر لم يقتصر دوره على التنظيم فقط، بل قام أيضًا بتطوير آلية الرقابة والمتابعة لضمان التزام البنوك بالممارسات المصرفية الإسلامية. وتهدف هذه الآلية إلى مراقبة الامتثال للمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية التي تقدمها البنوك، والحرص على

[1] بن حليمة، عبد القادر" .إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وظهور الصيرفة الإسلامية: التحديات والفرص ".مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 2، 2014، ص. 75.

أن تتفق مع الضوابط الشرعية .كما يعقد البنك المركزي الجزائري اجتماعات مع الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية لضمان تماشي المنتجات مع المعايير الفقهية[1].

ثالثًا :دعم التوسع في التمويل الإسلامي

أظهر بنك الجزائر دعمه المستمر للبنوك التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي من خلال تخصيص خطوط ائتمان لها وتقديم الحوافز للمؤسسات المالية التي تعتمد هذه الأنماط من التمويل. هذا الدعم كان له دور كبير في تشجيع البنوك الخاصة والعامة على إدخال وتوسيع نطاق الصيرفة الإسلامية، بما يتماشى مع التوجهات الحكومية الرامية إلى تحقيق الشمول المالي وتعزيز التنوع في أدوات التمويل[2].

الفرع الثاني: مساهمة البنوك العمومية والخاصة في تبني الصيرفة الإسلامية

تعتبر البنوك العمومية والخاصة في الجزائر من اللاعبين الرئيسيين في تطبيق وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي. مع الإصلاحات المصرفية التي شهدتها البلاد، تطور النظام المالي ليشمل الصيرفة الإسلامية كأداة تمويلية فعالة، حيث بدأت البنوك في تقديم خدمات تتماشى مع الشريعة الإسلامية، مما دفع إلى ظهور منافذ مصرفية إسلامية في العديد من البنوك الجزائرية[3].

أولًا :مساهمة البنوك العمومية

البنوك العمومية في الجزائر كان لها دور بارز في تبني الصيرفة الإسلامية، حيث بدأت هذه البنوك بتخصيص نوافذ أو فروع لتمويل المعاملات المالية وفقًا للمبادئ الإسلامية. من أبرز هذه البنوك نجد البنك الوطني الجزائري (BNA) والبنك الشعبي الجزائري (BPA)والقرض الشعبي الجزائري (CPA)، التي شرعت في تقديم منتجات مالية

[1] مغربي، محمد .إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وتحديات التمويل الإسلامي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص. 80.

[2] بلقاسمي، فاطمة الزهراء .دور بنك الجزائر في تطوير التمويل الإسلامي: دراسة تحليلية في ضوء الإصلاحات المصرفية الحديثة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة وهران، 2019، ص. 120.

[3] شوشان، عادل .مساهمة البنوك في تعزيز التمويل الإسلامي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم المالية، جامعة الجزائر 2، 2017، ص. 55.

إسلامية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة. وقد سهلت هذه البنوك دخول المنتجات الإسلامية إلى القطاع المصرفي العمومي، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة[1].

كما أن البنك الوطني الجزائري (BNA) كان من أوائل البنوك التي فتحت نوافذ للصيرفة الإسلامية في عام 2011، حيث قدم خدمات التمويل العقاري وفقًا للمبادئ الإسلامية، مما مهد الطريق لبقية البنوك العمومية لتبني هذه الخدمة.

ثانيًا :مساهمة البنوك الخاصة

البنوك الخاصة في الجزائر، مثل البنك الأهلي الجزائري والبنك العربي الإسلامي، قد سارعت بدورها في تبني التمويل الإسلامي منذ ظهور هذه الصيغة في السوق المحلية. تتسم البنوك الخاصة بمرونة أكبر في تقديم المنتجات المالية الإسلامية مقارنة بالبنوك العمومية، حيث تقوم بتطوير حلول تمويلية متنوعة، مثل التمويل الشخصي الإسلامي والتمويل للمشاريع الاستثمارية، بهدف جذب شريحة واسعة من العملاء الراغبين في التعامل مع الصيرفة الإسلامية[2].

البنوك الخاصة أسهمت بشكل كبير في توسيع قاعدة العملاء للتمويل الإسلامي، خصوصًا في ظل التوجه نحو تلبية احتياجات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. كما قدمت هذه البنوك أيضًا منتجات مبتكرة كالتأمين التعاوني (التكافل) وخدمات الدفع الإلكترونية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

[1] كروم، سمير .إصلاح النظام المصرفي في الجزائر: تأثير الصيرفة الإسلامية على البنوك العمومية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2016، ص. 92.

[2] بوجمعة، علي .الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والخاصة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة وهران، 2018، ص. 150.

ثالثًا :التحديات والفرص التي واجهتها البنوك

رغم هذا التوسع الملحوظ في تطبيق الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك العمومية والخاصة، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تعترض تقدم هذا القطاع. من أبرز هذه التحديات القصور في الإطار التشريعي الذي ينظم الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى نقص الكوادر المؤهلة في البنوك التي تدير المنتجات الإسلامية. ورغم ذلك، إلا أن هناك العديد من الفرص التي تتيح تعزيز التمويل الإسلامي، مثل دعم القطاع العام لهذه الأنماط من التمويل، والطلب المتزايد من قبل المواطنين على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية[1].

الفرع الثالث: دور هيئات الرقابة الشرعية في ضبط المنتجات المالية الإسلامية

تعتبر الهيئات الرقابية الشرعية من العناصر الأساسية لضمان التوافق الشرعي للمنتجات المالية الإسلامية في الجزائر. فبجانب التنظيمات المصرفية التي يضعها بنك الجزائر، تأتي الهيئات الشرعية كضامن أساسي لحسن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، سواء في البنوك العمومية أو الخاصة.

أولًا :أهمية الهيئات الرقابية الشرعية

تتمثل وظيفة الهيئات الرقابية الشرعية في التأكد من أن المنتجات المالية التي تُقدم من قبل البنوك الإسلامية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. هذه الهيئات تتكون عادة من مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي الذين يتمتعون بقدرة على تحليل المعاملات المالية وفقًا لأحكام الشريعة. ومن بين الأدوار الرئيسية لهذه الهيئات[2]:

- إصدار الفتاوى الشرعية بشأن المنتجات المالية.
- مراجعة العقود والاتفاقيات الخاصة بالتمويل الإسلامي.
- مراقبة تطبيق القواعد الشرعية في البنوك الإسلامية.

[1] بن طاهر، مصطفى .مساهمة البنوك الخاصة في نشر التمويل الإسلامي: دراسة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير في التمويل، جامعة الجزائر 2، 2017، ص. 74.

[2] زكريا، يوسف .دور الهيئات الرقابية الشرعية في تطبيق الصيرفة الإسلامية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر 1، 2017، ص. 112.

ثانيًا :الهيئات الشرعية في البنوك الجزائرية

تم إنشاء لجان شرعية داخل العديد من البنوك الجزائرية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية. ففي البنوك العمومية مثل البنك الوطني الجزائري والبنك الشعبي الجزائري، تم تشكيل هذه اللجان لضمان أن جميع المنتجات المالية المتاحة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .تعمل هذه اللجان على مراجعة جميع الخدمات المالية المقدمة، بما في ذلك المرابحة والمشاركة والمضاربة، وتقديم الفتاوى التي تضمن عدم وجود ربا أو ممارسات غير مشروعة[1].

ثالثًا :دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية في الجزائر

الهيئة العليا للرقابة الشرعية هي الهيئة التي تُشرف على مراجعة ومراقبة جميع المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر، وتهدف إلى ضمان أن الأنشطة المصرفية التي تُنفذ تتفق مع الضوابط الشرعية .وتُعتبر هذه الهيئة الجهة الرسمية المسؤولة عن إصدار القرارات الفقهية الملزمة للبنوك، وذلك بناءً على المراجعات الدورية للمنتجات المالية والعقود[2].

كما أن الهيئة تُساهم في تدريب الكوادر في البنوك الإسلامية على الممارسات الشرعية في التمويل، وتعمل على تعزيز الوعي الشرعي داخل القطاع المصرفي الجزائري.

رابعًا :التحديات التي تواجه الهيئات الرقابية الشرعية

رغم الدور الهام الذي تلعبه الهيئات الرقابية الشرعية في ضبط منتجات التمويل الإسلامي، إلا أنها تواجه العديد من التحديات، من أبرزها[3]:

- نقص التنسيق بين الهيئات المختلفة التي تقوم بالرقابة على البنوك الإسلامية.
- قلة العلماء المتخصصين في المالية الإسلامية داخل الهيئات الشرعية، مما قد يؤثر على دقة القرارات الصادرة.

[1] شعراني، عبد الله .الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية: معوقات وآفاق التطوير، مذكرة ماجستير في المالية الإسلامية، جامعة وهران، 2016، ص. 65.

[2] لحرش، زينب .دور الهيئات الشرعية في الرقابة على البنوك الإسلامية الجزائرية، مذكرة ماجستير في الشريعة الإسلامية، جامعة الجزائر 2، 2018، ص. 85.

[3] لحرش زينب، نفس المرجع، ص 86.

- التحديات التشريعية المتعلقة بالمواءمة بين الفقه الإسلامي والتطورات الاقتصادية الحديثة، مما يتطلب مراجعة دورية ومرونة في التعامل مع بعض القضايا الشرعية.

المطلب الثالث: البنية التحتية المالية الداعمة للتمويل الإسلامي في الجزائر

تُعد البنية التحتية المالية أحد الشروط الجوهرية لنجاح التمويل الإسلامي في أي اقتصاد، فهي تمثل الإطار العملي والتنظيمي الذي يُمكّن البنوك والمؤسسات المالية من تقديم منتجات وخدمات تتماشى مع الشريعة الإسلامية. وفي الجزائر، واكب التوجه نحو تعزيز الصيرفة الإسلامية محاولات لتطوير البيئة المحاسبية، والرقابية، والتكنولوجية، إضافة إلى تهيئة مناخ استثماري يشجع على استخدام أدوات التمويل الإسلامي كالصكوك.

لذلك، سنتناول في هذا المطلب ثلاث ركائز أساسية تشكل البنية التحتية للتمويل الإسلامي في الجزائر، وهي :الإطار المحاسبي والرقابي، وواقع التكنولوجيا المالية في دعم المنتجات الإسلامية، وأخيرًا دور البنية التحتية في تفعيل الاستثمار التشاركي والصكوك الإسلامية.

الفرع الأول: الإطار المحاسبي والرقابي الخاص بالصيرفة الإسلامية

يُعد الإطار المحاسبي والرقابي حجر الزاوية في تطبيق الصيرفة الإسلامية. فالاختلاف الجوهري بين المنتجات الإسلامية والتقليدية يستوجب وجود معايير محاسبية ورقابية خاصة تضمن سلامة المعاملات وتوافقها مع الشريعة.

أولا: الإطار المحاسبي

المنتجات الإسلامية تعتمد على صيغ تمويلية غير تقليدية، كالمرابحة والمشاركة والإجارة، وهذا يستوجب معالجة محاسبية متميزة .وقد بدأت بعض البنوك الجزائرية بتطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، خاصة في النوافذ الإسلامية التي أنشأتها البنوك العمومية والخاصة.

لكن يبقى الإطار المحاسبي الإسلامي في الجزائر في مرحلة التطوير والتجريب، إذ لم يصدر حتى الآن نظام محاسبي وطني موحد خاص بالصيرفة الإسلامية، وهو ما يشكل تحديًا أمام ضبط العمليات وتوحيد البيانات المالية[1].

ثانيا: الإطار الرقابي

أما من الناحية الرقابية، فإن بنك الجزائر قد وضع تعليمات تنظيمية منذ سنة 2020 تتيح للبنوك تقديم خدمات مصرفية إسلامية، بشرط الالتزام بالضوابط الرقابية الخاصة بها. كما تقوم اللجان الشرعية في البنوك بمهام رقابية داخلية لضمان الامتثال للأحكام الشرعية، لكن غياب هيئة رقابة شرعية موحدة على المستوى الوطني لا يزال يشكل فراغًا مؤسسيًا[2].

الفرع الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في دعم الخدمات الإسلامية

تُعد التكنولوجيا المالية (FinTech) من العوامل الحيوية التي ساهمت في تطوير الخدمات المصرفية عالميًا، بما في ذلك الصيرفة الإسلامية. فهي تمكّن المؤسسات المالية من تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بطرق أسرع وأكثر كفاءة، مع ضمان الشفافية وتقليل التكاليف.

أولا: تبني البنوك الجزائرية للتكنولوجيا المالية

رغم أن اعتماد التكنولوجيا المالية في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن هناك توجهًا متزايدًا لدى البنوك، خاصة التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي، لاستخدام الوسائل الرقمية في تحسين خدماتها. ومن أبرز مظاهر هذا التوجه:

- إطلاق تطبيقات رقمية للبنوك الإسلامية.
- اعتماد التمويل عن بُعد لبعض الصيغ الإسلامية مثل المرابحة.
- إدخال خدمات الدفع الإلكتروني المتوافقة مع الضوابط الشرعية.

---

[1] أبو بكر، عبد الرؤوف .الإطار المحاسبي للصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2018، ص. 47.

[2] نصراوي، كمال .الرقابة على المصارف الإسلامية في الجزائر: الواقع والتحديات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020، ص. 104.

وقد بدأت بعض البنوك، مثل البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائر، في توسيع خدماتها الإلكترونية لتشمل منتجات تمويل إسلامي، وهو ما ساهم في تحسين تجربة العملاء وتوسيع قاعدة المتعاملين[1].

ثانيا: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في الصيرفة الإسلامية

رغم هذه الخطوات، إلا أن التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر لا تزال تواجه عدة تحديات، أبرزها:

- غياب إطار تشريعي واضح ينظم التكنولوجيا المالية الإسلامية.
- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية والمطورين التكنولوجيين.
- قلة الكفاءات المتخصصة في مجال تكنولوجيا الصيرفة الإسلامية.

هذا الوضع يجعل من الضروري العمل على تحيين الأطر القانونية، وتكوين الموارد البشرية المؤهلة، مع تشجيع الابتكار التكنولوجي المتوافق مع أحكام الشريعة[2].

الفرع الثالث: البنية التحتية الداعمة للاستثمار التشاركي والصكوك

يُعد الاستثمار التشاركي أحد الركائز الأساسية للتمويل الإسلامي، وهو يقوم على مبادئ الشراكة في الربح والخسارة بدلًا من نظام الفائدة. ومن أبرز أدواته الحديثة الصكوك الإسلامية، التي تشكل بديلاً شرعيًا عن السندات التقليدية. غير أن تفعيل هذا النوع من الاستثمار في الجزائر يتطلب بنية تحتية قانونية ومؤسساتية ومالية داعمة، وهو ما بدأ في التشكل تدريجيًا في السنوات الأخيرة.

[1] مراد، آسيا .دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية: دراسة حالة بنك السلام الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة 2، 2021، ص. 69.

[2] مسعودي، محمد الأمين .التكنولوجيا المالية كأداة لتطوير البنوك الإسلامية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2022، ص. 135.

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي للصكوك الإسلامية

لا تزال الجزائر في طور التأسيس لإطار قانوني متكامل يُنظم إصدار الصكوك. ورغم أن قانون المالية لسنة 2023 نص على إمكانية إصدار الصكوك السيادية، إلا أن غياب قانون خاص ينظم هذا المجال يشكل عائقًا كبيرًا أمام تطوره.

وقد تم في السنوات الأخيرة إصدار أولى التعليمات التنظيمية من وزارة المالية بالتنسيق مع بنك الجزائر، تمهيدًا لإطلاق أول صكوك حكومية، إلا أن التطبيق الفعلي ما زال محدودًا. كما لم يتم بعد إنشاء هيئة تنظيم خاصة لإدارة إصدارات الصكوك أو مراقبة آليات التصكيك[1].

ثانيا: توفر المؤسسات المالية المهتمة بالصكوك

بعض البنوك الإسلامية في الجزائر، وعلى رأسها بنك البركة الجزائر وبنك السلام، أبدت استعدادها لتبني آلية تمويل الصكوك، سواء للمشاريع العمومية أو الخاصة، وذلك لما توفره هذه الأداة من تمويل طويل الأجل ومطابقة لأحكام الشريعة. لكن غياب سوق ثانوية منظمة لبيع وشراء الصكوك، وكذا غياب هيئة تصنيف شرعي مالي، يحد من قدرة هذه المؤسسات على إطلاق منتجات من هذا النوع[2].

ثالثا: متطلبات تفعيل الاستثمار التشاركي

يتطلب تفعيل الاستثمار التشاركي بنية داعمة تشمل:

- قوانين تجارية ومالية مرنة تسمح بإنشاء شركات استثمار تشاركي.
- تشريعات تحفيزية ضريبية لجذب رؤوس الأموال إلى المشاريع الإسلامية.
- وجود جهات رقابية شرعية مستقلة تشرف على مشروعية عقود الشراكة.

[1] شايب، نوال .الصكوك الإسلامية كآلية بديلة للتمويل في الجزائر: دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2021، ص. 88.

[2] زغدودي، مراد .آفاق تطوير الصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل إصلاحات النظام المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020، ص. 117.

هذه المتطلبات لا تزال في بداياتها في الجزائر، إلا أن التوجه نحو تنويع مصادر التمويل، وتقليص الاعتماد على التمويل التقليدي، يعزز من فرص نجاح هذا التوجه في المستقبل القريب، إذا ما تم استكمال البيئة التنظيمية والمصرفية اللازمة لذلك[1].

المبحث الثاني: تأثير الإصلاحات على التمويل الإسلامي في الجزائر

إن الإصلاحات المصرفية التي باشرتها الجزائر خلال العقدين الأخيرين، سواء على المستوى التشريعي أو التنظيمي، لم تكن محايدة تجاه التمويل الإسلامي، بل شكلت عاملاً محفزًا لتطوره واندماجه في السوق المالية الوطنية. إذ أتاح الانفتاح على الصيرفة الإسلامية فرصًا جديدة أمام البنوك الإسلامية والزبائن الباحثين عن بدائل شرعية، كما أبرز مجموعة من التحديات الهيكلية والتشريعية.

وفي هذا المبحث، سنتناول أثر هذه الإصلاحات على البنوك الإسلامية من حيث توسيع أنشطتها وقاعدة عملائها وتطوير خدماتها، ثم نُبرز التحديات الناتجة عن الإصلاحات، وأخيرًا نتطرق إلى الفرص الاستثمارية والتنظيمية التي وفّرتها هذه الإصلاحات لتطوير قطاع التمويل الإسلامي في الجزائر.

المطلب الأول: تأثير الإصلاحات على البنوك الإسلامية

لقد انعكست الإصلاحات المصرفية الأخيرة بشكل مباشر على أداء البنوك الإسلامية في الجزائر، حيث وفرت لها بيئة تنظيمية أكثر مرونة، وسمحت لها بتوسيع مجال خدماتها ومواكبة التطورات المالية. كما ساهمت في استحداث منتجات جديدة وتوسيع قاعدة المتعاملين، مما يدل على تطور تدريجي نحو إدماج التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الوطني.

في هذا السياق، سنعالج في هذا المطلب ثلاث نقاط رئيسية :تطور أنشطة البنوك الإسلامية، توسيع قاعدة العملاء، واستحداث منتجات وخدمات مالية إسلامية جديدة.

[1] بوحنية، أحمد .دور الاستثمار التشاركي في تنمية الاقتصاد الإسلامي: الواقع والتحديات في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2019، ص. 102.

الفرع الأول: تطور وتوسيع أنشطة البنوك الإسلامية

شهدت البنوك الإسلامية في الجزائر تطورًا ملحوظًا في نشاطها خلال السنوات الأخيرة، وذلك كنتيجة مباشرة للإصلاحات التي أدخلت على النظام المصرفي، والتي سمحت لهذه البنوك بالعمل في بيئة قانونية وتنظيمية أوضح من ذي قبل.

أولا: فتح نوافذ إسلامية

مع صدور تعليمات بنك الجزائر سنة 2020 التي تُجيز للبنوك فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية، بدأت عدة بنوك عمومية وخاصة بتقديم منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة، مما أدى إلى توسيع النشاط الإسلامي ضمن البنوك التقليدية[1].

ثانيا: توسع جغرافي وخدماتي

قامت البنوك الإسلامية مثل بنك البركة وبنك السلام الجزائر بتوسيع شبكتها من الوكالات الإسلامية عبر ولايات مختلفة، كما أطلقت خدمات تمويلية متنوعة تشمل:

- التمويل العقاري الإسلامي.
- التمويل الاستهلاكي.
- تمويل السيارات.
- تمويل المقاولات الصغيرة.

ثالثا: زيادة في حجم التمويلات الإسلامية

تشير الإحصائيات البنكية إلى زيادة تدريجية في نسبة القروض الإسلامية مقارنة بالإجمالي البنكي، ما يعكس ثقة المتعاملين وتوسع دور البنوك الإسلامية في تمويل النشاط الاقتصادي[2].

[1] عكوش، أحمد .أثر الإصلاحات المصرفية على أداء البنوك الإسلامية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة 2، 2021، ص. 73.

[2] بوحنية، محمد .تقييم نشاط الصيرفة الإسلامية في ظل الإصلاحات المالية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020، ص. 126.

الفرع الثاني: توسيع قاعدة العملاء للمصارف الإسلامية

أحد أبرز مؤشرات نجاح الإصلاحات المصرفية في دعم التمويل الإسلامي في الجزائر هو توسّع قاعدة عملاء البنوك التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة. هذا التوسع لم يأتِ فقط نتيجة للطلب الشعبي المتزايد على البدائل الشرعية، بل أيضًا بفضل تحسّن البيئة التنظيمية والتشريعية التي رافقت هذه الإصلاحات.

أولا: تنامي الوعي المجتمعي بالصيرفة الإسلامية

شهد المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة ارتفاعًا في الوعي الشرعي والمالي، مما أدى إلى توجه شرائح واسعة من المواطنين نحو التعامل مع المنتجات الإسلامية بدلًا من التقليدية. وتُظهر الاستبيانات الميدانية أن عددًا متزايدًا من العملاء يفضل التعامل مع البنوك الإسلامية بدافع ديني وأخلاقي[1].

ثانيا: الاستفادة من الإصلاحات في جذب شرائح جديدة

سمحت تعليمات بنك الجزائر للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية، وهو ما مكّن هذه البنوك من:

- جذب عملاء كانوا يرفضون التعامل سابقًا مع النظام الربوي.
- توسيع نشاطها ليشمل الشركات الصغيرة والحرفيين والعائلات المحافظة.
- تقديم حوافز مالية وتشجيعية (مثل التمويل دون فوائد ربوية، والإعفاءات الجزئية من بعض الرسوم) لجذب فئات جديدة[2].

ثالثا: تحسين وسائل الاتصال والتسويق الإسلامي

أدركت البنوك الجزائرية أن توسيع قاعدة العملاء يتطلب أيضًا تحسين أساليب التسويق والتواصل، فشرعت في:

---

[1] بن شنوف، نسرين .توجهات العملاء نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2019، ص. 61.

[2] براهيمي، عبد الحكيم .أثر الإصلاحات المصرفية على سلوك الزبائن تجاه البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2021، ص. 78.

- إطلاق حملات إعلامية حول مفهوم الصيرفة الإسلامية.
- توفير مستشارين ماليين متخصصين في فقه المعاملات داخل الوكالات.
- استعمال الوسائط الرقمية (مواقع الإنترنت، التطبيقات) لتسهيل الوصول إلى العملاء.

وقد ساهم كل ذلك في بناء ثقة العملاء وجعل المنتجات الإسلامية أكثر وضوحًا وسهولة في الاستخدام، وهو ما انعكس في ارتفاع عدد الحسابات البنكية الإسلامية المفتوحة في السنوات الأخيرة[1].

الفرع الثالث: استحداث منتجات وخدمات مالية إسلامية جديدة

أدى انفتاح النظام المالي الجزائري على الصيرفة الإسلامية، في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، إلى ظهور منتجات مالية جديدة تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وتلبي حاجات فئات مختلفة من العملاء سواء أفرادًا أو مؤسسات. هذا التنويع في الخدمات جاء كرد مباشر على متطلبات السوق، ونتيجة لجهود تطوير الهندسة المالية الإسلامية داخل البنوك الجزائرية.

أولا: تنوع في الصيغ التمويلية

قامت البنوك الإسلامية في الجزائر باستحداث مجموعة من المنتجات التي تعتمد على صيغ تمويلية شرعية متنوعة، من أبرزها:

- **المرابحة** :لتمويل شراء السيارات، التجهيزات، أو العقارات.
- **المشاركة** :لتمويل المشاريع الاستثمارية بالشراكة بين البنك والعميل.
- **الإجارة المنتهية بالتمليك** :لاستئجار العقارات أو التجهيزات الصناعية مع إمكانية تملكها لاحقًا.
- **المضاربة** :لتمويل المشاريع التجارية بناءً على تقاسم الأرباح[2].

[1] خنوش، حنان .استراتيجيات التسويق الإسلامي في البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2020، ص. 93.

[2] فرحات، فاطمة الزهراء .تنويع المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2021، ص. 89.

هذه الصيغ تم تطويرها وفق معايير الهيئات الشرعية ومع ما تسمح به تعليمات بنك الجزائر.

ثانيا: إدخال خدمات مالية مبتكرة

إلى جانب التمويل، بادرت البنوك الإسلامية بتقديم خدمات مالية مبتكرة تتماشى مع أحكام الشريعة، منها:

- بطاقات الدفع الإسلامية (Debit Card)، التي لا ترتبط بفوائد ربوية.
- حسابات الاستثمار الإسلامي، بنظام المضاربة.
- خدمات التحويل الإسلامي الإلكتروني.
- أدوات تأمين تكافلي بالشراكة مع شركات تأمين متخصصة[1].

ثالثا: التوجه نحو تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بفعل الإصلاحات، أصبح التمويل الإسلامي يُستخدم بشكل متزايد في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي فئة كانت تُعاني سابقًا من صعوبات في الوصول إلى التمويل التقليدي. من خلال صيغ المشاركة والإجارة، استطاعت البنوك الإسلامية تقديم حلول تمويل مرنة وغير مكلفة لهذه الفئة، مما ساهم في دعم التنمية الاقتصادية المحلية[2].

المطلب الثاني: التحديات التي أفرزتها الإصلاحات

رغم الأثر الإيجابي للإصلاحات المصرفية في تمكين التمويل الإسلامي من التوسع في الجزائر، إلا أن الواقع أفرز مجموعة من **التحديات** التي أعاقت تحقيق التكامل الكامل بين النظام المصرفي التقليدي ونظيره الإسلامي. فهذه الإصلاحات، وإن كانت قد فتحت الباب أمام الصيرفة الإسلامية، إلا أنها ظلت غير مكتملة في بعض الجوانب الجوهرية، لا سيما على المستوى التشريعي، التنظيمي، والتطبيقي.

---

[1] سليماني، محمد الطيب .الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية: الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2020، ص. 101.

[2] عياشي، سهام .دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 2، 2019، ص. 74.

في هذا المطلب، سنسلط الضوء على أبرز هذه التحديات، والتي تتمثل في :مشاكل التطبيق الفعلي للإصلاحات، القصور في الإطار التشريعي، والصعوبات الاقتصادية المرتبطة بالتحولات في النظام المالي.

الفرع الاول: مشاكل التطبيق الفعلي للإصلاحات

على الرغم من صدور تعليمات رسمية من بنك الجزائر تسمح بتقديم خدمات مالية إسلامية، فإن التنزيل الفعلي لهذه التعليمات على أرض الواقع لا يزال محدودًا ومتفاوتًا بين المؤسسات البنكية.

أولا: بطء الاستجابة البنكية

عدد من البنوك العمومية والخاصة لم تُفعّل بعد النوافذ الإسلامية رغم جاهزية الإطار التنظيمي، وذلك بسبب:

- ضعف التكوين المتخصص في الصيرفة الإسلامية داخل الموارد البشرية.
- غياب الإرادة المؤسسية لدى بعض الإدارات البنكية.
- تخوف البنوك من المجازفة في تجربة جديدة دون ضمانات واضحة[1].

ثانيا: تعقيد الإجراءات وتعدد الجهات

يشتكي كثير من المتعاملين من التعقيد الإداري في الحصول على التمويل الإسلامي، إذ تتطلب العمليات أحيانًا موافقات إضافية من لجان شرعية داخلية وبنك الجزائر، مما يؤدي إلى بطء الإجراءات وتعطيل الاستفادة من المنتجات الإسلامية[2].

[1] بلقاسم، نوال .مشكلات تطبيق التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2021، ص. 66.

[2] بن عبد الله، ياسين .أثر الإصلاحات المصرفية على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020، ص. 93.

ثالثا: غياب آليات تقييم الأداء

لا توجد في الوقت الحالي آلية وطنية لتقييم فعالية تطبيق الصيرفة الإسلامية داخل البنوك الجزائرية، ما يصعّب عملية التحسين المستمر وقياس مدى تحقق أهداف الإصلاحات في هذا الجانب[1].

الفرع الثاني: القصور في الإطار التشريعي

رغم الخطوات التي اتخذتها الجزائر في سبيل إدماج التمويل الإسلامي ضمن النظام المالي الوطني، إلا أن الإطار التشريعي ما يزال قاصرًا عن مواكبة متطلبات هذا النوع من التمويل، وهو ما أفرز العديد من العقبات القانونية التي تحدّ من فعاليته وتُبطئ من توسعه.

أولا: غياب قانون خاص بالصيرفة الإسلامية

لا يوجد في الوقت الراهن قانون مستقل أو شامل يُنظم نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر. فالمعالجة القانونية تتم عبر تعليمات إدارية صادرة عن بنك الجزائر أو نصوص متفرقة ضمن قوانين المالية، وهو ما يجعل النشاط الإسلامي محصورًا ومقيدًا ضمن منظومة تشريعية وُضعت أساسًا للبنوك التقليدية[2].

ثانيا: ضعف الاعتراف القانوني بالهيئات الشرعية

لم يُنصّ صراحة في التشريعات الحالية على إلزامية وجود هيئات رقابة شرعية مستقلة أو على تحديد صلاحياتها وآليات عملها. كما أن القرارات الصادرة عن هذه الهيئات لا تملك قوة قانونية ملزمة، وهو ما يفتح المجال للاجتهادات الفردية داخل كل بنك، ويُضعف الثقة في المعايير الشرعية الموحدة[3].

---

[1] شريف، كريمة .معوقات تطبيق التمويل الإسلامي في الجزائر: دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2022، ص. 81.

[2] بن حمودة، عبد المالك .القصور التشريعي وتأثيره على تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2020، ص. 57.

[3] بوخديمي، سامية .الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة نقدية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2021، ص. 112.

ثالثا: غياب تشريعات خاصة بالصكوك والتمويل التشاركي

رغم إدراج مفهوم الصكوك الإسلامية في بعض قوانين المالية (مثل قانون المالية 2023)، إلا أن الجزائر لا تملك حتى الآن قانونًا تفصيليًا ينظم عملية إصدار وتداول الصكوك أو يضع الأسس القانونية لإنشاء مؤسسات التمويل التشاركي، الأمر الذي يُبقي هذه الأدوات في حيز "النية" دون تفعيل حقيقي[1].

الفرع الثالث: الصعوبات الاقتصادية المرتبطة بالتغيرات

تُعد الصعوبات الاقتصادية من العوامل الأساسية التي أثّرت على فعالية الإصلاحات المصرفية في دعم التمويل الإسلامي بالجزائر. فالتغيرات في البيئة الاقتصادية، خاصة خلال العقد الأخير، رافقتها تحديات مالية ونقدية أثّرت سلبًا على قدرة البنوك الإسلامية على التوسع والاستقرار.

أولا: تراجع القدرة الشرائية وارتفاع نسب التضخم

أدت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط، إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد وارتفاع نسب التضخم، مما أثر مباشرة على الطلب على التمويل، حتى من طرف الزبائن الراغبين في التمويل الإسلامي. فارتفاع الأسعار وتذبذب الاستقرار الاقتصادي جعلا المستهلك أكثر تحفظًا في التزامات التمويل، وأقل إقبالًا على القروض حتى الإسلامية منها[2].

ثانيا: ضعف الادخار والاستثمار المحلي

تشهد السوق الجزائرية ضعفًا في معدلات الادخار المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض حجم السيولة المتاحة داخل البنوك الإسلامية، وهو ما يحد من قدرتها على منح التمويلات أو إطلاق منتجات استثمارية طويلة الأجل. ويرتبط هذا العامل بعدم ثقة بعض المتعاملين

[1] زروقي، فاطمة الزهراء .واقع وآفاق إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2022، ص. 68.

[2] زيتوني، آمنة .انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2020، ص. 82.

في النظام المالي ككل، وليس فقط الإسلامي، ما يجعل عملية تعبئة الموارد من التحديات الأساسية[1].

ثالثا: تأثير تقلبات أسعار الصرف والسياسات النقدية

تعاني الجزائر من تقلبات في أسعار صرف الدينار أمام العملات الأجنبية، بالإضافة إلى اعتماد سياسات نقدية انكماشية للحد من التضخم. هذه العوامل تؤثر سلبًا على البنوك الإسلامية، خاصة في العقود التمويلية الطويلة الأجل، حيث تصبح التكاليف غير مستقرة، وتواجه البنوك صعوبة في إدارة المخاطر المالية والشرعية في آنٍ واحد[2].

المطلب الثالث: الفرص التي أتاحتها الإصلاحات للتمويل الإسلامي

رغم التحديات التي رافقت تطبيق الإصلاحات المصرفية، إلا أن هذه الأخيرة فتحت آفاقًا واعدة أمام توسّع التمويل الإسلامي في الجزائر. فقد ساهمت في تحسين البيئة التنظيمية، وبناء الثقة بين المتعاملين والبنوك الإسلامية، وخلق فرص جديدة أمام المستثمرين، خاصة في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا المطلب، سنتطرق إلى ثلاث فرص رئيسية أتاحتها هذه الإصلاحات، وهي : زيادة الثقة في البنوك الإسلامية، تعزيز دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في التمويل الإسلامي.

[1] بن عيسى، يوسف .دور الادخار المحلي في تمويل البنوك الإسلامية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2021، ص. 97.

[2] مسعود، الطيب .تحديات السياسة النقدية وانعكاساتها على الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص. 105.

الفرع الأول: زيادة الثقة في البنوك الإسلامية

أدى الاعتراف الرسمي بالصيرفة الإسلامية ودمجها في السياسات المالية للدولة إلى تحسن كبير في ثقة المتعاملين بهذه البنوك، خاصة بعد إصدار تعليمات بنك الجزائر سنة 2020 التي أرست قواعد تنظيمية واضحة للنوافذ الإسلامية[1].

أولا: الاعتراف المؤسسي

أصبح وجود البنوك الإسلامية والنوافذ المتخصصة معتمدًا رسميًا، وهو ما زاد من شرعية النشاط الإسلامي لدى الرأي العام، وعزز ثقة المستثمرين والمؤسسات وحتى الجهات الحكومية بهذه الصيغة التمويلية[2].

ثانيا: تحسن الشفافية والرقابة

فرضت التعليمات التنظيمية الحديثة متطلبات رقابية أكثر صرامة على البنوك الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بآراء الهيئات الشرعية الداخلية، مما زاد من مصداقية المعاملات وطمأن المتعاملين بوجود ضوابط تضمن الالتزام بأحكام الشريعة[3].

ثالثا: استقرار الأداء المالي

أثبتت بعض البنوك الإسلامية قدرتها على تحقيق نتائج مالية إيجابية ومستقرة خلال فترات اقتصادية صعبة، وهو ما عزز الثقة بها مقارنة بالبنوك التقليدية التي تعتمد بشكل أكبر على الفوائد الربوية، وبالتالي تتأثر أكثر بالتقلبات الاقتصادية[4].

---

[1] بن يمينة، نوال .انعكاس الإصلاحات المصرفية على ثقة العملاء في البنوك الإسلامية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة قالمة، 2021، ص. 73.

[2] زغيدي، أمينة .مصداقية الصيرفة الإسلامية في ظل الإصلاحات البنكية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2020، ص. 55.

[3] مداح، خالد .الإطار الرقابي للصيرفة الإسلامية وأثره في استعادة ثقة المتعاملين، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص. 91.

[4] بركاني، يوسف .أداء البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الأزمات المالية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 1، 2020، ص. 60.

الفرع الثاني: تعزيز دور التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (PMEs) أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية كحال الجزائر. ومع الإصلاحات المصرفية التي دعمت إدماج التمويل الإسلامي، برزت فرصة استراتيجية لتفعيل دور الصيغ الإسلامية في تمويل هذا النوع من المشاريع، من خلال توفير بدائل تمويلية أخلاقية، مرنة، ومتوافقة مع الشريعة.

أولا: توافق الصيغ الإسلامية مع طبيعة المشاريع الصغيرة

تتسم المشاريع الصغيرة بعدم الاستقرار المالي وصعوبة التنبؤ بالأرباح، ما يجعل التمويل الربوي التقليدي غير مناسب لها. بالمقابل، تقدم الصيغ الإسلامية مثل:

- **المشاركة والمضاربة** :أدوات قائمة على تقاسم الأرباح والخسائر، مما يقلل الضغط المالي على أصحاب المشاريع.
- **الإجارة التمويليّة** :توفر إمكانية استخدام الأصول مقابل دفع أقساط، دون الحاجة لرأس مال كبير[1].

ثانيا: مبادرات البنوك الإسلامية

بادرت بعض البنوك الجزائرية إلى إنشاء منتجات خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تصميم حزم تمويلية تراعِي ظروف هذه الفئة، مع التركيز على:

- تسهيلات في شروط الضمانات.
- فترات سماح قبل التسديد.
- تكاليف تمويل منخفضة مقارنة بالتمويل التقليدي[2].

وقد ساعد ذلك العديد من الشباب والمستثمرين الصغار على دخول السوق، خاصة في قطاعات الزراعة، الخدمات، والصناعة التحويلية.

---

[1] حمدي، سمية .دور الصيغ التمويلية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة جيجل، 2020، ص. 69.

[2] بوصوف، ياسين .آفاق تمويل المشاريع الصغيرة في البنوك الإسلامية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2021، ص. 108.

ثالثا: دعم الدولة وتعليمات بنك الجزائر

ضمن السياسة الوطنية لترقية المشاريع الصغيرة، تم توجيه البنوك (بما فيها الإسلامية) لتخصيص نسب من التمويل لهذه المشاريع. كما أتاحت تعليمات بنك الجزائر هامشًا للبنوك الإسلامية لتقديم حلول تمويل مبتكرة ضمن هذا الإطار، ما يشجع على تنويع أدوات التمويل الإسلامي والتوسع في السوق[1].

الفرع الثالث: تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في التمويل الإسلامي

ساهمت الإصلاحات المصرفية الأخيرة في الجزائر في خلق مناخ أكثر ملاءمة للقطاع الخاص من أجل التوجه نحو التمويل الإسلامي، سواء كممول أو كمستفيد. فقد أصبح هذا القطاع يرى في الصيغ الإسلامية وسيلة تمويلية واعدة، تتماشى مع متطلبات السوق الوطنية ومع المبادئ الأخلاقية للمعاملات المالية.

أولا: تحسن البيئة القانونية والمؤسساتية

مكّنت التعديلات في قوانين المالية، خاصة منذ سنة 2020، من:

- الاعتراف بآليات الاستثمار الإسلامي، مثل الصكوك.
- ترخيص فتح نوافذ إسلامية لدى البنوك التقليدية.
- تشجيع المؤسسات الخاصة على الاستفادة من التمويل بصيغ شرعية[2].

كل ذلك زاد من ثقة المستثمرين الخواص في إمكانية التعامل مع البنوك الإسلامية دون عوائق قانونية أو تنظيمية كبيرة.

[1] لعور، منى .دور بنك الجزائر في دعم تمويل المشاريع الصغيرة عبر الصيرفة الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة قالمة، 2022، ص. 77.

[2] دراجي، عبد القادر .دور الإصلاحات المصرفية في تفعيل الشراكة بين البنوك الإسلامية والقطاع الخاص، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2021، ص. 63.

ثانيا: تنوع مجالات الاستثمار الإسلامي

التمويل الإسلامي لا يقتصر على القروض، بل يشمل أيضًا أدوات استثمارية وشراكات مثل:

- **صكوك الاستثمار** :كوسيلة لتمويل المشاريع الكبرى والبنية التحتية.
- **المضاربة المشتركة** :لتمويل المشاريع التجارية بالتعاون مع البنوك.
- **الإجارة التمويليّة** :لاقتناء معدات وآلات صناعية دون الحاجة لرأس مال كبير[1].

وهذا التنوع يُغري القطاع الخاص بالولوج إلى منظومة تمويل أكثر مرونة واستقرارًا من ناحية المخاطر.

ثالثا: فرص التوسع في الاقتصاد غير الرسمي

بفضل ما توفره الصيرفة الإسلامية من شرعية مالية وثقة اجتماعية، بدأ عدد من المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي — خاصة في التجارة والخدمات — بالتوجه إلى التمويل الإسلامي. وهذا يشكل فرصة للدولة لدمج هؤلاء الفاعلين ضمن الاقتصاد الرسمي عبر بوابة الصيرفة الإسلامية، بدعم من مؤسسات القطاع الخاص[2].

[1] بولفول، حكيم .الاستثمار الإسلامي كخيار تمويلي للقطاع الخاص في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة البويرة، 2020، ص. 118.

[2] خليفي، فاطمة الزهراء .إمكانيات إدماج الاقتصاد غير الرسمي من خلال التمويل الإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، 2019، ص. 84.

خاتمة الفصل

يتضح من خلال هذا الفصل أن الإصلاحات المصرفية التي شهدتها الجزائر، خاصة منذ مطلع الألفية الثالثة، قد ساهمت في تهيئة بيئة أكثر انفتاحًا على التمويل الإسلامي، من خلال تحديث الإطار التنظيمي وتوسيع مجال تدخل بنك الجزائر لتنظيم الصيرفة الإسلامية. كما لعبت هذه الإصلاحات دورًا مهمًا في دفع البنوك العمومية والخاصة نحو تبنّي نماذج تمويلية متوافقة مع الشريعة.

في المبحث الأول، تطرقنا إلى أبرز محاور الإصلاح المصرفي، من تطور الإطار المؤسسي، إلى تدخل الجهات الرقابية، وصولًا إلى البنية التحتية المالية التي تدعم التمويل الإسلامي. أما المبحث الثاني، فقد استعرضنا فيه أثر هذه الإصلاحات على واقع البنوك الإسلامية، من خلال تطور نشاطها وتوسيع قاعدة عملائها، مع الوقوف على التحديات التطبيقية والتشريعية، وكذلك الفرص الكبيرة التي باتت متاحة لهذا النوع من التمويل، خصوصًا في تمويل المشاريع الصغيرة وجذب القطاع الخاص.

ويمكن القول إن التمويل الإسلامي في الجزائر بات اليوم يقف على أعتاب مرحلة جديدة، تتطلب المزيد من الإصلاحات التشريعية، وتكثيف الجهود لتوحيد المرجعيات الشرعية، وتحقيق التكامل الفعلي مع باقي مكونات النظام المصرفي، حتى يتمكن من أداء دوره التنموي والاقتصادي بفعالية وشفافية.

الفصل الثالث:

واقع التمويل الإسلامي في الجزائر وآفاق تطويه

تمهيد

بعد تناول الإطارين النظري والمؤسساتي للتمويل الإسلامي في الجزائر، ثم تحليل تأثير الإصلاحات المصرفية على نمو هذا القطاع، يأتي هذا الفصل الثالث ليركّز على الجانب التقييمي والتحليلي، من خلال محاولة تشخيص الواقع العملي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، واستعراض أبرز التحديات الميدانية والفرص التنموية التي يتيحها هذا النوع من التمويل في السياق الجزائري.

يرتكز هذا الفصل على استقراء البيانات المتاحة، ودراسة مدى نجاعة الأداء الفعلي للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، إضافة إلى تحليل آراء المتعاملين والخبراء حول مدى ملاءمة البيئة الاقتصادية والتشريعية للنمو الفعلي للتمويل الإسلامي. كما سيتم تسليط الضوء على الآفاق المستقبلية والإجراءات المقترحة لتعزيز هذا القطاع، بما يساهم في تحقيق شمول مالي أكبر وتنمية اقتصادية متوازنة.

المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر بعد الإصلاحات

شكّلت الإصلاحات المصرفية التي عرفتها الجزائر خلال العقدين الأخيرين منعطفًا مهمًّا في مسار إدماج التمويل الإسلامي ضمن المنظومة المالية الوطنية. فمع دخول تعليمات بنك الجزائر سنة 2020 حيّز التنفيذ، وتزايد الاعتراف الرسمي بخصوصية الصيرفة الإسلامية، بدأت تظهر مؤشرات ملموسة على نشاط البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، سواء من حيث عدد المؤسسات، أو تنوّع الخدمات، أو توسّع قاعدة العملاء.

إلا أن هذا التطور لا يخلو من إكراهات وتحديات لا تزال تؤثر على وتيرة نمو هذا القطاع. لذلك، يهدف هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية لواقع التمويل الإسلامي في الجزائر بعد الإصلاحات.

المطلب الأول: الوضع الحالي للبنوك الإسلامية في الجزائر

بعد الإصلاحات المصرفية التي عرفتها الجزائر، خاصة تلك المرتبطة بفتح المجال أمام الصيرفة الإسلامية، أصبح من المهم الوقوف عند الوضع الحالي للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية التي تم إنشاؤها داخل البنوك التقليدية. وقد شهد هذا القطاع تحولات من حيث عدد الفاعلين، تنوع الخدمات، وتوسّع النشاط، لكنه في المقابل ما زال يواجه عدة تحديات تنظيمية وتشغيلية. في هذا المطلب، سنقوم بتحليل واقع هذه البنوك من خلال ثلاث محاور رئيسية: البنوك الإسلامية المتواجدة في الجزائر، حجم النشاطات والخدمات الإسلامية قبل وبعد الإصلاحات، أبرز التحديات التي تواجه القطاع.

الفرع الأول: البنوك الإسلامية المتواجدة في الجزائر

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تطورًا تدريجيًا في عدد الفاعلين في مجال التمويل الإسلامي، سواء عبر إنشاء بنوك إسلامية متخصصة أو فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية، بناءً على تعليمات بنك الجزائر رقم 20-02 الصادرة سنة 2020[1].

[1] تعليمات بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخة في 15 مارس 2020، والمتعلقة بالقواعد المطبقة على العمليات البنكية الإسلامية.

أولا: البنوك الإسلامية العاملة فعليًا

يوجد في السوق المصرفي الجزائري عدد محدود من البنوك الإسلامية المستقلة، من أبرزها[1]:

- **بنك السلام –الجزائر:**(Al Salam Bank) أول بنك إسلامي بدأ نشاطه سنة 2008.
- **بنك البركة الجزائر:** (Al Baraka Bank) فرع من مجموعة البركة المصرفية البحرينية، ويعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية منذ عام 1991.
- **بنك الإثمار الجزائر:** قيد الإعداد للترخيص.

ثانيًا: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

بموجب الإصلاحات، بادرت بعض البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ تقدم خدمات إسلامية، من بينها:

- **البنك الوطني الجزائري :(BNA)** أطلق نوافذه الإسلامية سنة 2021.
- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية :(BADR)** شرع في تقديم منتجات إسلامية في عدة ولايات.
- **القرض الشعبي الجزائري :(CPA)** أطلق خدمات إسلامية في إطار التجربة التنظيمية الجديدة.
- **بنك التنمية المحلية (BDL) وبنك الجزائر الخارجي :(BEA)** أعلنا عن فتح نوافذ إسلامية تدريجياً.

ثالثًا: طبيعة التوسع الجغرافي

ما تزال البنوك الإسلامية متركزة في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، لكن هناك توجه رسمي لتوسيع هذه الخدمات إلى ولايات الجنوب والمناطق

[1] عيساوي، عبد الغني .تطور البنوك الإسلامية في الجزائر بعد الإصلاحات المصرفية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2022، ص. 91–93.

الداخلية، خصوصًا في ظل الاهتمام المتزايد من المتعاملين الباحثين عن صيغ تمويل شرعية[1].

الفرع الثاني: حجم النشاطات والخدمات المالية الإسلامية قبل وبعد الإصلاحات

شهد حجم النشاطات والخدمات المالية الإسلامية في الجزائر تطورًا ملحوظًا، خاصة بعد دخول الإصلاحات المصرفية حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2020. فقد انتقل التمويل الإسلامي من وضع هامشي ومحدود الانتشار إلى مجال يلقى اهتمامًا رسميًا ومجتمعيًا متزايدًا، بفضل الأطر التنظيمية الجديدة التي وضعت معايير واضحة لتقديم المنتجات الإسلامية.

أولًا: قبل الإصلاحات – نشاط محدود وانتشار ضيق

قبل سنة 2020، كان التمويل الإسلامي محصورًا في:

- بنك البركة وبنك السلام، كمؤسستين وحيدتين تعملان وفق الشريعة.
- انتشار محدود من حيث عدد الوكالات (غالبًا في المدن الكبرى).
- قلة المنتجات، التي لم تتجاوز تمويل السيارات والعقارات وبعض خدمات الحسابات الجارية.
- غياب بيئة تنظيمية واضحة، ما جعل التعاملات الإسلامية تسير وفق اجتهادات داخلية دون رقابة شرعية مركزية[2].

ثانيًا: بعد الإصلاحات – توسع تدريجي في الخدمات والنشاطات

مع صدور تعليمات بنك الجزائر (02-20)، تغير المشهد بشكل كبير:

- إطلاق النوافذ الإسلامية في أكثر من 6 بنوك تقليدية (2021-2023).
- اعتماد 9 منتجات مالية إسلامية رسمياً، منها:

[1] بوشعالة، سهام .واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين التحديات والفرص، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2021، ص. 45.

[2] بن قانة، مروان .واقع الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر قبل الإصلاحات، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2018، ص. 59.

- المرابحة (لشراء السيارات والعقارات).
- الإجارة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع.
- حسابات الجارية والاستثمارية الإسلامية[1].

- نمو في حجم الودائع :حسب تقارير بنك الجزائر، تجاوزت الودائع الإسلامية 200 مليار دج في غضون سنتين فقط من انطلاق النوافذ الإسلامية[2].
- توسع قاعدة العملاء، خصوصًا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد الرافضين للتعامل بالفوائد.

ثالثًا: رقمنة وتطوير الخدمات

بدأت بعض البنوك في تقديم خدمات التمويل الإسلامي عبر التطبيقات الإلكترونية (خصوصًا بنك السلام)، وهو ما ساهم في تقريب هذه المنتجات من الزبائن. كما تم إدراج خدمات الدفع الإلكتروني المتوافقة مع أحكام الشريعة.

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه القطاع

رغم التقدم الذي أحرزه التمويل الإسلامي في الجزائر بعد الإصلاحات، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه جملة من التحديات التي تعرقل تطوره وتحدّ من قدرته على المنافسة الفعلية داخل النظام المصرفي. وتتوزع هذه التحديات على مستويات تنظيمية، تشغيلية، ومجتمعية.

أولًا: التحديات التنظيمية

رغم إصدار تعليمات تنظيمية جديدة من بنك الجزائر، إلا أن:

- غياب قانون شامل ومتكامل خاص بالصيرفة الإسلامية ما يزال يشكّل عائقًا، إذ إن التنظيم يتم عبر تعليمات غير كافية لضمان استقرار دائم[3].

[1] وزارة المالية الجزائرية، عرض حول المنتجات المصرفية الإسلامية في الجزائر، 2021، ص. 3–5.

[2] بنك الجزائر، تقرير حول الصيرفة الإسلامية والنوافذ البنكية، 2023، ص. 14–17.

[3] حماني، يوسف .الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر – تقييم نقدي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2021، ص. 72–74.

- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في البنوك، في ظل غياب هيئة رقابة شرعية وطنية، يؤدي إلى تفاوت في تطبيق الصيغ الإسلامية.

ثانيًا: التحديات التشغيلية

- قلة الكفاءات المؤهلة في التمويل الإسلامي، سواء من حيث المعرفة الشرعية أو الخبرة التقنية، تعيق جودة تقديم الخدمات.
- بطء الإجراءات البنكية في معالجة الملفات التمويلية الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية.
- ضعف الترويج والتسويق للمنتجات الإسلامية، ما يؤدي إلى محدودية المعرفة بها لدى الجمهور[1].

ثالثًا: التحديات السوقية والمجتمعية

- ما تزال نسبة كبيرة من المجتمع تفتقر إلى ثقافة مالية إسلامية، وهو ما يضعف الإقبال على هذا النوع من التمويل رغم توفره.
- المنافسة مع البنوك التقليدية تبقى غير متكافئة، نظرًا لأن هذه الأخيرة تمتلك خبرة طويلة وشبكة واسعة من الوكالات.
- بعض المتعاملين ما يزالون يشككون في مدى "شرعية" الخدمات المقدمة من طرف بعض النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية[2].

المطلب الثاني: دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع

يُعد تمويل المشاريع أحد الوظائف الجوهرية التي تُميز البنوك الإسلامية عن نظيراتها التقليدية، نظرًا لاعتمادها على صيغ تمويل مبنية على المشاركة والمخاطرة المشروعة بدلًا من الفائدة. ومع بداية تطبيق الإصلاحات المصرفية في الجزائر، وظهور بيئة تنظيمية داعمة، أتيحت للبنوك الإسلامية فرص أكبر للمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية،

[1] أحمد، بلقاسم .تحديات التشغيل في البنوك الإسلامية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2022، ص 102.

[2] جودي، سمية .التحديات التسويقية والشرعية للبنوك الإسلامية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2020، ص 68.

خصوصًا في القطاعات الإنتاجية الحساسة مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التنموية.

الفرع الأول: التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل وبعد الإصلاحات

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (PMEs) من الركائز الأساسية في دعم التنمية الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة، إلا أنها غالبًا ما تعاني من ضعف في التمويل، خاصة من قبل البنوك التقليدية التي تتطلب ضمانات وشروطًا يصعب توفرها لدى أصحاب هذه المشاريع. من هذا المنطلق، يُنظر إلى التمويل الإسلامي كبديل تمويلي مرن وأكثر توافقًا مع طبيعة هذه المشاريع، لا سيما بعد الإصلاحات المصرفية الأخيرة.

أولًا: قبل الإصلاحات – دور محدود وضعف في التأطير

قبل صدور التعليمات التنظيمية الخاصة بالصيرفة الإسلامية (2020)، كان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر البنوك الإسلامية يتم في إطار:

- مبادرات محدودة من بنك البركة وبنك السلام، غالبًا عبر المرابحة والإجارة لتمويل شراء معدات أو مركبات.
- غياب برامج تمويل موجهة خصيصًا لهذه الفئة، نتيجة:
  - غياب التوجيه السياسي،
  - ضعف التنسيق مع وكالات الدعم الحكومي كـ ANSEJ وANGEM،
  - وغياب آليات ضمان تمويل مناسبة[1].

ثانيًا: بعد الإصلاحات – بداية التوجه الرسمي وتوسيع المنتجات

أدت الإصلاحات، خاصة تلك المرتبطة بتعليمات بنك الجزائر رقم 20-02، إلى:

- إدراج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولويات البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية.

[1] بوعمامة، أسماء .إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2019، ص. 61.

- تطوير منتجات جديدة مثل:
  - المشاركة والمضاربة لتمويل مشاريع تجارية وصناعية.
  - الاستصناع لتمويل الإنتاج المحلي.
- تمويل المقاولين الشباب دون فائدة، في إطار شراكات مع هيئات الدعم.
- ظهور تعاون بين بعض البنوك الإسلامية ووكالات التشغيل، ما أتاح فرصًا جديدة لتمويل هذه الفئة[1].

وقد كشفت بيانات بعض البنوك مثل بنك السلام والبركة عن ارتفاع ملحوظ في عدد المشاريع الصغيرة الممولة في الفترة 2021–2023، خصوصًا في قطاعات الصناعات الغذائية، التجارة والخدمات[2].

ثالثًا: التحديات القائمة رغم التقدم

رغم هذا التحسن، لا تزال بعض الصعوبات تحد من فعالية التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة، مثل:

- ضعف ثقافة المقاولين بالصيغ الإسلامية.
- محدودية الكفاءات داخل البنوك لفهم طبيعة المشاريع الصغيرة.
- غياب صناديق ضمان خاصة بالتمويل الإسلامي[3].

الفرع الثاني: تمويل المشروعات التنموية من خلال التمويل الإسلامي قبل وبعد الإصلاحات

تعتبر المشروعات التنموية في الجزائر عنصرًا حاسمًا لتحقيق التنمية المستدامة، خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. ومع الإصلاحات المصرفية الأخيرة التي شجعت البنوك الإسلامية على الانخراط في تمويل المشاريع التنموية، أصبح التمويل الإسلامي أحد الوسائل الأساسية لدعم مشاريع البنية التحتية، والصناعات الاستراتيجية، بالإضافة إلى المشاريع التنموية الكبرى التي تتطلب تمويلات ضخمة.

---

[1] مزياني، فريدة .واقع وآفاق تمويل المشاريع الصغيرة في البنوك الإسلامية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، 2022، ص. 85.

[2] بنك البركة الجزائر، التقرير السنوي 2022، ص. 14.

[3] نقاش، أحمد .دور التمويل الإسلامي في دعم المقاولات الصغرى، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2020، ص. 72.

أولًا: قبل الإصلاحات – تمويل محدود وغير موجه للمشاريع التنموية

قبل 2020، كانت قدرة البنوك الإسلامية على تمويل المشروعات التنموية محدودة بشكل ملحوظ، نظراً للعديد من العوامل:

- عدم وجود تشريعات واضحة تدعم الاستثمار في المشاريع التنموية عبر الصيرفة الإسلامية.
- اقتصار التمويل الإسلامي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بشكل رئيسي، دون تبني مبادرات كبيرة لتمويل المشاريع الضخمة.
- غياب استراتيجيات واضحة من قبل الحكومة للربط بين البنوك الإسلامية والمشاريع التنموية الكبرى مثل الطاقة، البنية التحتية، أو الصناعات الثقيلة[1].

ثانيًا: بعد الإصلاحات – توسيع نطاق التمويل لمشروعات تنموية استراتيجية

مع دخول الإصلاحات المصرفية حيز التنفيذ، بدأ التمويل الإسلامي يلعب دورًا أكبر في تمويل المشروعات التنموية:

- إطلاق منتجات مالية جديدة لتمويل المشاريع التنموية الكبرى مثل المشاركة والمضاربة التي تسمح بتوزيع المخاطر بين البنوك والمستثمرين.
- التركيز على قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، وهو ما دفع بعض البنوك مثل بنك البركة وبنك السلام إلى إنشاء صيغ تمويل مبتكرة.
- بدأ بنك الجزائر يشجع البنوك الإسلامية على المساهمة في تمويل المشاريع التنموية من خلال تخصيص حوافز ضريبية وتمويلات منخفضة التكلفة[2].
- تمويل مشاريع الطاقة المتجددة في الجنوب الجزائري، وهو ما ساهم في التحفيز على استثمار أموال القطاع الخاص في مشاريع ذات طابع بيئي وتنموي.

[1] شريف، يونس .تمويل المشاريع التنموية في الجزائر: دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2021، ص. 118

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 حول الصيرفة الإسلامية، ص. 18

ثالثًا: التحديات التي تواجه تمويل المشاريع التنموية الإسلامية

- نقص التنسيق بين الهيئات الحكومية والبنوك الإسلامية، مما يبطئ عملية تمويل المشاريع الضخمة.
- عدم وضوح إجراءات التمويل بالنسبة للمشروعات التنموية الكبرى في التشريعات الحالية، ما يؤدي إلى تردد المستثمرين.
- محدودية الخبرات التقنية لدى بعض البنوك الإسلامية في التعامل مع مشروعات ضخمة تتطلب تحليلًا ماليًا معقدًا[1].

الفرع الثالث: دور البنوك الإسلامية في توفير فرص العمل قبل وبعد الإصلاحات

تلعب البنوك الإسلامية دورًا مهمًا في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، ليس فقط عبر التمويل، بل أيضًا من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة .فمع توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، خاصة بعد الإصلاحات، بدأ يظهر أثر ملموس في سوق العمل، سواء من خلال توظيف الكفاءات داخل البنوك، أو من خلال دعم المشاريع التي توفر مناصب شغل.

أولًا: قبل الإصلاحات – مساهمة ضعيفة ومحدودة في سوق العمل

قبل سنة 2020، اقتصرت مساهمة البنوك الإسلامية في التشغيل على:

- توظيف داخلي محدود بسبب قلة عدد الفروع (خاصة بنكي البركة والسلام).
- تمويل مشاريع فردية صغيرة ذات طابع تجاري أو خدمي، ما وفر مناصب شغل لكنها بشكل غير منظم ولا يخضع لتخطيط استراتيجي.
- غياب تعاون رسمي بين هذه البنوك ووكالات دعم التشغيل مثل "أنساج" و"كناك"، ما جعل أثرها الاجتماعي محدودًا[2].

[1] سيدي سعيد، كمال .التمويل الإسلامي والمشروعات التنموية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2020، ص 84.

[2] بومدين، عبد الحكيم .أثر البنوك الإسلامية على سوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2019، ص. 55.

ثانيًا: بعد الإصلاحات – توسع النشاط وخلق فرص تشغيل أوسع

ساهمت الإصلاحات في:

- فتح نوافذ إسلامية جديدة داخل البنوك العمومية، ما تطلّب توظيف كفاءات مالية وشرعية، وبالتالي خلق مناصب شغل مباشرة في قطاع الصيرفة الإسلامية.
- توسع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعد محركًا أساسيًا لخلق فرص العمل، حيث تم تمويل مشاريع تجارية وصناعية توظف عددًا معتبرًا من اليد العاملة.
- إدماج الشباب في مشاريع مدعمة بتمويل إسلامي، لا سيما بعد إطلاق برامج تنموية تستند إلى صيغ تمويل شرعية (مضاربة، مرابحة، استصناع) بالتعاون مع بعض الولايات والمؤسسات المصرفية[1].

بحسب تصريحات بعض مديري البنوك الإسلامية، فإن مشاريع التمويل الإسلامي ساهمت في خلق مئات مناصب العمل بين 2021 و2023، خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا، حيث توجد فرص واعدة لمشاريع إنتاجية بتمويل إسلامي[2].

ثالثًا: التحديات أمام تعزيز الأثر الاجتماعي

رغم التقدم، لا تزال هناك تحديات تحد من أثر التمويل الإسلامي في التشغيل:

- محدودية فروع البنوك الإسلامية، خاصة في المناطق النائية.
- ضعف التنسيق بين البنوك والهيئات العمومية لتوجيه التمويل نحو المشاريع التي تولّد أكبر عدد من الوظائف.
- قلة الدراسات حول العلاقة بين التمويل الإسلامي وسوق العمل في الجزائر.

[1] رزيق، عبد السلام .التشغيل وتمويل المشاريع في إطار الصيرفة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص. 102.

[2] بنك السلام الجزائر، النشرة الفصلية – تقرير الأداء 2023، ص. 11.

المطلب الثالث: القيود التي تواجه التمويل الإسلامي في الجزائر

رغم التطور الملحوظ في مجال التمويل الإسلامي في الجزائر بعد الإصلاحات المصرفية، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه جملة من القيود التي تعيق نموه وتحد من قدرته على تقديم بديل فعّال ومستدام داخل المنظومة المصرفية. هذه القيود لا ترتبط فقط بالإطار التنظيمي والتشريعي، بل تمتد أيضًا إلى نقص الكفاءات البشرية وضعف الثقافة المالية الإسلامية لدى الأفراد وحتى بعض المؤسسات. في هذا المطلب، سنقوم بتحليل أهم هذه القيود.

الفرع الأول: القيود القانونية والإدارية قبل وبعد الإصلاحات

يُعد الإطار القانوني والتنظيمي أحد أبرز العوامل التي تؤثر في فاعلية التمويل الإسلامي، سواء على مستوى استقطاب العملاء أو تنويع المنتجات أو حتى ضمان الاستقرار والشفافية في المعاملات. وقد مرّت الجزائر بتجربة متباينة في هذا المجال، حيث عانى التمويل الإسلامي من فراغ تشريعي نسبي قبل الإصلاحات، في حين حاولت الإصلاحات الأخيرة تقنينه لكنها لم تُلغِ كل العقبات.

أولًا: قبل الإصلاحات – فراغ قانوني وغموض تنظيمي

- لم يكن هناك قانون خاص ينظم نشاط الصيرفة الإسلامية، بل كانت تخضع لقانون النقد والقرض العام لسنة 1990، الذي لا يميز بين التمويل التقليدي والإسلامي[1].
- اقتصرت الإشارات إلى التمويل الإسلامي على بعض المواد العامة، دون تفصيل في الصيغ، الرقابة، المحاسبة أو التعاقد.
- غياب توجيه إداري واضح من بنك الجزائر حول كيفية التعامل مع هذه المنتجات، ما دفع البنوك الإسلامية إلى الاعتماد على اجتهاداتها الداخلية في غياب مرجعية تنظيمية[2].

[1] بن طيب، عبد القادر .الإطار القانوني للتمويل الإسلامي في الجزائر: الواقع والآفاق، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2019، ص. 46.

[2] بن طيب عبد القادر، المرجع السابق، ص 47.

ثانيًا: بعد الإصلاحات – تحسن نسبي لكنه غير كافٍ

مع صدور تعليمات بنك الجزائر رقم 20-02 و20-03 سنة 2020[1]:

- تم إرساء أول إطار تنظيمي رسمي خاص بالصيرفة الإسلامية، يضبط المنتجات، معايير الرقابة الشرعية، ومتطلبات التراخيص.
- ألزم البنوك بإنشاء هيئات رقابة شرعية داخلية، وتقديم عروض محددة تتوافق مع أحكام الشريعة.
- لكن، تبقى هذه التعليمات في شكل قرارات إدارية وليست جزءًا من قانون عضوي أو إطار تشريعي شامل، ما يجعلها قابلة للتعديل وغير كافية لتأسيس قطاع مستقل.

ثالثًا: أبرز العراقيل الإدارية المتبقية

- بطء في الإجراءات الإدارية المرتبطة بفتح النوافذ الإسلامية، وإصدار التراخيص من بنك الجزائر.
- غياب محاكم أو لجان تحكيم متخصصة في النزاعات ذات الطابع الشرعي.
- استمرار العمل بـ نظام محاسبي وضرائبي موحد لا يراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية، مثل اختلافات في الاعتراف بالإيرادات أو المعالجة الجبائية للعقود[2].

الفرع الثاني: محدودية الخبرات والكفاءات

تُعتبر الكفاءات البشرية المتخصصة من أهم عناصر نجاح الصيرفة الإسلامية، نظرًا لما تتطلبه من فهم مزدوج :شرعي من جهة، وتقني مصرفي من جهة أخرى. وفي الجزائر، تُعد محدودية الموارد البشرية المؤهلة أحد أكبر القيود التي تعيق تطور التمويل الإسلامي، سواء قبل أو بعد الإصلاحات.

[1] تعليمات بنك الجزائر رقم 20-02 و20-03، مؤرخة في مارس 2020، الجريدة الرسمية لبنك الجزائر، العدد 12.

[2] بوزيان، نوال .أثر الإصلاحات المصرفية على الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2021، ص. 76.

أولًا: قبل الإصلاحات – ضعف التكوين المتخصص

- اقتصرت الكفاءات على عدد محدود من الموظفين الذين تلقوا تكوينًا داخليًا في بنوك مثل البركة والسلام.
- غياب تخصصات جامعية واضحة في التمويل الإسلامي ضمن الجامعات الجزائرية، وعدم إدراجها بشكل فعّال في برامج التكوين البنكي[1].
- ندرة الخبراء الشرعيين المتخصصين في المالية الإسلامية، ما صعّب تشكيل هيئات رقابة شرعية فعالة داخل البنوك.

ثانيًا: بعد الإصلاحات – خطوات خجولة نحو التكوين

رغم التحسن النسبي بعد الإصلاحات، إلا أن التكوين المتخصص لا يزال محدودًا:

- تم إطلاق بعض الدورات التكوينية بالشراكة مع معاهد مصرفية وطنية (مثل المعهد الجزائري العالي للبنوك)، لكن عدد المشاركين لا يلبّي احتياجات السوق.
- أغلب التكوينات تركز على الجانب المصرفي التقني وتُهمل البعد الشرعي.
- البنوك تلجأ أحيانًا إلى الكوادر الأجنبية أو الاستشاريين من الخارج لتغطية النقص، وهو ما لا يشكّل حلًّا دائمًا[2].

ثالثًا: النتائج السلبية لمحدودية الكفاءات

- التأخر في تقديم المنتجات الإسلامية بشكل صحيح ومتقن، ما يضعف ثقة العملاء.
- صعوبات في تقييم المخاطر وتمييز العقود الشرعية عن غيرها.
- بطء في تطوير المنتجات الجديدة أو توسيع الخدمات الإسلامية، بسبب نقص الفهم الكامل للأدوات الشرعية[3].

---

[1] لعور، فاطمة الزهراء .دور التكوين في تنمية الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 63.

[2] مسعي، طارق .مشكلة الكفاءات في البنوك الإسلامية الجزائرية بعد الإصلاحات، أطروحة دكتوراه، جامعة جيجل، 2022، ص. 112.

[3] بنك الجزائر، نشرة حول واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2023، ص. 9.

الفرع الثالث: ضعف الثقافة المالية الإسلامية في المجتمع

إحدى أبرز العقبات التي تواجه تطور التمويل الإسلامي في الجزائر تتمثل في ضعف الثقافة المالية الإسلامية لدى فئات واسعة من المجتمع، سواء من حيث فهم مبادئها الشرعية، أو معرفة منتجاتها وخدماتها، أو حتى التمييز بينها وبين التمويل التقليدي. هذه الفجوة المعرفية تؤثر سلبًا على الإقبال الشعبي وعلى قدرة البنوك الإسلامية على التوسع والنمو.

أولًا: قبل الإصلاحات – وعي محدود وانطباعات خاطئة

- كان الجمهور يجهل الصيغ التمويلية الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والإجارة، ويخلط بينها وبين الصيغ التقليدية.
- كثير من المواطنين اعتبروا البنوك الإسلامية مجرد "تغيير شكلي في التسميات"، دون فرق جوهري في المحتوى[1].
- الإعلام، سواء المكتوب أو السمعي البصري، لم يكن يولي اهتمامًا كافيًا بتثقيف الجمهور حول الفرق بين الفائدة والربح المشروع في التمويل الإسلامي.

ثانيًا: بعد الإصلاحات – تحسّن نسبي دون تغطية كافية

- بعد إطلاق النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية، سعت هذه الأخيرة إلى تنظيم حملات إعلامية وترويجية، لكن أغلبها ظل في نطاق محدود حضري (في العاصمة وبعض المدن الكبرى).
- غياب برامج شاملة ومستدامة في الإعلام العمومي أو في المنظومة التربوية لتعزيز الوعي المجتمعي بالصيرفة الإسلامية[2].
- ضعف مساهمة المجتمع المدني والمؤسسات الدينية في التوعية الفقهية والمالية، رغم أهمية دورهم في بناء ثقة الجمهور.

ثالثًا: انعكاسات ضعف الثقافة المالية الإسلامية

[1] بوجلال، محمد .واقع الثقافة المالية الإسلامية لدى الجمهور الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2019، ص52

[2] زبيري، أسماء .دور الإعلام في الترويج للتمويل الإسلامي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2022، ص. 88

- ضعف الطلب على المنتجات الإسلامية، وخاصة المنتجات الاستثمارية طويلة الأجل
- تردد المؤسسات والشركات في التعامل مع البنوك الإسلامية نتيجة الجهل بمزاياها أو الخوف من تعقيد الإجراءات.
- انتشار معلومات مغلوطة حول شرعية بعض المنتجات، ما يؤثر على صورة البنوك الإسلامية وسمعتها[1].

المبحث الثاني: آفاق تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر

بعد مرور التمويل الإسلامي في الجزائر بمرحلة التأسيس والتجريب، ثم الشروع في تقنينه جزئيًا في إطار الإصلاحات المصرفية الأخيرة، أصبحت المرحلة القادمة تتطلب رؤية استراتيجية لتطوير هذا القطاع وتحويله إلى رافد فعّال في الاقتصاد الوطني. فالإصلاحات رغم ما حققته، لا تزال جزئية، والفرص التي يتيحها التمويل الإسلامي لم تُستثمر بعد بشكل كامل. هذا المبحث يهدف إلى استشراف آفاق تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر.

المطلب الأول: إمكانية تطوير الأدوات المالية الإسلامية

تُعد الأدوات المالية الإسلامية بمثابة العمود الفقري للتمويل الإسلامي، إذ تمثل الوسائل التي تُفعّل بها الصيغ الشرعية (كالمرابحة، المشاركة، المضاربة، الصكوك...) على أرض الواقع. وفي الجزائر، لا يزال استخدام هذه الأدوات محدودًا وفي كثير من الأحيان مقتصرًا على أدوات التمويل الاستهلاكي، دون التوسع الكافي في أدوات الاستثمار والادخار. وعليه، فإن تطوير هذه الأدوات وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الوطني، يمثل ركيزة أساسية لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية

الفرع الأول: تطوير الأدوات المالية مثل الصكوك

تُعد الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات التمويلية الحديثة في الصناعة المالية الإسلامية، وهي تمثل بديلًا شرعيًا للسندات التقليدية، تتيح للدولة والمؤسسات جمع الأموال لتمويل مشاريع استثمارية، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. رغم الأهمية الاستراتيجية

[1] بوخاري، عبد الرؤوف .الصيرفة الإسلامية وتحديات التوعية المجتمعية، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 15، 2021، ص. 131.

للصكوك، إلا أن استخدامها في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى، ويحتاج إلى تطويرات هيكلية وتشريعية حتى يتحقق استغلال أمثل لها.

أولًا: واقع الصكوك في الجزائر

إلى حدود سنة 2020، لم تكن الجزائر تعتمد نظامًا قانونيًا يتيح إصدار الصكوك الإسلامية، سواء من طرف الدولة أو من قبل المؤسسات المالية[1]. وفي 2021، أعلنت الحكومة نيتها إصدار أول صكوك سيادية، وتم بالفعل إصدار أول تجربة في 2023، وهي خطوة اعتُبرت انطلاقة رمزية لكنها غير كافية[2]. لا تزال التشريعات المتعلقة بالصكوك غير مكتملة، ولا تحدد بدقة:

- آليات التقييم الشرعي والمالي،
- طرق التداول في السوق الثانوي،
- دور هيئة الرقابة الشرعية الوطنية.

ثانيًا: أهمية تطوير سوق الصكوك

- **تمويل المشاريع الكبرى** :كالبنية التحتية، الطاقة المتجددة، التعليم والصحة، دون اللجوء إلى الدين الربوي.
- **استقطاب المدخرات الوطنية** والأموال الراكدة من الأفراد والمؤسسات الباحثة عن أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة.
- **تحفيز سوق رأس المال الإسلامي** من خلال خلق سوق ثانوية لتداول الصكوك.
- **تخفيف العبء على الخزينة العمومية** عبر تنويع مصادر التمويل الشرعي[3].

ثالثًا: آفاق تطوير الصكوك في الجزائر

[1] زيتوني، عبد القادر .دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2020، ص. 75.

[2] وزارة المالية الجزائرية، بيان حول إصدار أول صكوك حكومية في الجزائر، .2023

[3] بوزيدي، نادية .إمكانية تفعيل سوق الصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022، ص. 110.

- ضرورة إصدار قانون خاص بالصكوك، يحدد أنواعها (إيجارة، مشاركة، استصناع...)، ويضبط العلاقة بين المستثمرين والدولة أو الجهات المصدرة.
- إنشاء هيئة شرعية مركزية تُشرف على إصدار الصكوك وتراقب التوافق الشرعي.
- تدريب كفاءات متخصصة في المالية الإسلامية والاستثمار في أدوات الدين الشرعية.
- تعزيز التنسيق بين وزارة المالية وبنك الجزائر والبنوك الإسلامية لضمان نجاح الإصدارات المستقبلية.

مستجدات الصكوك السيادية في الجزائر في ظل الإصلاحات المالية لسنة 2025

شهدت الجزائر خلال سنة 2025 تطورات هامة على صعيد تفعيل أدوات التمويل الإسلامي، وفي مقدمتها الصكوك السيادية، التي تُعد من أبرز آليات تعبئة الموارد المالية بأسلوب يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد جاءت هذه المستجدات في سياق جهود الدولة لتنويع مصادر التمويل، ودعم إصلاح المنظومة المصرفية والمالية.

في شهر جوان 2025، تم إصدار قرار رسمي نُشر في الجريدة الرسمية (العدد 38)، يتضمن تحديد كيفيات إصدار الصكوك السيادية. ويُعد هذا القرار محطة تنظيمية أساسية لتأطير هذه الأداة المالية، حيث نص على ضرورة أن تكون الصكوك مدعومة بأصول ملموسة أو مشاريع حقيقية، مع إلزامية الحصول على رأي شرعي مسبق من المجلس الإسلامي الأعلى، وضبط كافة عناصر الإصدار من خلال مقرر وزاري يتضمن المبلغ الإجمالي، عدد الصكوك، القيمة الاسمية، آجال الاكتتاب، صيغة الصك، العائد المتوقع، وكافة الشروط التنظيمية الأخرى.

وقد صرّحت مديرة المديونية العامة بوزارة المالية، رزيقة ميقاتلي، في إطار مشاركتها في الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية (المنعقدة بالرياض في ماي 2025)، أن مشروع إصدار الصكوك السيادية قد بلغ مراحل متقدمة، مع توقع إطلاق أول إصدار خلال النصف الثاني من جوان 2025. وتمّ التأكيد على أن صيغة "صكوك الإجارة" ستكون المعتمدة في الإصدار الأول، نظرًا لبساطتها ومناسبتها للمرحلة التمهيدية، ولما توفره من وضوح ومرونة في التعامل مع المستثمرين.

من الناحية القانونية، تم تعزيز الإطار التشريعي بإدراج الصكوك السيادية ضمن قانون المالية لسنة 2025، والذي نصّ على عدة إعفاءات ضريبية للمستثمرين، تشمل الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) ، والضريبة على أرباح الشركات(IBS) ، إضافة إلى الإعفاء من رسوم التسجيل والإشهار العقاري، وهو ما يعزز من جاذبية هذه الأداة للمستثمرين الأفراد والمؤسسات.

كما يجدر بالذكر أن الجزائر استفادت من الدعم الفني والتقني للبنك الإسلامي للتنمية، لا سيما في ما يتعلق بإعداد الأطر التنظيمية والتقنية لإصدار الصكوك، وذلك في إطار سياسة الدولة الرامية إلى بناء بيئة مالية إسلامية متكاملة تشمل البنوك الإسلامية، والنوافذ الإسلامية، والتأمين التكافلي، والمنتجات المالية البديلة.

وتُعتبر هذه الخطوة جزءًا من رؤية أشمل تهدف إلى تحقيق الشمول المالي، واستقطاب فئات من المجتمع الجزائري التي تفضل التعاملات المالية المطابقة لأحكام الشريعة، فضلًا عن استحداث أدوات تمويلية مبتكرة لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعيدًا عن الاعتماد الحصري على القروض التقليدية أو التمويل عبر السوق النقدية.

الفرع الثاني: إمكانية استحداث أدوات جديدة مثل التأمين التكافلي

يُعد التأمين التكافلي من أبرز الأدوات المالية الإسلامية التي تُكمل عمل البنوك والمؤسسات المالية، حيث يُوفّر بديلاً شرعيًا للتأمين التجاري التقليدي القائم على المعاوضة والغرر (الغرر: الجهالة). ورغم أن التأمين التكافلي أثبت نجاحه في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، إلا أن الجزائر لا تزال في المراحل الأولى من التفكير في تبنيه بشكل فعلي ومنظم.

أولا .واقع التأمين التكافلي في الجزائر

رغم التطور التدريجي الذي يشهده قطاع التمويل الإسلامي في الجزائر، لا يزال التأمين التكافلي حديث النشأة مقارنةً بالدول الإسلامية الأخرى. ويُعد تأسيس شركة "**سلامة**

للتأمين التكافلي "عام 2000 أول تجربة جزائرية في هذا المجال، وقد تبعتها تجارب محدودة أخرى، لا تزال تواجه تحديات متعلقة بالإطار التشريعي، وقلة الوعي المجتمعي، وضعف الثقافة المالية الإسلامية.

ولم يتم إلى غاية سنة 2023 صدور **نص قانوني خاص** يؤطر التأمين التكافلي، مما يجعل الشركات التي تنشط في هذا المجال تعمل تحت مظلة القانون العام للتأمين، وهو ما يخلق نوعًا من الغموض القانوني والتنظيمي.

في إطار إصلاحات القطاع المالي التي باشرتها الدولة منذ 2020، أُعلن عن إدماج التأمين التكافلي ضمن الإستراتيجية الوطنية للمالية الإسلامية، إلى جانب الصيرفة الإسلامية والصكوك السيادية. وقد تم تشكيل لجان فنية على مستوى وزارة المالية وبنك الجزائر لوضع تصور قانوني يُمكّن من اعتماد التأمين التكافلي بشكل رسمي.

كما نصت **تعليمات بنك الجزائر** لسنة 2020 على ضرورة تطوير منتجات التأمين التكافلي بالتوازي مع فتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، بهدف توفير منظومة متكاملة من الخدمات المالية الإسلامية.

ثانيًا: أهمية إدراج التأمين التكافلي ضمن منظومة التمويل الإسلامي

- دعم المنتجات البنكية الإسلامية مثل تمويل العقار أو السيارات، التي تحتاج إلى تأمين متوافق مع الشريعة.
- تحفيز الادخار التعاوني، إذ يسمح النظام التكافلي بتكوين صناديق اجتماعية ذات طابع استثماري.
- توفير بيئة شاملة للمصرفية الإسلامية تشمل التمويل، الادخار، والاستثمار دون تعارض مع أحكام الشريعة[1].
- رفع مستوى ثقة العملاء في المنظومة الإسلامية ككل.

ثالثًا: متطلبات استحداث التأمين التكافلي في الجزائر

[1] ياسين، عبد القادر .التأمين التكافلي: البديل الشرعي للتأمين التجاري وأبعاده الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2020، ص. 92

- إصدار قانون خاص بالتأمين التكافلي ضمن قانون التأمينات، يحدد:
  - طبيعة العقود (تبرع، وكالة بالاستثمار)،
  - ضوابط إدارة الفوائض،
  - آليات الرقابة الشرعية.
- تشجيع شركات التأمين العمومية والخاصة على فتح نوافذ تكافلية بالتعاون مع البنوك الإسلامية.
- إدماج برامج تكوين أكاديمية ومهنية في مجال التأمين الإسلامي، لتعزيز الكفاءات الوطنية في هذا المجال.
- تعزيز التعاون مع تجارب رائدة (ماليزيا، البحرين، السودان) في ميدان التكافل.

الفرع الثالث: التوسع في استخدام الصيغ القائمة على المشاركة الفعلية

تُعد الصيغ التشاركية (مثل المشاركة والمضاربة (من أهم السمات المميزة للتمويل الإسلامي، إذ تقوم على تقاسم الربح والخسارة بدل الفائدة الثابتة، وهو ما يُحفّز على الاستثمار الحقيقي والإنتاج، ويُقلل من الطابع الربوي للمبادلات المالية. ورغم وجود هذه الصيغ نظريًا في الجزائر، إلا أن تطبيقها العملي لا يزال محدودًا جدًا مقارنة بصيغ التمويل الاستهلاكي مثل المرابحة.

أولًا: واقع استخدام الصيغ التشاركية في الجزائر

- معظم البنوك الإسلامية (مثل بنك البركة وبنك السلام) تعتمد بشكل شبه حصري على المرابحة بسبب سهولة ضبطها وضمان أرباحها مسبقًا[1].
- صيغ مثل المشاركة (Partenariat)أو المضاربة (Financement avec gestion par autrui)تُستخدم بنسبة ضئيلة، نظراً:
  - لصعوبات في تقييم جدوى المشاريع،
  - ضعف ثقافة المشاركة لدى المتعاملين،
  - ومخاوف البنوك من مخاطر فقدان رأس المال[2].

[1] بوزيان، نوال .دور الصيغ التشاركية في تنشيط الاستثمار في الجزائر – دراسة حالة بنك البركة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2020، ص. 54

ثانيًا: مزايا التوسع في الصيغ التشاركية

- دعم الاستثمار الحقيقي، لا سيما في المشاريع الإنتاجية والمقاولاتية.
- تشجيع ريادة الأعمال وتمويل المشاريع المبتكرة، خصوصًا لدى الشباب.
- تحقيق عدالة اقتصادية من خلال تقاسم الأرباح والمخاطر.
- تماشي هذه الصيغ مع التوجهات الجديدة للدولة نحو الاقتصاد المنتج والخلاق للثروة.

ثالثًا: متطلبات تفعيل وتوسيع هذه الصيغ

- تحسين بيئة الأعمال لتقليل مخاطر المشاريع وتشجيع البنوك على الدخول في شراكات.
- تطوير أدوات الرقابة الشرعية والتقنية لضمان سلامة التطبيق الشرعي والاقتصادي لهذه الصيغ.
- تكوين موظفين مختصين في إدارة عقود الشراكة وتحليل المشاريع.
- سن قوانين جديدة أو تعديلات على قانون النقد والقرض، تُشجع على استخدام أدوات تمويل تشاركية بديلة[1].

المطلب الثاني: تطوير البيئة التشريعية والبنية التحتية

إن نجاح التمويل الإسلامي لا يتوقف فقط على وجود البنوك والصيغ الشرعية، بل يعتمد بشكل كبير على بيئة تشريعية وتنظيمية محفّزة، وبنية تحتية مالية وتقنية فعّالة .وفي السياق الجزائري، ورغم الخطوات التي تحققت منذ 2020، فإن البيئة لا تزال تحتاج إلى تحسينات عميقة وتعديلات جوهرية تمكّن التمويل الإسلامي من أداء دوره التنموي بفاعلية وكفاءة.

الفرع الأول: تحسين البيئة التشريعية

[2] غربي، أحمد .قيود تطبيق صيغ المشاركة والمضاربة في البنوك الإسلامية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 10، 2021، ص. 101.

[1] بنك الجزائر، دليل الصيرفة الإسلامية، 2023، ص. 22.

أولا: نقائص الإصلاحات

رغم أن الإصلاحات الأخيرة (وخاصة تعليمتي بنك الجزائر 20-02 و20-03 لسنة 2020) شكلت نقطة انطلاق مهمة في تقنين التمويل الإسلامي، إلا أنها ما تزال جزئية ومحدودة النطاق، ما يحول دون توسع البنوك الإسلامية واستحداث منتجات متطورة.

أبرز النقائص:

- غياب قانون شامل خاص بالصيرفة الإسلامية:
  - الإصلاحات اعتمدت على تعليمات داخلية صادرة عن بنك الجزائر، دون أن تكون جزءًا من قانون النقد والقرض[1].
  - لا تغطي هذه التعليمات جميع أوجه العمليات المالية الإسلامية، مثل التأمين التكافلي، الصكوك، والتمويل التشاركي.
- نقص التنسيق بين الجهات التنظيمية:
  - لا توجد جهة واحدة مسؤولة بشكل مركزي عن تنظيم ومتابعة أنشطة التمويل الإسلامي (وزارة المالية، بنك الجزائر، لجنة الرقابة الشرعية...).
- غياب منظومة قانونية متكاملة:
  - لا يزال النظام الجبائي والمحاسبي المعتمد غير متكيف مع خصوصيات المعاملات الإسلامية[2].
  - غياب محاكم مختصة أو وحدات تحكيم في قضايا المعاملات المالية الإسلامية.

ثانيا: إمكانية التحسين

لتحقيق قفزة نوعية في البيئة التشريعية، يمكن اتخاذ الخطوات التالية:

- تعديل قانون النقد والقرض:

[1] بوزيدي، نادية .الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022، ص. 85

[2] بوقرة، ياسين .مدى تكيف النظام الجبائي والمحاسبي الجزائري مع متطلبات التمويل الإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، 2021، ص. 60

- إدراج باب خاص بالصيرفة الإسلامية يُحدّد أنواع المؤسسات، شروط النشاط، وحقوق العملاء.
- الاعتراف الرسمي بهيئات الرقابة الشرعية كجهات معتمدة ضمن المنظومة الرقابية الوطنية.

- إعداد نظام جبائي خاص:
  - إلغاء الازدواج الضريبي في معاملات المرابحة والإجارة.
  - توفير حوافز ضريبية للمستثمرين في أدوات التمويل الإسلامي كالصكوك.
- سن قانون خاص بالصكوك والتأمين التكافلي:
  - يشمل إجراءات الإصدار، التداول، الرقابة، والحوكمة.
  - يشجّع مؤسسات التأمين على إدراج منتجات تكافلية رسمية.
- تعزيز التنسيق بين الهيئات:
  - إنشاء لجنة وطنية عليا للمالية الإسلامية، تضم بنك الجزائر، وزارة المالية، المجلس الإسلامي الأعلى، وخبراء أكاديميين[1].

الفرع الثاني: تطوير أنظمة الرقابة الشرعية

تُعد الرقابة الشرعية الركيزة الأساس لضمان مشروعية الأنشطة المالية الإسلامية، فهي الجهة المسؤولة عن التحقق من توافق المنتجات والخدمات المالية مع أحكام الشريعة. وفي الجزائر، يُعتبر تطوير نظام رقابي شرعي فعّال أمرًا جوهريًا لنجاح تجربة التمويل الإسلامي، خاصة في ظل التحديات المؤسسية والتشريعية الحالية.

أولًا: واقع الرقابة الشرعية في الجزائر

- ألزمت تعليمات بنك الجزائر رقم 20-02 و20-03 البنوك الراغبة في تقديم خدمات مالية إسلامية بإنشاء هيئات رقابة شرعية داخلية[2].

[1] أمين، عبد الرزاق .آفاق إصلاح الإطار التشريعي للمالية الإسلامية في الجزائر، مجلة البحوث المالية والمصرفية، العدد 18، 2023، ص. 107

[2] تعليمات بنك الجزائر رقم 20-02 و20-03، الجريدة الرسمية لبنك الجزائر، 2020.

- إلى غاية الآن، تفتقر الجزائر إلى هيئة شرعية مركزية مستقلة، كما هو معمول به في ماليزيا أو البحرين.
- تختلف معايير التعيين والكفاءة من بنك لآخر، ما يؤدي إلى تفاوت في الفتاوى والضوابط بين المؤسسات.

ثانيًا: التحديات التي تواجه أنظمة الرقابة الشرعية

- غياب التوحيد والمرجعية المركزية:
  - لا توجد هيئة وطنية تصدر معايير موحدة أو تراقب التزام البنوك بتطبيق الفتاوى.
- نقص الكفاءات المؤهلة:
  - قلة عدد العلماء المتخصصين في فقه المعاملات والمالية الحديثة.
  - ضعف التكوين في المعاهد الشرعية والمالية الإسلامية[1].
- غياب استقلالية كافية:
  - في بعض الحالات، تُعيّن هيئة الرقابة من قبل الإدارة التنفيذية للبنك، ما يُضعف من استقلال قراراتها.

ثالثًا: آفاق تطوير نظام الرقابة الشرعية

- إنشاء هيئة رقابة شرعية وطنية مستقلة:
  - تتبع بنك الجزائر أو المجلس الإسلامي الأعلى، وتُعنى بإصدار الفتاوى العامة، وتوحيد المرجعيات.
  - تضع معايير التأهيل وتراقب أداء الهيئات الشرعية بالبنوك.
- تكوين كوادر علمية متخصصة:
  - دعم برامج التعليم العالي في فقه المعاملات المالية.
  - تشجيع الشراكات مع المعاهد الدولية) مثلAAOIFI ، .(IFSB

[1] عماري، نوال .واقع الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2021، ص. 66

- تعزيز استقلالية الهيئات الشرعية:
  - فصلها عن الإدارة التنفيذية للبنك.
  - منحها صلاحيات رقابية وإشرافية واضحة بموجب التشريعات المصرفية[1].

الفرع الثالث: تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

في سياق تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر، تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)عنصرًا محوريًا لخلق بيئة استثمارية ديناميكية ومستدامة. فالقطاع العام يوفر الإطار القانوني والدعم المؤسساتي، في حين يمتلك القطاع الخاص المرونة، المبادرة، والقدرة على الابتكار. وتفعيل هذه الشراكة سيسمح بتسريع وتوسيع استخدام أدوات التمويل الإسلامي، وخاصة في تمويل المشاريع التنموية الكبرى والمبادرات الريادية.

أولًا: أهمية الشراكة في تفعيل أدوات التمويل الإسلامي

- تمويل البنى التحتية والمشاريع الكبرى:
  - يمكن استخدام صيغ المشاركة والاستصناع لتمويل مشاريع الصحة، التعليم، السكن والنقل، بالشراكة مع الدولة[2].
- تشجيع الاستثمار في الصكوك الإسلامية:
  - القطاع العام يُصدر صكوكًا لتمويل مشاريعه، بينما يشتريها مستثمرون من القطاع الخاص كوسيلة استثمار آمنة ومتوافقة مع الشريعة.
- إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
  - البنوك الإسلامية، بتنسيق مع هيئات دعم المقاولاتية الحكومية (كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)، يمكن أن توفر تمويلًا مناسبًا عبر صيغ كالمضاربة والمشاركة[3].

[1] بن فريحة، عبد الغني .أهمية توحيد المرجعية الشرعية في المصارف الإسلامية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 14، 2022، ص. 121

[2] سعيدي، فاطمة الزهراء .دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل التنمية وفقًا للمنظور الإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2021، ص 77

ثانيًا: الوضع الراهن للشراكة في الجزائر

- لا تزال الشراكات الإسلامية في الجزائر محدودة جدًا، وغالبًا ما تكون تجريبية أو محصورة في نطاق ضيق.
- لم تُدمج أدوات التمويل الإسلامي رسميًا ضمن آليات الشراكة بين الدولة والمستثمرين.
- تفتقر المشاريع الكبرى إلى نماذج تمويل إسلامية واضحة قابلة للتطبيق في الصفقات العمومية أو المشاريع السيادية.

ثالثًا: متطلبات تفعيل الشراكة في التمويل الإسلامي

- مراجعة قانون الشراكة(PPP) :
  - تكييفه مع الصيغ التمويلية الإسلامية كالمشاركة، الاستصناع، الإجارة الموصوفة في الذمة.
- إدراج البنوك الإسلامية في برامج الاستثمار العمومي:
  - إشراكها في تمويل مشاريع الطاقة، السكن، والزراعة عبر أدوات تمويل تشاركية.
- تحفيز القطاع الخاص على الدخول في استثمارات إسلامية:
  - منح مزايا جبائية أو تنظيمية للمستثمرين الذين يستخدمون الصكوك أو التمويل الإسلامي في مشاريعهم.
- تشجيع الصناديق الاستثمارية الإسلامية:
  - استحداث صناديق مشاركة مخصصة لتمويل مشاريع استراتيجية، تُدار بالشراكة بين الحكومة والمستثمرين المحليين والأجانب[1].

المطلب الثالث: التوصيات لتطوير التمويل الإسلامي في الجزائر

رغم الخطوات التي قطعتها الجزائر في مجال إدماج التمويل الإسلامي ضمن النظام المصرفي، إلا أن التجربة لا تزال في بداياتها وتواجه تحديات هيكلية وتشريعية، ما يستدعي

---

[3] لعور، فوزي .آليات تفعيل التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2022، ص 126.

[1] وزارة المالية الجزائرية، تقرير حول آفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، 2023، ص 14.

وضع خارطة طريق إصلاحية واضحة تعزز من فعالية التمويل الإسلامي، وترتقي به إلى مستوى دوره الحقيقي في تمويل التنمية، جذب الادخار، وتحقيق الشمول المالي. في هذا المطلب، سنقترح جملة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تطوير القطاع

الفرع الأول: ضرورة التوسع في التعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي

يُعد التعليم والتكوين من أهم الدعائم التي يقوم عليها نجاح أي نظام تمويل إسلامي، إذ لا يمكن تحقيق فاعلية في التطبيق دون وجود كفاءات بشرية مؤهلة تجمع بين المعرفة الشرعية والمهارات المالية. وفي السياق الجزائري، يلاحظ ضعف واضح في منظومة التكوين في مجال المالية الإسلامية، سواء على المستوى الأكاديمي أو المهني. فمعظم العاملين في البنوك الإسلامية بالجزائر لم يتلقوا تكوينًا أكاديميًا مسبقًا في هذا المجال، بل تلقوا دورات داخلية بعد التوظيف، وغالبًا ما تكون محدودة في العمق والمحتوى، مما يُضعف من قدرتهم على تقديم خدمات مصرفية إسلامية عالية الجودة.

ولا تزال المبادرات الجامعية لتدريس المالية الإسلامية في الجزائر خجولة ومشتتة، حيث تقتصر في معظم الأحيان على بعض وحدات ضمن برامج الاقتصاد أو الشريعة، دون وجود برامج مستقلة متخصصة (ليسانس، ماستر، دكتوراه). كما أن التعاون بين الجامعات ومؤسسات التمويل الإسلامية لا يزال ضعيفًا، مما يحول دون مواءمة التكوين الأكاديمي مع حاجيات السوق. من جانب آخر، تعاني السوق الجزائرية من نقص في التكوين المهني المعتمد، إذ لا توجد مؤسسات تكوين وطنية متخصصة في هذا المجال، ولا تُشجع البنوك بشكل كاف موظفيها على الحصول على شهادات مهنية دولية معترف بها مثل تلك التي تصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أو المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلاميةCIBAFI) .

ولمواجهة هذا القصور، أصبح من الضروري أن تعتمد الجزائر خطة استراتيجية لتطوير التعليم والتدريب في المالية الإسلامية، تبدأ بإدماج تخصصات واضحة في هذا المجال ضمن المنظومة الجامعية، وتشجيع الشراكات بين الجامعات المحلية والهيئات الدولية المتخصصة. كما يُستحسن إنشاء معاهد وطنية للتكوين بالتعاون بين وزارة التعليم العالي وبنك الجزائر، تُعنى بتأهيل الكوادر في جميع مستويات العمل المصرفي الإسلامي، من

التسويق إلى التدقيق الشرعي. من جهة أخرى، ينبغي إلزام البنوك الإسلامية بتخصيص جزء من ميزانياتها السنوية للتكوين المستمر، وتحديث معارف موظفيها بشكل دوري، بهدف مواكبة المعايير الدولية وتلبية تطلعات العملاء. ولا يمكن أن يتحقق كل ذلك دون دعم رسمي من الدولة، من خلال دمج هذا التخصص ضمن المناهج التكوينية لبنك الجزائر وهيئات الرقابة المالية.

الفرع الثاني: توسيع شبكة البنوك الإسلامية في الجزائر

رغم الانفتاح التدريجي الذي عرفته الجزائر على التمويل الإسلامي، لا تزال شبكة البنوك الإسلامية محدودة من حيث العدد والانتشار الجغرافي، وهو ما يمثل أحد أبرز العوائق أمام تعميم هذه الخدمات على المستوى الوطني. فحتى عام 2024، لا يتجاوز عدد البنوك التي تمارس النشاط الإسلامي الكامل في الجزائر ثلاث مؤسسات، أبرزها: بنك البركة، بنك السلام، ومؤخرًا بنك الزيتونة الجزائر. إلى جانب ذلك، فتحت بعض البنوك التقليدية نوافذ للصيرفة الإسلامية مثل البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، غير أن تغطية هذه الفروع تظل محتشمة ومتمركزة أساسًا في المدن الكبرى دون الوصول إلى المناطق الداخلية والجنوبية ذات الكثافة السكانية المتوسطة والطلب المتنامي على منتجات إسلامية.

هذا الانتشار المحدود ينعكس سلبًا على قدرة البنوك الإسلامية في الوصول إلى شريحة واسعة من العملاء المحتملين، سواء الأفراد أو المؤسسات، كما يضعف من مساهمتها في دعم الشمول المالي. فالكثير من المواطنين لا زالوا يُبدون تحفظًا على التعامل مع البنوك التقليدية بسبب قناعات دينية، وبالتالي فإن محدودية توفر البنوك الإسلامية أو فروعها يُبقي هذه الفئة خارج النظام المالي الرسمي، ما يُفقد الاقتصاد الوطني فرصًا استثمارية وادخارية مهمة.

ولتجاوز هذا الوضع، تبرز ضرورة دعم وتشجيع إنشاء بنوك إسلامية جديدة بالكامل، وتسهيل إجراءات الترخيص أمام المستثمرين المحليين والأجانب الراغبين في دخول السوق وفق صيغ تمويل إسلامية. كما يمكن للدولة أن تلعب دورًا محفزًا من خلال تخصيص حوافز جبائية وتنظيمية للبنوك التي تتوسع في خدماتها الإسلامية، خاصة في الولايات الداخلية

والمناطق الاقتصادية الجديدة. ومن جهة أخرى، يجب على البنوك القائمة توسيع شبكاتها لتشمل المناطق الريفية والنائية، باستخدام حلول تكنولوجية مرنة مثل البنوك المتنقلة، والخدمات الرقمية الإسلامية، لتقليص كلفة التوسع وزيادة الوصول للخدمة.

التوسع في شبكة البنوك الإسلامية لا يُعزز فقط من التغطية الجغرافية، بل يُسهم كذلك في ترسيخ الثقة في هذا النمط من التمويل، ويشجع على الابتكار في المنتجات والخدمات المالية، ويدفع بالمنافسة الإيجابية نحو تحسين جودة العرض المقدم للعملاء الباحثين عن بدائل متوافقة مع الشريعة.

الفرع الثالث: التشجيع على الاستثمار في الصكوك والأدوات المالية الإسلامية الأخرى

يُعتبر الاستثمار في الصكوك والأدوات المالية الإسلامية أحد أبرز الآليات التي يمكن من خلالها دفع عجلة التمويل الإسلامي في الجزائر، والارتقاء به من مجرد خدمات مصرفية تقليدية إلى دور تمويلي فعّال في الاقتصاد الوطني. فالصكوك، باعتبارها أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تُمثل بديلاً حقيقيًا عن السندات الربوية، وتُتيح للحكومة والمؤسسات العامة والخاصة تمويل مشاريع كبرى في مجالات البنية التحتية، الإسكان، الطاقة، وغيرها، دون مخالفة الأحكام الشرعية. غير أن السوق الجزائرية لا تزال تفتقر إلى إطار قانوني وتنظيمي واضح يُنظم إصدار وتداول الصكوك، رغم وجود بوادر منذ سنة 2020، ما يجعل هذا المجال غير مستغل بالشكل الكافي.

وبالإضافة إلى الصكوك، هناك أدوات مالية إسلامية أخرى يمكن استثمارها مثل صناديق الاستثمار الإسلامية، التمويل التشاركي Crowdfunding) الإسلامي(، والتأجير التمويلي الإسلامي. هذه الأدوات لا تتطلب فقط تأطيرًا قانونيًا، بل كذلك بيئة مؤسسية ومالية مشجعة، تضمن الشفافية، الحوكمة، وضمانات المستثمرين. ورغم أن بعض البنوك الجزائرية بدأت في التفكير في تقديم هذه المنتجات، إلا أن غياب التشريع الداعم، وضعف ثقافة المستثمر المحلي تجاه هذه الأدوات، يُبقي التفعيل محدودًا وغير ممنهج.

من جهة أخرى، يُمكن للحكومة الجزائرية أن تلعب دورًا رياديًا في تحفيز سوق الصكوك من خلال إصدار أول صك سيادي، يتم استخدامه لتمويل مشاريع عمومية حيوية

مثل مشاريع الطاقة النظيفة أو المرافق العمومية، ما من شأنه أن يفتح الطريق أمام القطاع الخاص للانخراط لاحقًا في هذه السوق. كما أن فتح المجال أمام البنوك الإسلامية لإنشاء صناديق استثمارية إسلامية مرخصة، وتشجيع الشركات الكبرى على تمويل نفسها من خلال الصكوك، سيُساهم في تنويع أدوات التمويل الإسلامي، وتحقيق مزيد من الاندماج في السوق المالية الوطنية.

وبالتالي، فإن تشجيع الاستثمار في الصكوك والأدوات المالية الإسلامية الأخرى يتطلب تحريك عجلة الإصلاحات التشريعية، وتحسين مستوى التكوين والتوعية الموجهين للمستثمرين، إلى جانب توفير مناخ مالي وتنظيمي شفاف يسمح للمؤسسات بالاستفادة من هذه الأدوات ضمن إطار اقتصادي سليم ومتوازن

خاتمة الفصل

في ضوء ما تم عرضه، يمكن القول إن التمويل الإسلامي في الجزائر عرف تطورًا ملحوظًا بعد الإصلاحات المصرفية الأخيرة، خاصة مع صدور تعليمات بنك الجزائر التي مهدت الطريق أمام إدماج هذا النمط التمويلي ضمن المنظومة المالية الرسمية. فقد شهدت البنوك الإسلامية توسعًا نسبيًا، سواء من حيث عدد المؤسسات أو تنوع المنتجات والخدمات، كما برزت مساهمتها المتزايدة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي.

غير أن هذا التقدم لا يزال محدودًا مقارنة بالإمكانات المتاحة، ويرتبط ذلك بعدة تحديات وقيود، أبرزها: النقص في الكفاءات المتخصصة، ضعف الثقافة المالية الإسلامية، غياب بيئة تشريعية متكاملة، ومحدودية الانتشار الجغرافي للبنوك الإسلامية. كما أن الأدوات الاستثمارية كالصكوك لم تُفعّل بعد، رغم أهميتها في تعبئة الموارد المالية وتمويل المشاريع الكبرى.

وانطلاقًا من ذلك، فإن آفاق تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر تظل واعدة، شريطة استكمال الإصلاحات عبر دعم الإطار التشريعي، وتوسيع شبكة البنوك الإسلامية، وتشجيع الاستثمار في الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة. كما يُعد الاستثمار في العنصر البشري، من خلال التعليم والتكوين، خطوة محورية لبناء منظومة متكاملة وقادرة على أداء دورها التنموي والاقتصادي بفعالية وشفافية.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن التأكيد على أن التمويل الإسلامي في الجزائر قد قطع خطوات معتبرة خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في ظل الإصلاحات المصرفية والتشريعية التي تبنتها الدولة بهدف إدماج هذا النمط من التمويل ضمن النظام المالي الوطني. وقد أظهر التحليل أن هذه الإصلاحات ساهمت في فتح المجال أمام إنشاء بنوك إسلامية وفتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية، إلا أن التطبيق لا يزال جزئيًا ويعاني من بطء في التنفيذ ونقص في التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية. وبذلك يمكن القول إن الفرضية الأولى التي انطلقت منها الدراسة قد ثبتت صحتها، إذ أن الإصلاحات القائمة وإن كانت واعدة، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى التفعيل الشامل والفعّال.

أما الفرضية الثانية، والمتعلقة بغياب الإطار القانوني المتكامل ونقص الكفاءات المؤهلة، فقد تأكدت من خلال المعطيات الميدانية والتحليل المؤسسي. إذ يتبين أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تزال تفتقر إلى تشريعات خاصة بها تنظم منتجاتها وآلياتها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يحد من توسعها ويجعلها خاضعة لقوانين تقليدية لا تراعي خصوصياتها. كما أن النقص الحاد في الكفاءات البشرية المؤهلة يشكل تحديًا كبيرًا، سواء على مستوى التسيير البنكي أو الرقابة الشرعية، ما يزيد من صعوبة تطوير هذا القطاع بالشكل المطلوب.

وفيما يخص الفرضية الثالثة، التي تفترض أن التمويل الإسلامي يمكن أن يشكل بديلًا واعدًا لتحقيق التنمية الاقتصادية إذا ما تم توفير البيئة المناسبة، فقد أكدت نتائج الدراسة هذه الرؤية، حيث تم الوقوف على إمكانيات حقيقية يمتلكها هذا القطاع، خاصة من خلال أدوات كالصكوك الإسلامية والتمويل الأصغر، والتي يمكن أن تسهم في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو مشاريع استثمارية منتجة، بما يعزز من فرص النمو ويوسع دائرة الشمول المالي، خصوصًا لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- التمويل الإسلامي يمثل بديلاً أخلاقيًا وفعّالًا للتمويل التقليدي، حيث يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تسعى لتحقيق العدالة والتوازن، وربط التمويل بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية، مما يجعله أداة مناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- تطوير قطاع التمويل الإسلامي يتطلب جهودًا متكاملة، تشمل تحسين الأطر التشريعية، وتعزيز البنية التحتية، وزيادة الوعي المجتمعي، وهو ما يُعد ضروريًا لمواجهة التحديات وتحقيق الاستفادة القصوى من هذا النظام في دعم الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي.
- الإصلاحات المصرفية والتشريعية في الجزائر ساهمت في إدماج التمويل الإسلامي ضمن النظام المالي الوطني، من خلال إنشاء بنوك إسلامية وفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، لكن التطبيق لا يزال جزئيًا ويعاني من بطء في التنفيذ ونقص في التنسيق.
- التمويل الإسلامي في الجزائر يواجه فرصة للتحول إلى رافعة اقتصادية حقيقية، بشرط استكمال الإصلاحات التشريعية، وتوحيد المرجعيات الشرعية، وتحقيق التكامل مع النظام المصرفي التقليدي، بما يعزز قدرته على تمويل المشاريع ودعم القطاع الخاص.
- التمويل الإسلامي في الجزائر يفتقر إلى إطار قانوني متكامل يُنظم نشاطه وفق الشريعة الإسلامية، كما يعاني من نقص واضح في الكفاءات البشرية المؤهلة، سواء في التسيير البنكي أو في الرقابة الشرعية.
- التمويل الإسلامي يمكن أن يشكل بديلًا واعدًا لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة من خلال أدوات كالصكوك الإسلامية والتمويل الأصغر، التي تمتلك قدرة على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، وتعزيز الشمول المالي.

- التمويل الإسلامي في الجزائر شهد تطورًا ملحوظًا بعد الإصلاحات المصرفية الأخيرة، حيث توسعت البنوك الإسلامية نسبيًا وأسهمت في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي، مما يشير إلى بدء اندماجه في المنظومة المالية الرسمية.
- رغم التقدم الملحوظ، لا يزال قطاع التمويل الإسلامي في حاجة إلى بيئة تنظيمية واضحة، وتأهيل الكوادر، وتوعية المجتمع، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- استمرار نمو التمويل الإسلامي مرهون باستكمال الإصلاحات، لا سيما من خلال تطوير الإطار التشريعي، وتفعيل أدوات مالية كالصكوك، والاستثمار في تكوين الكفاءات المتخصصة، وهو ما يُعد ضروريًا لبناء قطاع تمويلي فعّال ومتكامل.

هذه النتائج تؤكد أهمية التمويل الإسلامي كأداة استراتيجية للتنمية في الجزائر، وتشير إلى أن تفعيل هذا القطاع يتطلب تدخلًا تشريعيًا ومؤسساتيًا مدروسًا وشاملًا.

انطلاقًا من هذه النتائج، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها الدفع بهذا القطاع نحو مزيد من الفعالية:

- تعزيز الإطار القانوني والتشريعي: إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالصيرفة الإسلامية، تُراعي خصوصياتها الفقهية والمالية، وتوفر بيئة تنظيمية مستقرة وآمنة للمستثمرين والمتعاملين.
- توسيع التكوين والتدريب: إنشاء برامج أكاديمية وتكوينية متخصصة في مجال المالية الإسلامية، بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث، لتكوين كفاءات قادرة على تسيير وتطوير هذا القطاع.
- تفعيل الأدوات المالية الإسلامية: مثل الصكوك، والتكافل، والمرابحة، والمضاربة، بما يتوافق مع احتياجات السوق الجزائري ويساهم في تعبئة الموارد المالية.

- رفع الوعي المجتمعي: عبر حملات إعلامية وتثقيفية لتعريف المواطنين بمزايا التمويل الإسلامي وأهميته في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساهمة في التنمية المستدامة.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: لتسهيل الاستثمار في هذا القطاع، وتطوير شراكات ناجحة تسهم في توفير منتجات مالية متنوعة وملائمة.

إن النهوض بالتمويل الإسلامي في الجزائر ليس خيارًا اقتصاديًا فقط، بل هو ضرورة تنموية واستراتيجية تعكس تطلعات فئات واسعة من المجتمع. وعليه، فإن استمرار الجهود الإصلاحية، ودعم البنية المؤسساتية والتشريعية، يشكلان الطريق الأمثل لتحويل هذا القطاع إلى دعامة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة في البلاد

قائمة المصادر والمراجع

أولاً :الكتب

1. ابن عباس عبد الله، *تفسير القرآن الكريم*، دار المعرفة، بيروت، 1985، ج1.
2. ابن فارس، معجم *مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر – بيروت، 1991، ج5.
3. ابن كثير، *تفسير القرآن العظيم*، دار الفكر، بيروت، 2000، ج1.
4. ابن منظور، *لسان العرب*، دار صادر – بيروت، الجزء 11.
5. الراغب الأصفهاني، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم – دمشق، 2005.
6. الطاهر بن عاشور، *المقاصد العامة للشريعة الإسلامية*، دار السلام، القاهرة، 2001.
7. القرضاوي، يوسف، *فقه المعاملات المالية في الإسلام*، دار الشروق، القاهرة، 2002.
8. العثماني، محمد تقي، *مقدمة في الصيرفة والتمويل الإسلامي*، دار الميمان، الرياض، 2010.
9. علي القره داغي، *المدخل إلى التمويل الإسلامي*، دار البشائر، بيروت، 2004.
10. محمد تقي العثماني، *مقدمة في الصيرفة والتمويل الإسلامي*، دار الميمان، الرياض، 2010.
11. محمد عبد الحليم عمر، *التمويل الإسلامي: المفاهيم والصيغ والتطبيقات*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
12. وهبة الزحيلي، *الفقه الإسلامي وأدلته*، دار الفكر، دمشق، ط4، 1997.
13. يوسف محمد أحمد، *مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في الاقتصاد الإسلامي*، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2013.
14. الشاذلي، منير، *التمويل الإسلامي والبدائل الشرعية للربا*، دار السلام، القاهرة، 2010.
15. فؤاد مرسي، *الاقتصاد الحديث وقضاياه المعاصرة*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001.
16. سعيد أحمد، *البنية التحتية المالية في الدول الإسلامية*، دراسات مالية ومصرفية، 2017.
17. سامي السويلم، *أسس التمويل الإسلامي وأدواته*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2007.
18. الزرقاء أحمد، *المصارف الإسلامية: المفهوم والتطبيق*، دار الفكر، عمان، 1995.

ثانيًا :المقالات

1. أمين، عبد الرزاق، "آفاق إصلاح الإطار التشريعي للمالية الإسلامية في الجزائر"، *مجلة البحوث المالية والمصرفية*، العدد 18، 2023.

2. بن حليمة، عبد القادر، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وظهور الصيرفة الإسلامية: التحديات والفرص"، *مجلة العلوم الاقتصادية والمالية*، المجلد 14، العدد 2، 2014.
3. بوزيدي محمد، "التحديات القانونية أمام التمويل الإسلامي في الجزائر"، دراسة منشورة، 2021.
4. عبد القادر بن حليمة، "تحليل السياسة النقدية في الجزائر بعد الإصلاحات المصرفية"، *مجلة الباحث الاقتصادي*، العدد 6، 2015.
5. العبد الله، عمر، "التحديات القانونية أمام الصيرفة الإسلامية في الدول العربية"، *مجلة دراسات اقتصادية*، العدد 28، 2016.
6. غربي، أحمد، "قيود تطبيق صيغ المشاركة والمضاربة في البنوك الإسلامية الجزائرية"، *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، العدد 10، 2021.
7. بن فريحة، عبد الغني، "أهمية توحيد المرجعية الشرعية في المصارف الإسلامية الجزائرية"، *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، العدد 14، 2022.
8. موساوي، أسية، "تحليل وتقييم مرونة النظام المصرفي الجزائري في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، *المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية*، المجلد 24، العدد 1، 2024.

ثالثًا :التقارير والمصادر الرسمية

1. الأيام نيوز، "اجتماع عربي بالجزائر يكشف.. هذه وصفة الاستقرار المالي والصمود المصرفي"، 22 أكتوبر 2024https://elayem.news .
2. البنك الإسلامي للتنمية، *تقرير التنمية في العالم الإسلامي*، إدارة البحوث، جدة، 2018، ص 57.
3. بنك البركة الجزائر، *التقرير السنوي*، 2022.
4. بنك الجزائر، *التقرير السنوي حول الصيرفة الإسلامية*، 2023.
5. بنك الجزائر، *تقرير حول الصيرفة الإسلامية والنوافذ البنكية*، 2023.
6. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 16، سنة 1990.
7. القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتعلق بالنقد والقرض، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 41، سنة 2023.
8. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003، المتعلق بالنقد والقرض، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 52، سنة 2003.

9. تعليمات بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخة في 15 مارس 2020، والمتعلقة بالقواعد المطبقة على العمليات البنكية الإسلامية.
10. وزارة المالية الجزائرية، بيان حول إصدار أول صكوك حكومية في الجزائر، 2023.
11. الوكالة الجزائرية للأنباء، "2024 سنة الإصلاح البنكي: نحو عصرنة النظام المصرفي واستقطاب الأموال المتواجدة خارجه"، 27 نوفمبر 2023.
12. فايد، لعزيز، "عصرنة النظام المصرفي لتوفير مناخ ملائم للمتعاملين الاقتصاديين"، *الإذاعة الجزائرية*، 3 أبريل 2023 https://news.radioalgerie.dz/ar/node/24180 .
13. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة عشرة، القرار رقم 133 (7/14)، جدة، 2003.

رابعًا :أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير

1. أبو بكر، عبد الرؤوف .*الإطار المحاسبي للصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة*، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2018.
2. أحمد، بلقاسم .*تحديات التشغيل في البنوك الإسلامية الجزائرية*، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2022.
3. آنياء مغربي وكاميليا حساني .*أنماط التمويل في البنوك الإسلامية: حالة وكالة BNA رقم 583*، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2022.
4. أسيتان عبد اللاوي وآخرون .*التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الإشكالية والآفاق*، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2020.
5. براهيمي، عبد الحكيم .*أثر الإصلاحات المصرفية على سلوك الزبائن تجاه البنوك الإسلامية*، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2021.
6. بركاني، يوسف .*أداء البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الأزمات المالية*، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 1، 2020.
7. بلقاسم، ليندة .*دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الحقيقي في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2021.
8. بلقاسم، نوال .*مشكلات تطبيق التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات*، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2021.

9. بلقاسمي، فاطمة الزهراء .*دور بنك الجزائر في تطوير التمويل الإسلامي: دراسة تحليلية في ضوء الإصلاحات المصرفية الحديثة*، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2019.

10. بن حسين طاهر .*أدوات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، 2018.

11. بن حمودة، عبد المالك .*القصور التشريعي وتأثيره على تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2020.

12. بن شنوف، نسرين .*توجهات العملاء نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة ميدانية*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2019.

13. بن طاهر، مصطفى .*مساهمة البنوك الخاصة في نشر التمويل الإسلامي: دراسة حالة البنوك الجزائرية*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2017.

14. بن طيب، عبد القادر .*الإطار القانوني للتمويل الإسلامي في الجزائر: الواقع والآفاق*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2019.

15. بن عبد الله عبد الرزاق .*دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر*، مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2021.

16. بن عبد الله نوال .*أخلاقيات التمويل الإسلامي ودورها في الاستقرار المالي*، مذكرة ماستر، جامعة سطيف، 2020.

17. بن عبد الله، ياسين .*أثر الإصلاحات المصرفية على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.

18. بن عيسى سليمان .*صيغ التمويل الإسلامي وتطبيقاتها في البنوك الجزائرية*، مذكرة ماستر، جامعة وهران، 2019.

19. بن عيسى، يوسف .*دور الادخار المحلي في تمويل البنوك الإسلامية الجزائرية*، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2021.

20. بن قانة، مروان .*واقع الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر قبل الإصلاحات*، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2018.

21. بن يمينة، نوال .*انعكاس الإصلاحات المصرفية على ثقة العملاء في البنوك الإسلامية الجزائرية*، مذكرة ماجستير، جامعة قالمة، 2021.

22. بوجلال، محمد .*واقع الثقافة المالية الإسلامية لدى الجمهور الجزائري*، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2019.

23. بوجمعة، علي .*الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والخاصة*، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2018.

24. بوحنية، أحمد .*دور الاستثمار التشاركي في تنمية الاقتصاد الإسلامي: الواقع والتحديات في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2019.

25. بوخديمي، سامية .*الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة نقدية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2021.

26. بوزيان، نوال .*أثر الإصلاحات المصرفية على الصيرفة الإسلامية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2021.

27. بوزيدي أسماء .*صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، مذكرة ماستر، جامعة البليدة 2، 2020.

28. بوشعالة، سهام .*واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين التحديات والفرص*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2021.

29. بوصوف، ياسين .*آفاق تمويل المشاريع الصغيرة في البنوك الإسلامية الجزائرية*، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2021.

30. بوعمامة، أسماء .*إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والإسلامي*، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2019.

31. بوقرة، ياسين .*مدى تكيف النظام الجبائي والمحاسبي الجزائري مع متطلبات التمويل الإسلامي*، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، 2021.

32. بولفول، حكيم .*الاستثمار الإسلامي كخيار تمويلي للقطاع الخاص في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة البويرة، 2020.

33. بومدين، عبد الحكيم .*أثر البنوك الإسلامية على سوق العمل في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2019.

34. جودي، سمية .*التحديات التسويقية والشرعية للبنوك الإسلامية في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2020.

35. حمادي، سميرة .*آفاق التأمين التكافلي في الجزائر في ظل تطور التمويل الإسلامي*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2021.

36. حماني، يوسف .*الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر – تقييم نقدي*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2021.

37. حمدي، سمية .*دور الصيغ التمويلية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة جيجل، 2020.

38. خليفي، فاطمة الزهراء .*إمكانيات إدماج الاقتصاد غير الرسمي من خلال التمويل الإسلامي*، مذكرة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، 2019.

39. خنوش، حنان .*استراتيجيات التسويق الإسلامي في البنوك الجزائرية*، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2020.

40. دراجي، عبد القادر .*دور الإصلاحات المصرفية في تفعيل الشراكة بين البنوك الإسلامية والقطاع الخاص*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2021.

41. رزيق، عبد السلام .*التشغيل وتمويل المشاريع في إطار الصيرفة الإسلامية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021.

42. رنيدة أحفير، وحنان علاوة، وإبراهيم قانة .*المالية الإسلامية مقابل المالية التقليدية في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية، 2020.

43. زبيري، أسماء .*دور الإعلام في الترويج للتمويل الإسلامي في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2022.

44. زروقي، فاطمة الزهراء .*واقع وآفاق إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2022.

45. زغدودي، مراد .*آفاق تطوير الصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل إصلاحات النظام المالي*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.

46. زغيدي، أمينة .*مصداقية الصيرفة الإسلامية في ظل الإصلاحات البنكية بالجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2020.

47. زكريا، يوسف .*دور الهيئات الرقابية الشرعية في تطبيق الصيرفة الإسلامية: دراسة حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2017.

48. زيتوني، آمنة .*انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2020.

49. زيتوني، عبد القادر .*دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2020.

50. سعيدي، فاطمة الزهراء .*دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل التنمية وفقًا للمنظور الإسلامي*، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2021.

51. سليماني، محمد الطيب .*الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية: الواقع والآفاق*، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2020.

52. سيدي سعيد، كمال .*التمويل الإسلامي والمشروعات التنموية في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2020.

53. شايب، نوال .*الصكوك الإسلامية كآلية بديلة للتمويل في الجزائر: دراسة تحليلية*، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2021.

54. شريف، كريمة .*معوقات تطبيق التمويل الإسلامي في الجزائر: دراسة ميدانية*، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2022.

55. شريف، يونس .*تمويل المشاريع التنموية في الجزائر: دراسة حالة البنوك الإسلامية*، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2021.

56. شعراني، عبد الله .*الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية: معوقات وآفاق التطوير*، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2016.

57. شوشان، عادل .*مساهمة البنوك في تعزيز التمويل الإسلامي: دراسة حالة الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2017.

58. عبد العزيز خليفي .*إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية*، جامعة ورقلة، مذكرة ماجستير، 2008.

59. عتيقة، خالد .*التمويل الإسلامي وأثره على الاستقرار المالي*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

60. عكوش، أحمد .*أثر الإصلاحات المصرفية على أداء البنوك الإسلامية في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة 2، 2021.

61. عماري، نوال .*واقع الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الجزائرية*، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2021.

62. عياشي، سهام .*دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 2، 2019.

63. عيساوي، عبد الغني .*تطور البنوك الإسلامية في الجزائر بعد الإصلاحات المصرفية*، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2022.

64. عيساوي، نصيرة .*مخاطر التمويل الإسلامي وآليات الحد منها*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2022.

65. فاطمة زوام .*المالية الإسلامية كبديل للمالية التقليدية*، أطروحة دكتوراه، جامعة تور – فرنسا، 2019.

66. فرحات، فاطمة الزهراء .*تنويع المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2021.

67. كروم، سمير .*إصلاح النظام المصرفي في الجزائر: تأثير الصيرفة الإسلامية على البنوك العمومية*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2016.

68. لحرش، زينب .*دور الهيئات الشرعية في الرقابة على البنوك الإسلامية الجزائرية*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2018.

69. لعور، فاطمة الزهراء .*دور التكوين في تنمية الصيرفة الإسلامية في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2020.

70. لقليطي الأخضر، عبيد محمد .*مبادئ التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات: الأزمة المالية العالمية أنموذجًا*، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2019.

71. مداح، خالد .*الإطار الرقابي للصيرفة الإسلامية وأثره في استعادة ثقة المتعاملين*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021.

72. مراد، آسيا .*دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية: دراسة حالة بنك السلام الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة 2، 2021.

73. مزياني، فريدة .*واقع وآفاق تمويل المشاريع الصغيرة في البنوك الإسلامية الجزائرية*، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، 2022.

74. مسعود، الطيب .*تحديات السياسة النقدية وانعكاساتها على الصيرفة الإسلامية في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2019.

75. مسعودي، محمد الأمين .*التكنولوجيا المالية كأداة لتطوير البنوك الإسلامية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2022.

76. مسعي، طارق .*مشكلة الكفاءات في البنوك الإسلامية الجزائرية بعد الإصلاحات*، أطروحة دكتوراه، جامعة جيجل، 2022.

77. مغربي، محمد .*إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وتحديات التمويل الإسلامي*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2015.

78. نصراوي، كمال .*الرقابة على المصارف الإسلامية في الجزائر: الواقع والتحديات*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.

79. نقاش، أحمد .*دور التمويل الإسلامي في دعم المقاولات الصغرى*، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2020.